

جامعة النجاح الوطنية
كلية الدراسات العليا

تطوير منهجية لتقييم الأثر البيئي بما يتلائم مع حاجة المجتمع الفلسطيني التنموية والبيئية

إعداد

رياض حامد يوسف عامر

إشراف

الدكتور حافظ قدري شاهين

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم البيئية
بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

2006م

تطوير منهجية لتقييم الأثر البيئي بما يتلاءم مع حاجة
المجتمع الفلسطيني التنموية والبيئية

إعداد

رياض حامد يوسف عامر

نوقشت هذه الأطروحة بتاريخ 2006/9/10 وأجيزت.

أعضاء لجنة المناقشة

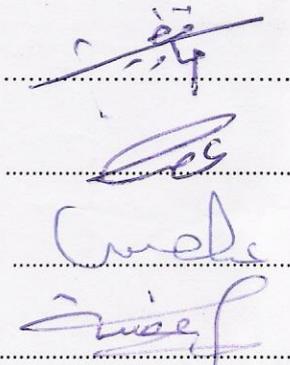
الدكتور حافظ شاهين/ مشرفاً رئيساً

الدكتور عصام الخطيب/ ممتحناً خارجياً

الدكتور عنان جيوسي/ ممتحناً داخلياً

الدكتور أحمد رأفت غضية/ ممتحناً داخلياً

التوقيع



الإهداء

إلى الأكرم منا جميعاً، الشهداء

إلى الجرحى والأسرى والمعتقلين

إلى من وهب نفسه لنصرة فلسطين

إلى من وهب نفسه لتطور العلم والمعرفة والعلوم

إلى المرحوم والدي الذي طالما شجعتني على العلم والرفعة والمعرفة

إلى العزيزة أُمي

إلى الأشقاء والشقيقات والزوجة والأبناء

الشكر والتقدير

أقدم بالشكر الجزيل للدكتور حافظ شاهين الذي لم يبخل عليّ بالتوجيه والإرشاد، كما أقدم بالشكر لكل من سهّل لي الحصول على المعلومات اللازمة لدراستي ولتطوير هذا العلم، كما أقدم بالشكر الجزيل إلى زوجتي وأبنائي الذين كان لهم الفضل في تهيئة الجو المناسب للدراسة، كما وأقدم بالشكر الجزيل إلى أسرة مديرية الشباب والرياضة في سلفيت الذين لم يبخلوا بتقديم المساعدة.

فهرس المحتويات

الصفحة	المحتويات	
ت	الإهداء	
ث	الشكر والتقدير	
ج	فهرس المحتويات	
د	فهرس الجداول	
ش	فهرس الملاحق	
ص	الملخص باللغة العربية	
1	الفصل الأول	
2	المقدمة	
4	أهداف البحث	1-1
4	مشكلة البحث	2-1
5	فرضية البحث	3-1
6	الفصل الثاني تقييم الأثر البيئي	
7	معنى الأثر البيئي	1-2
8	تعريفات ذات علاقة بالتقييم البيئي	2-2
11	تاريخ تقييم الأثر البيئي	3-2
13	مفهوم تقييم الأثار البيئية	4-2
14	مكونات تقييم الأثار البيئية	5-2
17	متطلبات تقييم الأثر البيئي	6-2
20	طرق تقييم الأثر البيئي	7-2
29	سياسة تقييم الأثر البيئي الفلسطينية	8-2
33	سياسة تقييم الأثر البيئي الأردنية	9-2
36	الاستراتيجية البيئية الفلسطينية	10-2
40	قانون البيئية الفلسطيني	11-2

الصفحة	المحتويات	
43	متطلبات الإدارة البيئية	12-2
48	الترخيص	13-2
50	الفصل الثالث: منهجية البحث	
51	جمع المعلومات وتحليلها	1-3
53	الاستبانة	2-3
54	تحليل وتفنيد وتوبيخ المعلومات	3-3
55	مشاكل واجهت الباحث خلال عملية جمع المعلومات	4-3
57	الفصل الرابع: تقييم الأثر البيئي في فلسطين	
58	تطور سياسة تقييم الأثر البيئي في فلسطين	1-4
59	ما قبل أو سلو	1-1-4
59	بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية	2-1-4
63	بعد عام 2000	3-1-4
65	المكاتب الاستشارية التي تقوم على دراسات التقييم البيئي	2-4
66	ملاحظات على عمل المكاتب الاستشارية	1-2-4
67	المشاكل التي تواجه المكاتب الاستشارية في مجال العمل بسياسة تقييم الأثر البيئي	2-2-4
68	متطلبات يجب توفرها في المكاتب الاستشارية المعتمدة لتقييم الأثر البيئي	3-2-4
70	الفصل الخامس: المشاركة المجتمعية	
71	أسباب تجعل الجمهور بشارك	1-5
72	أساليب المشاركة الجماهيرية	2-5
73	المشاركة المجتمعية	3-5
95	نتائج تحليل المعلومات المتعلقة بالمشاركة الاجتماعية	4-5
99	النتائج وتوصيات المشاركة المجتمعية	5-5

الصفحة	المحتويات	
102	الفصل السادس: تطوير عمل المكاتب	
103	اقتراحات تطوير عمل المكاتب	1-6
104	اقتراحات لتطوير المنهجية الخاصة بسلطة جودة البيئة	2-6
105	تطور وتحليل منهجية دراسات التقييم البيئي لبعض المكاتب الاستشارية	3-6
107	الموافقات البيئية الصادرة من قبل سلطة جودة البيئة في محافظات الضفة الغربية	4-6
107	تحليل وتصنيف هذه الموافقات والمشاريع	5-6
109	تصور أولي للمنهجية المقترحة	6-6
116	الفصل السابع: النتائج والتوصيات العامة	
118	المراجع	
121	الملاحق	
b	الملخص باللغة الإنجليزية	

فهرس الجداول

الصفحة	الجدول	
21	الآثار البيئية المتوقعة وتأثيرها باستخدام الأسلوب المباشر (مثال)	جدول رقم 1
23	الآثار البيئية المتوقعة وتأثيرها باستخدام طريقة القوائم (مثال)	جدول رقم 2
26	مثال على مصفوفة ليوبولد لقياس تدهور العناصر البيئية نتيجة للمشاريع أو الأنشطة	جدول رقم 3
27	مثال على مصفوفة سفير لتقييم المواضع والمواقع الطبوغرافية المختلفة لإقامة مشروع ما	جدول رقم 4
27	مصفوفة تفاعل المكونات.	جدول رقم 5
28	دراسة الآثار البيئية المحتملة بصورة غير مباشرة.	جدول رقم 6
43	مواصفات الايزو 14000 لتقييم المؤسسة.	جدول رقم 7
55	عملية تحليل وتبويب المعلومات المتعلقة بالمكاتب الاستشارية.	جدول رقم 8
60	مناطق التنمية في حماية البيئة.	جدول رقم 9
73	توزيع العينة حسب متغير الجنس.	جدول رقم 10
73	توزيع العينة حسب متغير الجنس.	جدول رقم 11
74	توزيع العينة حسب متغير المستوى التعليمي.	جدول رقم 12
74	توزيع العينة حسب متغير مكان السكن.	جدول رقم 13
74	توزيع العينة حسب متغير المنطقة.	جدول رقم 14
74	توزيع العينة حسب متغير نوع العمل.	جدول رقم 15
75	توزيع العينة حسب متغير مدى وجود مشاريع تضر بالبيئة.	جدول رقم 16
75	توزيع العينة حسب متغير نوع الصناعات.	جدول رقم 17
75	توزيع العينة حسب متغير التقييم البيئي للمشاريع.	جدول رقم 18
75	توزيع العينة حسب متغير مدى الاستشارة في تقييم المشاريع.	جدول رقم 19
76	توزيع العينة حسب متغير الجهة التي أجرت التقييم البيئي.	جدول رقم 20
78	المتوسطات الحسابية ودرجة الأثر للفقرات والدرجة الكلية	جدول رقم 21

الصفحة	الجدول
	لإجراءات تقييم الأثر البيئي للمشاريع البيئية في فلسطين فيما يتعلق بمجال الأسباب والأهداف.
80	جدول رقم 22 المتوسطات الحسابية ودرجة الأثر للفقرات والدرجة الكلية لإجراءات تقييم الأثر البيئي للمشاريع البيئية في فلسطين فيما يتعلق بمجال مستويات المشاركة الجماعية.
80	جدول رقم 23 المتوسطات الحسابية ودرجة الأثر للفقرات والدرجة الكلية لإجراءات تقييم الأثر البيئي للمشاريع البيئية في فلسطين فيما يتعلق بمجال الأطراف المؤثرون في التقييم.
81	جدول رقم 24 المتوسطات الحسابية ودرجة الأثر للفقرات والدرجة الكلية لإجراءات تقييم الأثر البيئي للمشاريع البيئية في فلسطين فيما يتعلق بمجال تقييم الآثار البيئية للمشاريع.
82	جدول رقم 25 المتوسطات الحسابية ودرجة الأثر للفقرات والدرجة الكلية لإجراءات تقييم الأثر البيئي للمشاريع البيئية في فلسطين فيما يتعلق بمجال المراحل التي يجب أن تكون المشاركة الجماهيرية فيها.
84	جدول رقم 26 المتوسطات الحسابية ودرجة الأثر للفقرات والدرجة الكلية لإجراءات تقييم الأثر البيئي للمشاريع البيئية في فلسطين فيما يتعلق بمجال مبادئ تطبيق تقنية المشاركة الجماهيرية الناجحة.
85	جدول رقم 27 المتوسطات الحسابية ودرجة الأثر للفقرات والدرجة الكلية لإجراءات تقييم الأثر البيئي للمشاريع البيئية في فلسطين فيما يتعلق بمجال العوامل الأكثر تأثيراً في فعالية المشاركة الجماهيرية في التقييم البيئي.
85	جدول رقم 28 المتوسطات الحسابية ودرجة الأثر للفقرات والدرجة الكلية لإجراءات تقييم الأثر البيئي للمشاريع البيئية في فلسطين فيما يتعلق بمجال تقييم أثر بيئي لمشروع صناعي.
86	جدول رقم 29 المتوسطات الحسابية ودرجة الأثر للفقرات والدرجة الكلية

الصفحة	الجدول	
	لإجراءات تقييم الأثر البيئي للمشاريع البيئية في فلسطين فيما يتعلق بمجال الأسباب الشائعة لتفادي المشاركة الجماهيرية.	
87	نتائج اختبار (ت) لمجموعتين مستقلتين لدلالة الفروق على الدرجة الكلية لأداة الدراسة تبعاً لمتغير الجنس.	جدول رقم 30
87	متوسطات الحسابية للدرجة الكلية لأداة الدراسة تبعاً لمتغير العمر.	جدول رقم 31
87	نتائج تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لاستخراج دلالة الفروق على الدرجة الكلية للأداة تبعاً لمتغير العمر عند العينة.	جدول رقم 32
88	المتوسطات الحسابية للدرجة الكلية لأداة الدراسة تبعاً لمتغير المستوى التعليمي.	جدول رقم 33
88	نتائج تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لاستخراج دلالة الفروق على الدرجة الكلية للأداة تبعاً لمتغير المستوى التعليمي عند العينة.	جدول رقم 34
89	المتوسطات الحسابية للدرجة الكلية لأداة الدراسة تبعاً لمتغير مكان السكن.	جدول رقم 35
89	نتائج تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لاستخراج دلالة الفروق على الدرجة الكلية للأداة تبعاً لمتغير مكان السكن عند العينة.	جدول رقم 36
90	المتوسطات الحسابية للدرجة الكلية لأداة الدراسة تبعاً لمتغير المنطقة.	جدول رقم 37
90	نتائج تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لاستخراج دلالة الفروق على الدرجة الكلية للأداة تبعاً لمتغير المنطقة عند العينة.	جدول رقم 38
91	المتوسطات الحسابية للدرجة الكلية لأداة الدراسة تبعاً لمتغير نوع العمل.	جدول رقم 39
91	نتائج تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لاستخراج دلالة الفروق على الدرجة الكلية للأداة تبعاً لمتغير نوع العمل عند	جدول رقم 40

الصفحة	الجدول
	العينة.
92	جدول رقم 41 نتائج اختبار (ت) لمجموعتين مستقلتين لدلالة الفروق على الدرجة الكلية لأداة الدراسة تبعاً لمتغير مدى وجود مشاريع تضر بالبيئة.
92	جدول رقم 42 المتوسطات الحسابية للدرجة الكلية لأداة الدراسة تبعاً لمتغير نوع الصناعات.
93	جدول رقم 43 نتائج تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لاستخراج دلالة الفروق على الدرجة الكلية للأداة تبعاً لمتغير نوع الصناعات عند العينة.
93	جدول رقم 44 نتائج اختبار (ت) لمجموعتين مستقلتين لدلالة الفروق على الدرجة الكلية لأداة الدراسة تبعاً لمتغير مدى التقييم البيئي للمشاريع.
94	جدول رقم 45 نتائج اختبار (ت) لمجموعتين مستقلتين لدلالة الفروق على الدرجة الكلية لأداة الدراسة تبعاً لمتغير مدى الاستشارة في تقييم المشاريع.
95	جدول رقم 46 المتوسطات الحسابية للدرجة الكلية لأداة الدراسة تبعاً لمتغير الجهة التي أجرت التقييم البيئي.
107	جدول رقم 47 نتائج تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لاستخراج دلالة الفروق على الدرجة الكلية للأداة تبعاً لمتغير الجهة التي أجرت التقييم البيئي عند العينة.
108	جدول رقم 48 أنواع واعداد دراسات ت.ا.ب ودراسات تقييم اثر بيئي اولي في محافظتي بيت لحم والخليل.
108	جدول رقم 49 دراسات تقييم أولي ودراسات تقييم الأثر البيئي الشامل في محافظة جنين.
108	جدول رقم 50 أعداد وأنواع دراسات تقييم الأثر البيئي الشامل والأولي التي تمت في مكتب سلطة جودة البيئة.
108	جدول رقم 51 أنواع وأعداد الدراسات الشاملة والأولية في محافظة رام الله.

الصفحة	الجدول
108	جدول رقم 52 أنواع وأعداد الدراسات الأولية والشاملة في محافظة طولكرم.
108	جدول رقم 53 أنواع وأعداد الدراسات الأولية والشاملة في مكتب سلطة جودة البيئة الرئيسي.
109	جدول رقم 54 عملية توزيع المشاريع بين تطويرية أو خدماتية أو تجارية.

فهرس الملاحق

الصفحة	الملاحق
122	ملحق رقم 1 استبانة الدراسة الرئيسية.
127	ملحق رقم 2 الاستبانة الثانية.
129	ملحق رقم 3 كتاب الجامعة.
130	ملحق رقم 4 الشروط المرجعية.
139	ملحق رقم 5 جداول التحليل الإحصائي.
148	ملحق رقم 6 المكاتب الاستشارية التي تم جمع المعلومات من خلالها.
150	ملحق رقم 7 المكاتب الاستشارية التي تقوم بإجراء عملية تقييم الأثر البيئي.
152	ملحق رقم 8 دراسات تقييم الأثر البيئي التي قامت بها المجموعة العالمية للهندسة والاستشارات (معالم).
154	ملحق رقم 9 دراسات تقييم الأثر البيئي التي قام بها الدكتور عماد الخطيب.
155	ملحق رقم 10 الموافقات البيئية التي تمت من قبل مكاتب سلطة البيئة في مختلف محافظات الضفة الغربية.
164	ملحق رقم 11 خطة مراقبة تطبيق الإجراءات التخفيفية المطلوبة لمنع انبعاث الملوثات أو التأثير السلبي على البيئة مع تعزيز الآثار الإيجابية.
170	ملحق رقم 12 قائمة المشاريع التفصيلية لعملية التنخيل حسب حجم المشاريع وطبيعة الأنشطة وكمية الإنتاج

تطوير منهجية لتقييم الأثر البيئي بما يتلائم مع حاجة

المجتمع الفلسطيني التنموية والبيئية

إعداد

رياض حامد يوسف عامر

إشراف

الدكتور حافظ قدرى شاهين

الملخص

تتناول هذه الدراسة موضوع تقييم الأثر البيئي، والذي أصبح ملازماً لأية مشاريع تنموية، حيث أن العديد من المؤسسات الدولية والمحلية تشترط إجراء دراسات تقييم الأثر البيئي، قبل الموافقة النهائية على تنفيذ المشاريع، وكذلك فإن قانون البيئة الفلسطيني ينص صراحة على ضرورة إجراء تقييم الأثر البيئي ويحدد ذلك وفق استراتيجية التقييم البيئي الفلسطينية.

تعرض الدراسة الى منهجية التقييم البيئي الفلسطينية، من حيث مراحلها المختلفة وآلية متابعتها، حيث تقوم بتقييم هذه المنهجية ومقارنتها من حيث مكوناتها وطرقها وسياساتها، وتقرن ذلك مع سياسة تقييم الأثر البيئي الأردنية والمصرية.

شملت الدراسة تحليل المعلومات التي تم جمعها عن دراسات تقييم الأثر البيئي، التي قامت بها المكاتب الاستشارية في مناطق الضفة الغربية، وتلك التي تم تقديمها الى سلطة جودة البيئة وتم الموافقة عليها، حيث تم تبويب مواضيع هذه الدراسات وتقييم تطورها، وتم تصنيفها ودراستها في اطار حاجات المجتمع الفلسطيني التنموية والبيئية.

بعد ذلك قام الباحث بتطبيق استبانة حول المشاركة الجماهيرية في عملية التقييم البيئي، من حيث أسبابها ومتطلباتها، ومن حيث أساليب هذه المشاركة، والمتغيرات المختلفة التي تؤثر على المشاركة الجماهيرية، حيث اتبع في ذلك أسلوب التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS. خلصت الدراسة الى عدة توصيات فيما يتعلق بتطوير منهجية تقييم الأثر البيئي الفلسطينية، بما يتواءم مع حاجات المجتمع الفلسطيني التنموية والبيئية، حيث شملت هذه التوصيات اقتراحات لتطوير عمل المكاتب الاستشارية، واقتراحات لتطوير آلية الموافقات البيئية، وتحليل وتصنيف هذه الموافقات بما يرتقي بمنهجية التقييم البيئي في فلسطين.

الفصل الأول

الفصل الأول

1- المقدمة

تأتي أهمية هذا البحث من انها تتناول موضوعا حيويا من الموضوعات التي يتم التعرض لها بكثرة هذه الايام فتقييم الاثر البيئي اصبح ملازما لاية مشاريع يتم تطويرها في أي جزء من اجزاء العالم، والعديد من المؤسسات الدولية والمحلية تشترط اجراء دراسات تقييم الاثر البيئي قبل الموافقة النهائية على تمويل او تنفيذ مشروع ما، ومن هنا فان تطور منهجيات تقييم الاثر البيئي يعتبر اساسيا حتى تتواءم مع التطور الصناعي والتجاري وحتى تتوافق مع متطلبات حماية البيئة.

ان استعمار الارض وحماية البيئة هو الاصلاح لا الافساد، والانسان مطالب بتعمير الارض وحسن الاستفادة من خيرات الله فيها والانسان منهي عن تحويل النافع من هذه الارض الى ضار، فقد جاء في القران الكريم، قال تعالى: (هو أنشأكم من الارض واستعمركم فيها) الاية 6 من سورة هود، وقال تعالى أيضا: (ولا تفسدوا في الارض بعد اصلاحها وادعوه خوفا وطمعا ان رحمة الله قريب من المحسنين) سورة الاعراف الاية 56.

إن تزايد عدد سكان الكرة الارضية سبب رئيسي في اختلال توازن حماية البيئة، وانه يجب الحفاظ على القدرة الانتاجية للبيئة والنمو السكاني للبشر. ومع ان الانفجار السكاني يعتبر ملوث من ملوثات البيئة الا ان استخدام البشر لموارد الطبيعة بالحق لا بالعبث والدمار يمكن البيئة من استيعاب اضعاف مضاعفة من البشر والكائنات الحية وان الله سبحانه وتعالى لم يخلق الناس عبثاً، حيث قال الله في كتابه العزيز الحكيم: "وما من دابة في الارض الا على الله رزقها ويعلم مستقرها ومستودعها وكل في كتاب مبين" الاية 6 من سورة هود.

إن عملية استهداف تقييم الاثر البيئي في هذا البحث تتوافق مع التخفيف من الاثار الضارة والسلبية الناجمة عن تزايد اعتماد البشرية على الثورة الصناعية والتي سببت تلوثاً ضخماً، حيث أصبحت البيئة غير قادرة على استيعابه متذرعين بالتزايد السكاني بأنه يجب زيادة

الاعتماد على الناحية الصناعية والزراعية وتسريع عمليات الانتاج حتى يتم توفير الاكتفاء لبني البشر غير مباليين بالأضرار الناجمة عن الاستخدام المفرط للمبيدات والاسمدة الكيماوية وعن التلوث الذي تنتجه الثورة الصناعية على صحة الكائنات الحية بما فيها الإنسان.

بالنظر الى الوضع البيئي في فلسطين فإن هناك استنزاف الموارد الطبيعية، من قبل الاحتلال حيث يقوم بنهب الموارد الطبيعية الفلسطينية من ماء وهواء ويلقي نفاياته بالأودية والجداول ملوثاً مصادر المياه الطبيعية، وينفث أبخرة مصانعه ومناطقه الصناعية التي نقلت الى مناطق الضفة الغربية، ويدفن مخلفاته الكيماوية الضارة في الأراضي الزراعية. ان السلطة الوطنية الفلسطينية سعت من خلال استخدام سياسة تقييم الأثر البيئي الفلسطينية للتقليل من الآثار البيئية الناجمة عن مخلفات الاحتلال وممارساته الضارة بالبيئة، إلا أن هذه السياسة بحاجة الى تطوير يتلاءم مع تقادم حجم المشكلة البيئية وزيادة استهداف الموارد الطبيعية البيئية الفلسطينية.

لقد قام الباحث بمقابلة العاملين في مجال تقييم الأثر البيئي من موظفين في القطاع الخاص او القطاع العام وذوي الاختصاص العلمي والأكاديميين من أجل استقراء حجم المشكلة وإمكانية تطوير هذه السياسة بما يتلاءم مع حاجات المجتمع الفلسطيني التنموية والبيئية ويؤدي الى تشجيع التطور الاقتصادي والاجتماعي للوصول الى التنمية المستدامة.

كما قام الباحث بتوزيع استبيان لمناقشة المشاركة الجماهيرية في عملية التقييم البيئي. وبعد جمع المعلومات ودراسة المشكلة والمشاكل الميدانية التي تواجه العاملين في مجال التقييم البيئي، تم تحليل تلك المعلومات من أجل الوصول الى النتائج والتوصيات، كما تم الاطلاع على الخبرات الدولية والعربية للاستفادة من الخبرات المحيطة، ومن ثم الوصول الى اقتراح منهجية ملائمة لتطوير العمل في تقييم الأثر البيئي، والتي ستشكل وتكون اساساً علمياً يتم الاستفادة منه فلسطينياً، ويساهم في التخفيف من الآثار الضارة على صحة الانسان والبيئة والكائنات الحية في فلسطين.

1-1 أهداف البحث

- 1- تطوير منهجية لتقييم الأثر البيئي.
- 2- الوصول الى منهجية تساهم في تحقيق التطور الاقتصادي والاجتماعية وتشجيعه.
- 3- القيام بدراسة مقارنة بين الدراسات والتقارير البيئية المتوفرة وتقييم منهجية هذه الدراسات.
- 4- تحديد ملامح المنهجية الخاصة والملائمة للاوضاع من الناحية الفلسطينية.
- 5- ابراز اهمية المشاركة المجتمعية في تشجيع التنمية، والتطور الاقتصادي، والاجتماعي، وفي منهجية تقييم الأثر البيئي.
- 6- دمج المنهجية المقترحة ضمن متطلبات الادارة البيئية للمناطق الفلسطينية، بما يتفق مع درجة الجودة (ISO 14001).

2-1 مشكلة البحث

نسعى من خلال هذه الدراسة الى وضع تصور مبني على أسس علمية لتطوير منهجية وآلية تقييم للأثر البيئي في فلسطين، بحيث تكون هذه المنهجية متوفرة، ويتم تطبيقها لتحقيق غايات التنمية المستدامة، وتشجيع التطور الاقتصادي والاجتماعي الذي يحافظ على نوعية البيئة وجودتها، حيث إن تطوير آليات تقييم الأثر البيئي ومنهجيته يوفر وسائل فعالة لضمان دمج العوامل البيئية في عملية التخطيط، والتطوير الاجتماعي، والاقتصادي، للوصول الى التنمية المستدامة بما يؤدي إلى الوصول إلى مجتمع فلسطيني خالي من مصادر التلوث، ومسيطر على كافة مسببات التلوث فيه. ويشار في هذا المجال إلى التدهور البيئي في كثير من مجالات الحياة الفلسطينية والتي يعتبر وجود الاحتلال سبباً رئيسياً لها، مما يشكل عائقاً أساسياً أمام حل مشاكل التلوث والاحتلال ينطلق في ذلك من مبدأ سيطرته على المصادر الطبيعية الفلسطينية.

ونسعى من خلال هذه الدراسة أيضاً الى دراسة قانون الترخيص الذي يهدف إلى حماية الارواح والاموال والامن العام والصحة، إضافة الى حماية عناصر البيئة.

3-1-3 فرضية البحث

ان واقع التقييم البيئي واجرائاته في فلسطين اضافة الى المتطلبات البيئية وحاجات المجتمع الفلسطيني يفترض ضرورة تطوير منهجية خاصة لدراسات التقييم البيئي تتفق ومتطلبات الحماية للبيئة الفلسطينية وبما يؤدي الى تدعيم البيئة المستدامة اقتصاديا واجتماعيا.

ان هذا البحث ومن خلال دراسة واقع التقييم البيئي الحالي في فلسطين ومن خلال مقارنة متطلبات التقييم البيئي واجرائاته في البلدان المجاورة يبحث في الفرضية اعلاه ويخلص الى توصيات متعلقة بتطوير منهجية التقييم البيئي الفلسطيني.

من ضمن منهجية البحث فقد تم تطبيق استبانة على عينة عشوائية وتتاول هذه الاستبانة وتحليلها الافتراضات التالية:-

- 1- فرضية متغير الجنس.
- 2- فرضية متغير العمر.
- 3- فرضية متغير المستوى التعليمي.
- 4- فرضية متغير مكان السكن.
- 5- فرضية متغير المنطقة.
- 6- فرضية متغير نوع العمل.
- 7- فرضية متغير مدى وجود مشاريع تضر بالبيئة.
- 8- فرضية متغير نوع الصناعات .
- 9- فرضية متغير مدى التقييم البيئي للمشاريع.
- 10- فرضية متغير مدى الاستشارة في تقييم المشاريع.
- 11- فرضية متغير الجهة التي اجرت التقييم البيئي.

الفصل الثاني
تقييم الأثر البيئي

الفصل الثاني

تقييم الأثر البيئي

1-2 معنى الأثر البيئي

تقييم الأثر البيئي: هو دراسة الآثار البيئية للمشاريع والخطط والبرامج، حسب شروط مرجعية تم اعتمادها لهذا الخصوص من قبل جهات رسمية، وكذلك دراسة كل تغيير سلبي او ايجابي يؤثر على البيئة نتيجة ممارسة أي نشاط تطويري. ويعرف أيضاً على انه عملية منظمة لتحديد وتوقع وتقييم الاثار البيئية للاعمال والمشاريع المقترحة. وان البيئة بمفهومها الواسع الذي تشمل التأثيرات الثقافية والاجتماعية والصحية وغيرها، تعتبر جزءاً مكماً لتقييم الاثر البيئي، وان العملية تهدف الى منع التأثيرات السلبية للمشروع او التخفيف منها⁽¹⁾.

ونلاحظ انه من خلال دراسة منهجيات تقييم الآثار البيئية وتطور اجراءات التقييم البيئي والذي ارتبط تاريخياً بانتشار الاخطار والآثار البيئية الناجمة عن مخلفات النهضة الصناعية وخاصة الكيميائية والنووية وكذلك المخلفات الصلبة والسائلة والغازات، ان تقييم الاثر البيئي اصبح ضرورياً من اجل حماية البيئة في مراحل المشاريع المختلفة والتي تشمل التخطيط، والتصميم، والتنفيذ.

ان اهداف التقييم البيئي ترمي الى التقليل من التأثيرات السلبية، وذلك بايجاد طرق ووسائل لتجنب وتقليل هذه الاثار والعمل على تعويض الاثار السلبية، وكذلك والحصول على نتائج وفوائد ايجابية من متطلبات التقييم البيئي الاخرى ومحاصرة التأثيرات السلبية، وتعويض الخلل الناتج عن إنشاء أو تطوير أي مشروع ويرتبط ذلك بالحاجة بضرورة التخطيط والإدارة الجيدة والإشراف وتحقيق المراقبة أثناء عملية الإنشاء والعمل وعملية التدقيق البيئي بعد ذلك لحماية البيئة.

(1) وزارة شؤون البيئة: سياسة تقييم الأثر البيئي الفلسطينية. رام الله: فلسطين. نيسان، 2000.

من خلال دراسة تقييم الأثر البيئي تبين أنه يوفر المعلومات القيمة لصانعي القرار من خلال تبيان الأخطار الحقيقية لإنشاء أي من المشاريع أو البرامج، وخاصة المشاريع التي يمكن ان تنتقل الى دول مجاورة وذلك بما يساهم ويساعد صانعي القرار في عقد اتفاقيات مفيدة لأمن الدولة ولصالحها، وخاصة إذا كانت المصادر الطبيعية مشتركة⁽¹⁾.

2-2 تعريفات ذات علاقة بالتقييم البيئي

- البيئة وعناصرها: هي كل ما يحيط بالكائنات الحية ويؤثر فيها بطريقة أو بأخرى، وبالمعنى الأوسع تعني أيضاً: المياه، الأرض، الغلاف الجوي، الانسان، وجميع اشكال الحياة المختلفة، بما في ذلك النباتات والحيوانات المدجنة والبرية والعلاقة بينهما. كما تضم الظروف الاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة الى الأماكن ذات القيمة التاريخية أو الأثرية أو الثقافية او الجمالية⁽²⁾.
- التأثيرات: هي تأثيرات مباشرة ناتجة من المشروع، وتحدث في الزمان نفسه والمكان ذاته او تأثيرات غير مباشرة أو ثانوية ناتجة عن المشروع، وتظهر في وقت لاحق او في مكان آخر⁽³⁾.
- صاحب المشروع: أي شخص يقدم المشروع باسمه الى السلطة للحصول على الموافقة البيئية لتنفيذه⁽⁴⁾.
- المشروع: أي نشاط يقتضي تنفيذه ووضع خطة له وقد يكون له تأثيرات على البيئة وعناصر التنمية المستدامة⁽⁵⁾.

(1) اشنتية، محمد سليم، وحمد، علي خليل: حماية البيئة الفلسطينية. مركز الحاسوب العربي، نابلس: فلسطين. 1995.
(2) وزارة شؤون البيئة: سياسة تقييم الأثر البيئي الفلسطينية. رام الله: فلسطين. نيسان، 2000.
(3) سياسة تقييم الأثر الاردنية، نظام حماية البيئة في منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة لسنة 2001.
(4) وزارة شؤون البيئة: سياسة تقييم الأثر البيئي الفلسطينية. رام الله: فلسطين. نيسان، 2000.
(5) المصدر السابق نفسه.

- التنمية المستدامة: هي التنمية الاجتماعية والاقتصادية المتزامنة مع الحفاظ على الموارد الطبيعية وترشيد استهلاكها⁽¹⁾.
- الأثر البيئي: كل تغيير سلبي أو ايجابي يؤثر في البيئة نتيجة ممارسة أي نشاط تطويري⁽²⁾.
- الموافقة البيئية: الموافقة التي تمنح لصاحب المشروع للبدء في تنفيذ مشروعه وفقاً لاحكام النظام المتبع، وهي إما ان تكون مشروطة او غير مشروطة بعد استكمال إجراءات تقييم الاثر البيئي المناسبة للمشروع⁽³⁾.
- تقييم الاثر البيئي: إجراء يهدف الى تحديد الآثار المترتبة لمشروع ما على البيئة، ووصف هذه الآثار ودراساتها لمعرفة مدى تأثير المشروع على النواحي الاجتماعية والاقتصادية، بحيث يشمل هذا الإجراء على تحديد السبل والحد من أي آثار سلبية على البيئة من أجل تحقيق التنمية المستدامة، ويتم اجراء هذا التقييم أثناء تخطيط المشروع وتصميمه وتشغيله⁽⁴⁾.
- المادة الخطرة: أي مادة يتم تصنيفها كمادة خطرة وفق التشريعات النافذة المعمول بها والتصنيف الدولي لها⁽⁵⁾.
- النفايات الخطرة: مخلفات الأنشطة والعمليات المختلفة التي تعتبر خطراً على البيئة والصحة والسلامة العامة وفقاً لاحكام التشريعات المعمول بها في السلطة الحاكمة

(1) سعد، سامية جلال: المنظمة العربية للتنمية الادارية (بحوث ودراسات) . المنظمة العربية للتنمية الادارية، القاهرة: مصر. 2005.

(2) وزارة شؤون البيئة: سياسة تقييم الأثر البيئي الفلسطينية. رام الله: فلسطين. نيسان، 2000.

(3) المصدر السابق نفسه.

(4) سياسة تقييم الأثر الاردنية، نظام حماية البيئة في منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة لسنة 2001.

(5) المصدر السابق نفسه.

والاتفاقيات الدولية والتي تكون السلطة طرفاً فيها، بما في ذلك المخلفات السامة والنشطة والقابلة للاشتعال وكذلك التي تسبب التآكل⁽¹⁾.

- التقييم البيئي الاستراتيجي: دراسة تقييم الأثر البيئي للخطة والبرامج والسياسات⁽²⁾.
- الشروط المرجعية: متطلبات مكتوبة تصدر عن الوزارة أو الجهة المسؤولة لتقييم الأثر البيئي تغطي تنفيذ التقييم والاستشارات التي يجب القيام بها، وشكل ونوع المعلومات الناتجة عن الدراسة، وهي عبارة عن ناتج دراسة المجال⁽³⁾.
- الاجراء التخفيفي: اجراء يتم ممارستها خلال العمل بالنشاط التطويري لمنع او تقليل او إصلاح الأثر البيئي السلبي او التعويض من خلال استبدال او إيجاد مصدر بديل⁽⁴⁾.
- التنخيل: هي العملية التي بموجبها يتم تحديد ما اذا كان سيطلب عمل دراسة تقييم اثر بيئي لمشروع مقترح⁽⁵⁾.
- دراسة المجال: سلسلة من النشاطات والبدايل والآثار المحتملة لتحديد الشروط المرجعية للغايات التي سيتم تناولها لدى دراسة تقييم الأثر البيئي⁽⁶⁾.
- التدقيق والمتابعة: متابعة النشاطات أثناء العمل، ودراسة المشروع لتحديد مدى النجاح في الإدارة البيئية، وما هي المقاييس المطلوبة لتحسين العمل، وكذلك دراسة الآثار ودقة تقييمها وأدائها بعد عملية التقييم وذلك لتحسين الأداء⁽⁷⁾.

(1) المصدر السابق نفسه.

(2) وزارة شؤون البيئة: سياسة تقييم الأثر البيئي الفلسطينية. رام الله: فلسطين. نيسان، 2000.

(3) المصدر السابق نفسه.

(4) المصدر السابق نفسه.

(5) المصدر السابق نفسه.

(6) المصدر السابق نفسه.

(7) المصدر السابق نفسه.

- المواصفات القياسية ISO 14000 : عبارة عن سلسلة من المواصفات القياسية لتقييم الاداء البيئي للمؤسسة، حيث لا تهتم سلسلة المواصفات بالمتطلبات الأساسية لنظام الادارة البيئية فقط، ولكنها تقدم المساعدات الإيجابية في العلاقة ما بين الانشطة التجارية والمتطلبات البيئية للدولة والمهتمين بشؤون البيئة والعامّة، وتعطي هذه المواصفات الفرصة للانشطة التجارية حتى تصبح اكثر فاعلية تجاه المحافظة على البيئة والحد من التلوث والوصول لأداء بيئي متميز يحافظ على أمن الكون⁽¹⁾.
- المواصفة البيئية: ISO14001: نظام الادارة البيئية والمتطلبات وارشادات استخدامها وتضم هذه المواصفة العناصر الاساسية لمتطلبات الادارة البيئية EMS والتي بتحقيقها تحصل المؤسسة على شهادة المطابقة للمواصفات القياسية البيئية ISO 14001⁽²⁾.
- عملية الاستعراض البيئي: عملية يتبعها البنك الدولي بشأن التقييم البيئي لضمان سلامة وقابلية استمرار عمليات التنمية المزمعة من الوجة البيئية وإدراك العواقب البيئية في مرحلة مبكرة بغية أخذها في الاعتبار اثناء وضع تصاميم المشروع المعني⁽³⁾.
- الادارة البيئية: هي الهيكل الوظيفي للمنشأة والتخطيط والمسؤوليات والممارسات العلمية والاجراءات والعمليات وإمكانيات التطوير وتنفيذ وإنجاز ومراجعة ومتابعة السياسة البيئية بهدف تحسين أداء المنشأة وخفض آثارها البيئية السلبية والسيئة⁽⁴⁾.

2-3 تاريخ تقييم الأثر البيئي

بنظرة ثاقبة الى بدايات التنبؤ بأخطار الثورة الصناعية، وما لها من تأثيرات بيئية واجتماعية واقتصادية وفيزيائية، فقد تنبأت بهذه الاخطار الكاتبة راشيل كرزون في كتابها (الربيع الصامت)، حيث تناولت ذلك عام 1962م. ومن هذا المنطلق يعتبر التقييم البيئي أحد أدوات

(1) العزاوي، محمد عبد الوهاب: **انظمة ادارة الجودة البيئية ISO 9000 & ISO 14000** ، دار وائل للنشر. عمان: الأردن. ط1، 2002م.

(2) البنك الدولي: **دراسة رقم 139** . واشنطن: الولايات المتحدة الأمريكية. 1995.

(3) المصدر السابق نفسه.

(4) المصدر السابق نفسه.

السياسة التي تستعمل في تقييم المشروعات الجديدة، ومن هنا ادى هذا الى الانتقال الى دراسة هذه الآثار بصورة جدية، وكان ذلك عام 1969م في الولايات المتحدة الامريكية، حيث وضعت قوانين عرفت بالسياسة الوطنية الامريكية NEPA وتضمنت الخطة مدى اهتمام الجماهير بنوعية البيئة، والتأثيرات المترتبة للتقنيات الحديثة ومخططات التطوير الكبرى، بالإضافة الى تطوير تقنيات تقييم اقتصادية مثل: تحليل التكلفة والمنفعة والتي لم تاخذ في البداية في الاعتبار التأثيرات البيئية والاجتماعية للمشاريع الرئيسية. وكان هذا القانون بمثابة الصرعة، ولم يدر بخلد كاتبه أو أن الحاجة له أصبحت فيما بعد تطبق في أكثر من مئة بلد⁽¹⁾.

وكان أيضا الراعي لذلك وتمويل من وكالات التنمية الدولية لأن الأخطار الناجمة عن المشاريع الدولية والتي تنسم أخطارها بأنها عابرة للحدود تكون سبباً في الصراعات الدولية والثنائية وأنها بحاجة الى اتفاقيات ترعى الأخطار الناجمة عن تأثيرات المشاريع الدولية، مما أدى الى تطور تقييم الأثر البيئي بشكل ملحوظ وإجراء تحسينات في القوانين والأسلوب والمنهجية، وصولاً الى تبني استراتيجيات بيئية قائمة على تحقيق التنمية المستدامة⁽²⁾.

ويمكن تقسيم مراحل تطور عملية تقييم الاثر البيئي الى أربعة مراحل:

1- مرحلة البدايات: وهي اكتشاف اخطار المشاريع على البيئة المحيطة والتي ادى الى وضع سياسات وقوانين واسس لتقييم الاثر البيئي وكان ذلك في الولايات المتحدة في العام 1969م حيث توالى عمليات انتشار تقييم الاثر البيئي في دول صناعية اخرى مثل استراليا وكندا ونيوزيلاندا حيث تبنت هذه الدول منهجية متميزة لعملية تقييم الاثر البيئي وكان ذلك في العام 1975م⁽³⁾.

2- مرحلة استخدام تقنيات عالية في عملية تقييم الاثر البيئي مثل تقييم المخاطر ووضع خطوط ارشادية في عمليات التنفيذ مثل عملية الفحص ودراسة النطاق، وكذلك اخذت

(1) Alan Giplin (1995) . **Environmental Impact Assessment (part one)** . Cambridge University Prees. 1997.

(2) وزارة شؤون البيئة: سياسة تقييم الأثر البيئي الفلسطينية. رام الله: فلسطين. نيسان، 2000.

(3) CARSON R.(1962) **Silent Spring**. Houghton Mifflin ,USA.

التأثيرات الاجتماعية بالاعتبار وفي بعض الدول الرائدة في الموضوع بدأت بأخذ رأي الجماهير (المشاركة الاجتماعية) الأمر الذي أدى إلى الإبداع والتجديد في ممارسة التقييم البيئي وكان ذلك في السنوات 1970-1980م⁽¹⁾.

3- مرحلة تكامل وتفعيل الخبرة والممارسة في مراجعة تقييم الأثر البيئي، مما أدى إلى تحديث وتجديد الهياكل العلمية والمؤسسية وتنسيق عملية تقييم الأثر وعمليات أخرى موازية مثل تخطيط استخدام الأرض، وبدأ الاهتمام بإدخال واستيعاب مستوى التغيرات في النظام البيئي وكذلك التأثيرات المتركمة وإدخال اليات المراقبة والتدقيق والمتابعة، وقد دخل ذلك في السنوات من 1980م-1990م⁽²⁾.

4- مرحلة التقييم البيئي الاستراتيجي: وهذه المرحلة الأخيرة وحتى هذه اللحظة أدت إلى التفكير في الوصول إلى التنمية المستدامة مع إدراج المفاهيم ومعايير الاستمرارية في محاولة تقييم الأثر البيئي والتقييم البيئي الاستراتيجي⁽³⁾.

2-4 مفهوم تقييم الآثار البيئية

المقصود بتقييم الآثار البيئية هو: تقييم الأثر للمشاريع ودراسة الجوانب السلبية ومحاولة التخفيف من الآثار وليس وقف المشاريع بل ضمان إدخال الأبعاد والعناصر البيئية في عملية التخطيط والتصميم، وكذلك إيجاد هندسة جيدة للمشروع وصولاً إلى دراسة المؤثرات البيئية الناتجة عن المشروع.

يعتبر تقييم الأثر البيئي وسيلة فعالة لمساعدة صانعي القرار يقدمها المستثمرون والحكومة حيث تتم عملية المراجعة والتدقيق وإدخال عناصر البيئة وإشراكها في صنع القرار وصولاً

(1) برنامج الأمم المتحدة للبيئة. قسم التكنولوجيا والصناعة والاقتصاد فرع التجارة والاقتصاد. تقييم الآثار البيئية كتيب التدريب. الطبعة الثانية. 2002.

(2) المصدر السابق.

(3) Larry W. Cantar. **Environmental Impact Assessment**. Second Edition. University of Oklahoma.

الى التنمية المستدامة للاستراتيجية البيئية المبنية على الاداء الجيد للخطط والبرامج والسياسات⁽¹⁾.

إن قدرة البيئة على الاستيعاب والتكيف مع المؤثرات الناتجة عن التطور البشري محدودة، فمثلاً التطور النووي هو من صنع مواد تتواجد في البيئة، لكن نواتج الصناعة النووية وعمليات التفجير النووي أصبحت البيئة غير قادرة على تحملها. إن هذه المشكلة والمشاكل المشابهة قد يكون ممكن، ولكن تكلفتة اكثر واكبر من منعه، وبهذا أصبح هناك تصور اولي لدى الامم المتحدة مثلاً بوجوب وقف هذه المشاريع لأن أخطارها أصبحت عابرة للحدود، وتدخلت في ذلك المجتمعات والجماعات البيئية، مما ادى الى تأخير في تنفيذ هذه المشاريع. واذا كانت أخطار المشاريع يمكن تلافيتها او وضع الحلول المناسبة بالبدائل او وقفها اذا كانت لا يمكن استيعابها او وضع الحلول لها، واصبح لزاماً علينا وضع قوانين وتشريعات دولية خاصة بالتطوير تلزم بإتمام سياسات تقييم آثار بيئية واتفاقات ومعاهدات دولية حول ذلك⁽²⁾.

2-5 مكونات تقييم الآثار البيئية

يتضمن انجاز او اجراء تقرير تقييم الاثر البيئي عدة خطوات وردت في المرجع (لاري كانتر) هي فيما يلي تلخيص او ترجمة لما ورد في المرجع اضافة الى بعض المعلومات من مراجع اخرى تم ايرادها بما يلزم:

1- التمييز والاختبار Screening: وفيها يتم السؤال عن الحاجة لإجراء تقييم اثر بيئي لهذا النشاط. وهذا يتطلب إعداد قائمة توضح هذا النشاط بكافة عناصره من حيث التخطيط والاعداد والمواد المستخدمة وكيفية التخلص من المخلفات الناتجة وكذلك حجم الاثر المترتب على ذلك، وتحديد الاسس والمواضيع الخاصة التي لها حساسية بيئية، ووضع معايير لفحص الاثر، كما يلزم قرارات وتشريعات حكومية. ومن التساؤلات التي تطرح عادة: هل يؤدي هذا النشاط الى استنزاف طبيعي او الى ترحيل ونزوح مجموعات بشرية او مجتمعات بيئية؟

(1) Ann Foras Forbartha (1986) . **EEC Directive on Environmental Assessment** , Dublin.

(2) المصدر السابق.

وكذلك يتم فحص حساسية الموقع المقام فيه المشروع ومدى اهتمام الناس بذلك وماذا يلزم لتطوير هذا النشاط او المشروع في حال إقامته⁽¹⁾.

2- تحديد الاهداف المؤثرة والشروط المرجعية Scoping حيث يتم دراسة المواضيع المهمة المتعلقة بدراسة تقييم الاثر البيئي من حيث التركيز على المكونات البيئية وأهميتها وتأثيرها بالمشروع، وتعتبر البداية بذلك ومفتاح تأكيد وضع الشروط المرجعية لهذه الدراسة⁽²⁾.

3- تحليل الأثر Impact Analysis: تحليل ووصف الأثر وماذا يمكن أن يكون في حال وجود المشروع وما هو نوع التأثيرات مباشرة وغير مباشرة؟ وهل هذا الاثر تراكمي او يتحد مع مشروعات اخرى؟ او عابر للحدود وله ابعاد اخرى يتاثر ويؤثر في الناحية الفيزيائية او الحيوية او من استخدام المصادر الطبيعية او من عملية استخدام الاراضي او له اي تاثيرات اجتماعية واقتصادية⁽³⁾؟

4- تقييم الاثر Impact Assessment: ويتم بذلك تطويق الحقائق وتقييمها من حيث قوة هذا الاثر وأهمية قيمته وحقيقته⁽⁴⁾.

5- البحث عن البدائل Consideration of Alternatives: معنى ذلك ان قوة او تاثير هذا المشروع في حالة إحداثه اي آثار جانبية لهذه الفعالية او المشروع وما هي البدائل وما هي الطرق المناسبة لتنفيذ هذه البدائل، فمثلاً: إذا كان هذا يتعلق بالقطاع العام فما هي الوسائل والطرق البديلة للوصول الى سياسات او برامج وخطط تتعلق بآلية توصيل الطاقة وتأثير ذلك على الاسكان والمواصلات والطرق البديلة؟ ويتم ذلك من خلال اختيار الموقع حيث نضطر

(1) وزارة شؤون البيئة: سياسة تقييم الأثر البيئي الفلسطينية. رام الله: فلسطين. نيسان، 2000.

(2) Alan Giplin (1995) . **Environmental Impact Assessment (part one)** . Cambridge University Prees. 1997.

(3) المصدر السابق.

(4) المصدر السابق.

الى نقل الموقع اذا لزم الأمر او إيجاد مدخل للمواصلات وآلية جديدة للتكنولوجيا المستخدمة في إدارة النفايات او تجنب الآثار المحتملة⁽¹⁾.

6- تجنب الآثار والتعويض Impact mitigation and compensation: وهي عملية الحد او التخفيف من التأثيرات او المؤثرات المهمة، وكيفية التعويض للمؤثرات التي لا يمكن تجنبها علما بان التعويض يؤدي الى زيادة التكلفة⁽²⁾.

7- المراقبة والادارة البيئية Environmental monitoring and managment: إن عملية المراقبة بحد ذاتها تحتاج الى هدف واضح، وهي أن تكون هذه العملية خاضعة ومطابقة للشروط والمعايير البيئية ومسايرة لإدارة ومتطلبات التأثيرات البيئية وحتى يتم تجنب الآثار غير المتوقعة، ويكون ذلك باتباع خطة إدارية تستند الى تقرير تقييم الآثار البيئية والذي يبين مسؤولية كل من مقدم المشروع والحكومة ويحتوي هذا التقرير والخطة على السياسات والأهداف والغايات وبرنامج مراقبة وتقييم طريقة العمل واسترجاع طريقة العمل واستراتيجيات، وبناء نظم معلومات ونظم ادارية يلزمها تدريب وموازنة وتأكيد الاتصال ما بين الناس والمجتمع والحكومة⁽³⁾.

8-تقييم الدراسات الخاصة بالآثار البيئية EIA evaluation: ويتم ذلك من اجل ضمان الدقة بأن جميع المواضيع الهامة المتعلقة بالمشروع ذكرت في الشروط المرجعية وهذا مطلوب من وزارة البيئة وان يتم التأكد بان الطرق المستخدمة في عملية التقييم او انجاز المشروع هي طرق سليمة وواضحة وان يتم مراعاة هذه الطرق في إدارة الخطة البيئية وأن هذه المعلومات مقبولة ومتجانسة من وجهة نظر بيئية وهي تلزم ايضا صاحب القرار او صانعه⁽⁴⁾.

(1) المصدر السابق.

(2) المصدر السابق.

(3) Larry W. Cantar. **Environmental Impact Assessment**. Second Edition. University of Oklahoma.

(4) وزارة شؤون البيئة: سياسة تقييم الأثر البيئي الفلسطينية. رام الله: فلسطين. نيسان، 2000.

9- إقرار المشروع وشروط الترخيص Project Approval and Licensing Conditions: من هذا البند يتضح انه يلزم القيام بنشاطات الترخيص وإتمام عملية عقود البناء وتكون مقترحة في تقرير تقييم الأثر البيئي⁽¹⁾.

10- الإشراف surveillance: وهي عبارة عن نشاط حكومي تقوم به الوزارة او سلطة البيئة للتأكد من مطابقة الشروط للترخيص⁽²⁾.

11- التدقيق Auditing: وهذا مهم في كل مراحل من بداية التفكير بالمشروع حتى أقامته، حيث يلزم التدقيق والمتابعة في كل ما يتعلق بالمشروع من حيث المتابعة في مرحلة الإنشاء والتشغيل واثاء العمل، وما بعد الإنشاء وكذلك التدقيق بأن صاحب المشروع ملتزم بالتعليمات من حيث الوقاية وتركيب كل ما يلزم لتخفيف الآثار ومدى نجاح الادارة البيئية للمشروع، ودراسة المقاييس المطلوبه لتحسين العمل ومن خلال التدقيق والمتابعة نلجأ الى ما بعد التقييم الى دراسة تتم لتحديد دقة تقييم الآثار البيئية واستغلال ذلك في دراسات مستقبلية⁽³⁾.

2-6 متطلبات تقييم الأثر البيئي

في ظل دراسات تقييم الأثر البيئي وما حصل من تطور لهذا العلم لا بد من توضيح هذه الفكرة والتي من اساسياتها كما اسلفنا الذكر التخطيط والادارة، وان هذا الاجراء يتضمن مجموعة من الاعتبارات والافكار المتوازية في العملية وهي:

1. فهم الفكرة الاساسية لعملية التخطيط وكذلك عملية الربط لتقييم الأثر البيئي:

عملية الفهم للتخطيط بحاجة الى عدة خطوات تحدد السمات العامة المميزة للمشروع من خلال تحديد ودراسة الحاجة له وعملية التقييم ودراسة البدائل اللازمه وهذه العملية تتضمن:

(1) الحلو، ماجد راغب: قانون حماية البيئة في ضوء الشريعة. دار المطبوعات الجامعية، كلية الحقوق، جامعة الاسكندرية: مصر. 2002.

(2) Alan Giplin (1995) . **Environmental Impact Assessment (part one)** . Cambridge University Prees. 1997.

(3) Larry W. Cantar. **Environmantal Impact Assessment**. Second Edition. University of Oklahoma.

أ- وصف المشروع وطبيعة عمله والطاقة الانتاجية.

ب- موقع المشروع وسبب الاختيار، وطبوغرافية الموقع، الوقت اللازم لعملية البناء، متطلبات الطاقة خلال عملية البناء والتي تتضمن الأرض، التلوث، الماء المستخدم، التخلص من الماء المستخدم، المخلفات الصلبة وطريقة التخلص منها.

ج- دراسة البيئة الفيزيائية للمشروع من حيث المناخ، الرياح، الحرارة، الرطوبة، اشعاع الشمس، الآبار والالودية والينابيع، والمياه الجوفية.

د- تعريف الاحتياج المتداول للمشروع ويتضمن ذلك المباني، السيطرة على الفيضان، وتطور الصناعة، والتطور الاقتصادي، ومتطلبات أخرى مشابهة.

هـ- أي معلومات أخرى بسيطة عادة لا يؤخذ بها في عين الاعتبار ولكنها أساسية تتعلق بموقع المشروع، حجم المشروع، تخطيطه، قياس مستوى التلوث⁽¹⁾.

2. عملية فهم تطور المشروع بجدولة احتياجاته وموازنته:

عملية الجدولة تحكم عادة بالوقت المطلوب للتحديد الدقيق وان الفروق ما بين الوقت المطلوب ودراسة التكاليف تتحكم بالنوع والحجم والترتيب وكذلك الصفات الفيزيائية والتراثية والعلاقة الوثيقة بين الوقت والتكاليف واي عملية تقييم اثر بيئي تظهر زيادة التكاليف غير متوقعة وهذه امثله على ذلك:

أ- هدر كثير من الوقت في جمع المعلومات المهمة تحتاج الى العديد من الاتصالات والعلاقات وظهور العديد من المتطلبات.

ب- عملية التغير في ميزات تصميم المشروع تحتاج الى إعادة حسابات واعتبارات لهذا التأثير وتوجب الحاجة الى خطة وقاعدة بيانات لمصادر البيئة الحرجة.

(1) Larry W. Cantar. **Environmental Impact Assessment**. Second Edition. University of Oklahoma.

كذلك الوصول الى الهدف المنشود يصبح لزاماً علينا إضافة ورش عمل واتصالات مع أناس حكوميين، وكذلك عامة الناس وخاصة المعارضون للمشروع لتسهيل الوصول الى الهدف وهكذا يدخلنا في أخطاء أحيانا توجب علينا توفير حماية لتوفير المشروع وهذا بدوره يضيف تكاليف.

خلال عملية EIA نحتاج الى مجموعات عمل متعددة الأغراض والتوجهات ومختلفة المشارب ومصادر المعلومات، وعند بداية العمل في عملية تقييم الاثر البيئي، نحتاج الى مجموعات من الإداريين والبيولوجيين والاقتصاديين والاجتماعيين النفسيين والجغرافيين والمنظمين لدراسة وتخطيط كل من الهواء والماء والأرض والجنس البشري كمصادر طبيعية في عملية دراسة النوعية والكمية والتأثيرات المتعلقة بها.

من الامور المهمة في عملية تقييم EIA هو مدير فريق العمل تتبع أهمية هذا المدير من قدرته على إدارة الفريق من حيث تحديد اتجاهات للوصول الى الهدف النهائي وتوجيه نجاح لدراسة الاثر حيث يقوم رئيس الفريق بتحضير عمل يومي ومهني بانجاز قاعدة بيانات مجدولة والتأثير من الاتصال اليومي بين أعضاء الفريق والسيطرة على التكاليف وارقام عملية تراكم الخبرة والسياسة الموجهة لانجاز المشروع، ومن أسرار نجاح المدير في العمل هو عملية اختيار الفريق وهم من المتخصصين الذين تتوفر فيهم المعرفة والمهارة والمهتمين في مجال البيئة والتمتع بعلاقات شخصية، وامتلاك القدرة في الوصل ما بين الاشخاص المهتمين والعاديين ومعجبين بعملهم المهني وان يكونوا واثقين من انفسهم مبدعين - جيدي السمعة والصيت وامتلاك القدرة على التعامل بنجاح عمل نوعي للمشروع واع ويتحمل المسؤولية في قبول رئيس الفريق، وبالإضافة الى الصفات الاولى التي يتمتع بها قائد فريق العمل يجب ان يكون ذو خبرة وخدمة ويمتلك مهارات القائد والمدير⁽¹⁾.

3- ادارة عامة:

(1) Larry W. Cantar. **Environmental Impact Assessment**. Second Edition. University of Oklahoma.

لامتلاك ادارة ناجحة للمشروع يجب تطبيق ستة عوامل تؤمن هذا النجاح:

1- صياغة رسالة مختصرة للفريق.

2- صياغة مجموعة من الاهداف او تجميعها تؤمن الوصول لدراسة التأثير البيئي.

3- المعرفة التامة للمهمة الاساسية للمشروع.

4- معرفة الاستراتيجية والسياسات المرتبطة بالمشروع والمرصودة له من الخطط والخطوات والموازنة.

5- جملة من العلاقات المنظمة والمعلومات التي تلعب دورا في المسؤولية للفريق بما فيهم المدير.

6- تخطيط للمصادر الانسانية وغير الانسانية والخدمات المتوفرة لاستخدام الفريق⁽¹⁾.

2-7 طرق تقييم الاثر البيئي

من خلال دراسة تقييم الاثر البيئي يتبين لنا ان على الفريق وصف التأثير الذي يتضمن بالإضافة الى ذلك تأكيد تعريف الاثر ومن ثم البحث عن البدائل بعد البحث حول المشروع المقترح والاحتياجات، وكذلك تجميع المعلومات والصفات والنشاطات المتعددة وثيقة الصلة بالمنهجية والتراكم هذه المعلومات.

والمنهجية في هذا الوضع هي دراسة وتقريب واتمام التقريب والبناء لواحد او أكثر من المعلومات الاساسية فيزيائياً واجتماعياً، وكذلك عملية حساب هذا التأثير بالأرقام والحسابات الرياضية المتوفرة، وهذا يكون بطرق تم التعامل بها والتأكيد على سلامتها في عملية تقييم الاثر نتيجة تراكم هذه الخبرة والتأكد من قدرتها على تحديد الاثر السلبي والإيجابي وتقييمه بطريقة ناجحة وهذه الطرق هي:

(1) Larry W. Cantar. **Environmental Impact Assessment**. Second Edition. University of Oklahoma.

1- الأسلوب المباشر (adhoc method):

يمتاز هذا الأسلوب بالسهولة، فمن خلاله يتم تحديد العناصر البيئية، وتحديد الآثار البيئية المحتملة بطبيعتها، كما يتم تحديد الآثار وتفسيرها إما بالأسلوب النوعي أو الكمي، وهي تخضع النتائج عموماً للحدس الشخصي، وهي طريقة سهلة وسريعة وقليلة التكاليف تعتمد على خبره الشخصية، وتنقصها الدقة.

ويمكن بواسطة الأسلوب المباشر تحضير جدول بسيط يسرد الآثار البيئية المتوقعة ويصنفها من حيث تأثيرها بطريقة تمكن من تقييم الأثر البيئي بشكل مباشر معتمداً على الخبرات الذاتية لفريق البيئة، ومن الأمثلة عليها الجدول رقم 1⁽¹⁾:

جدول رقم 1. الآثار البيئية المتوقعة وتأثيرها باستخدام الأسلوب المباشر (مثال)

الآثار البيئية	حرق	تراكم	تراكم	مفيد	غير ملزم	غير واضح	قصير الأمد	طويل الأمد	ارتدادي	متغير الغائه
الحياة البرية	*					*	*			
النبات الطبيعي	*					*			*	
خصائص التربة	*									
التصريف المائي	*									
المياه الجوفية	*			*						
الضجيج	*						*			
التنزه والترفيه	*									
نوعية	*			*			*	*		*

(1) غرابية، سامح، الفرحان، يحيى: المدخل إلى العلوم البيئية. طبعة منقحة. 2002.

الآثار البيئية	لا آثار	آثار إيجابية	آثار سلبية	مفيد	غير ملائم	غير واضح	قصير الأمد	طويل الأمد	ارتدادي	متعذر الغائه
الهواء										
الصحة والسلامة	*									
الخدمات العامة	*									
توافق مع الخطط الإقليمية		*		*				*		

2- طريقة الخرائط المركبة:

طريقة هندسية تعتمد في تمثيل العناصر البيئية لمنطقة المشروع في استخدام خرائط وهندسة المناظر تتضمن الطبيعة الاجتماعية والجمالية، تركيب هذه الخرائط فوق بعضها البعض بصورة مركبة تظهر بصورة هيئة خارطة واحدة، ويمكن تحديد الآثار من خلال ملاحظة الخصائص البيئية في المنطقة التي من الممكن ان تتاثر بالمشروع وتوضح بالخرائط انواع الآثار البيئية وموقعها الجغرافي وفق التقنية الحديثة لاستخدامات نظام المعلومات الجغرافية (GIS)، فإن هذه الطريقة مناسبة لاستخدام هذا النظام⁽¹⁾.

3- طريقة القوائم:

هذه الطريقة أو الأسلوب قريبة من الطريقة المباشرة، وتتألف هذه الطريقة وتركز على جدولة التأثيرات البيئية من باب تحديد الأثر والتقييم من خلال استخدام وصف، أو مصطلحات وصفية مثل ارتدادي، وأثر مفيد، وأثر قصير الأمد، وأثر طويل الأمد، ولا اثر، وقد استخدمت

(1) Larry W. Cantar. **Environmental Impact Assessment**. Second Edition. University of Oklahoma.

هذه الطريقة في عملية تقييم الأثار البيئية لمشاريع الإسكان والطرق والمياه والمجاري ومحطات معالجة المياه العادمة، ومحطات الطاقة النووية، وتنقسم هذه الطريقة إلى (1):

أ- المراقبة البسيطة: استخدمت في الماضي، وهي بسيطة، وتفحص الأثار ومسبباتها وتقييمها، وتبحث التخطيط والتجميع للآثار، كما تتضمن تخفيف الأثر إضافة إلى الاحتمالية في الخطوط العريضة الأولية للمعلومات (2).

ب- المراقبة الوصفية: هذه الطريقة واسعة الانتشار في دراسات الأثار البيئية وتنتشر في دراسات السواحل، فهي تركز على الأفكار والأعمال والمشاريع بالإضافة إلى دراسة مشاريع مصادر المياه والنقل، وتطوير واستصلاح الأراضي وهي أيضا تتناول الوضع الفيزيائي والاقتصادي والاجتماعي (3).

الآثار البيئية التي يمكن التأكد منها أو فحصها بهذه الطريقة يمكن توضيحها بالجدول الآتي:

جدول رقم 2. الأثار البيئية المتوقعة وتأثيرها باستخدام طريقة القوائم (مثال)

مرحلة التطبيق			مرحلة بناء المنهج			
اثر ارتدادي	أثر مفيد	لا أثر	أثر ارتدادي	أثر مفيد	لا أثر	اثر ارتدادي
استعمالات الاراضي:						
						اراضي فضاء
						تنزه وسياحة
						الزراعة
						السكن
						التجاري
						الصناعي
الموارد المائية:						
						النوعية

(1) Larry W. Cantar. **Environmental Impact Assessment**. Second Edition. University of Oklahoma.

(2) غرابية، سامح، الفرخان، يحيى: المدخل إلى العلوم البيئية. طبعة منقحة. 2002.

(3) المرجع السابق نفسه.

مرحلة التطبيق				مرحلة بناء المنهج		
اثر ارتدادي	أثر مفيد	لا أثر	أثر ارتدادي	أثر مفيد	لا أثر	اثر ارتدادي
						<u>الري</u>
						<u>التصريف</u>
						<u>المياه الجوفية</u>
نوعية الهواء:						
						<u>الاكاسيد</u>
						<u>الخصي</u>
						<u>المواد الكيماوية</u>
						<u>الروائح المنبعثة</u>
						<u>الغازات</u>
الحياة الجيولوجية:						
						<u>الحياة البرية</u>
						<u>الاشجار والشجيرات</u>
						<u>الإعشاب</u>
الضجيج والاهتزاز:						
						<u>على الموضع</u>
						<u>بعيدا عن الموضع</u>
المناظر الجمالية:						
						<u>المناظر الطبيعية</u>
						<u>المنشآت</u>

4- طريقة المصفوفات (Matrices):

تتنوع هذه المصفوفات بطرق عملها وبناتها وبالماضيع التي تبحثها وكذلك الأشخاص القائمين على اكتشاف أو ممارسة أدائها ودراستها، فمثلاً مصفوفة ليو بولد (Lyo Bold) تركز على بدائل المشروع واختيار ما يميزه بأن آثار البيئة أقل بحيث يتم تنفيذه، بينما مصفوفة سفير (Safeer) تقييم عدة مواضع طبوغرافية لمعرفة مدى تأثير العناصر البيئية في كل موضع بالمشروع، بينما تركز مصفوفة المكونات على الكشف عن العلاقات الإعتيادية

والتفاعل بين العناصر البيئية التي تميز النظم البيئية وتساعد هذه العملية في تتبع نتائج المشروع وملاحظة الآثار البيئية المباشرة وغير المباشرة⁽¹⁾⁽²⁾.

أ - مصفوفة ليوبولد (Leopold): تم تطوير هذه المصفوفة بواسطة هذا العالم عام 1971 حيث تم جدولة وتصنيف 100 أثر بيئي مقابل 90 عنصري بيئي بصورة مبدئية، وقد عالجت هذه الطريقة الآثار حسب الأهمية والقيمة وتم وصف ذلك باستخدام الأرقام من 1-10 حيث لكل رقم قيمة وأهمية حيث تبدو بشكل هندسي (المنحرف) يقسم أو يشرط المنحرف إلى نصفين الأول يبرز الأهمية والثاني يبرز القيمة للأثر⁽³⁾⁽⁴⁾.

ومن خواص هذه الطريقة أنها تتمدد أو تتقلص من عدد المؤثرات والعناصر المرادفة، وهذه الطريقة مفيدة في عملية وصف الآثار وتوفر كمية ضخمة من المعلومات والمصادر، ورقم 1 في الصف أقل قوة للأثر بينما رقم 10 أكبر قوة للأثر وهذا ينطبق على الأهمية، ومن المميزات الهامة لمصفوفة ليوبولد امكانية انشاء عدة مصفوفات لعدة فترات زمنية، مثلاً لخمس سنوات قادمة أو لعشرة أو عشرين سنة، وهذا الإجراء يساعد على التنبؤ بمدى تدهور العناصر البيئية في المستقبل نتيجة للمشاريع أو الأنشطة المزمع القيام بها في الوسط البيئي، وتمكن وصف ذلك بالجدول رقم (3) المبين⁽⁵⁾⁽⁶⁾:

ب- مصفوفة سفير (sphere matrix): الهدف من هذه المصفوفة تقييم المواضيع، والمواقع الطبوغرافية المختلفة اللازمة لإقامة مشروع معين وهو اختيار الموضوع أو المكان الذي تكون فيه الآثار البيئية للمشروع على عناصره أقل ما يمكن ويتم وصف ذلك في جدول (4)⁽⁷⁾.

(1) غرابية، سامح، الفرحان، يحيى: المدخل إلى العلوم البيئية. طبعة منقحة. 2002.

(2) Larry W. Cantar. **Environmental Impact Assessment**. Second Edition. University of Oklahoma.

(3) غرابية، سامح، الفرحان، يحيى: المدخل إلى العلوم البيئية. طبعة منقحة. 2002.

(4) Larry W. Cantar. **Environmental Impact Assessment**. Second Edition. University of Oklahoma.

(5) غرابية، سامح، الفرحان، يحيى: المدخل إلى العلوم البيئية. طبعة منقحة. 2002.

(6) Larry W. Cantar. **Environmental Impact Assessment**. Second Edition. University of Oklahoma.

(7) غرابية، سامح، الفرحان، يحيى: المدخل إلى العلوم البيئية. طبعة منقحة. 2002.

ج- مصفوفة تفاعل المكونات (Interaction component matrix):

تظهر هذه المصفوفة العلاقات الإيعمادية غير المباشرة بين المكونات أو العناصر البيئية، ويتم تمثيل هذه العلاقة برقم (1) وفي عدم وجود اعتماد يمثل برقم (صفر). مثال على ذلك اعتماد الطيور المائية اعتماداً مباشرة على الحشرات. ويمكن وصف ذلك في الجدول (5)(1).

جدول رقم 3. مثال على مصفوفة ليوبولد لقياس تدهور العناصر البيئية نتيجة للمشاريع أو الأنشطة

العناصر البيئية	التسرب	التفريغ	التحميل والنقل	عمليات التعدين	الحفر السطحي	التفجير والحفر	خطوط نقل الطاقة	الطرق والجسور	المواضع الصناعية
نوعية المياه									
نوعية الهواء									
النحت									
الارساب									
الشجيرات									
الاعشاب									
النباتات المائية									
الاسماك									
التخييم والتنزه									
المنظر الطبيعي									
نوعية الحياة البرية									
الانواع الحياتية النادرة									

(1) غرابية، سامح، الفرخان، يحيى: المدخل إلى العلوم البيئية. طبعة منقحة. 2002.

جدول رقم 4. مثال على مصفوفة سفير لتقييم المواضع والمواقع الطبوغرافية المختلفة لإقامة مشروع ما

ز	و	هـ	د	ج	ب	ا	العناصر البيئية
							المواضع الطبوغرافية
							141 عنصر بيئي

جدول رقم 5. مصفوفة تفاعل المكونات

العناصر البيئية	الأصداف	المرجان	الحشرات	البكتيريا	النباتات الجبلية	المد والجزر	نباتات منقطة	الضوء	الرياح	النباتات المائية
التيارات المائية										
الرياح										
الضوء										
نباتات مائية										
المد والجزر										
النباتات الجبلية										
البكتيريا										
الحشرات										
المرجان										
الأصداف										

د- مصفوفة Minimum Link Matrix:

وهذه المصفوفة تعتمد على اختيار البدائل حيث يتم بها دراسة الاثار البيئية المحتملة بصورة غير مباشرة. وهذا مبين في الجدول رقم (6) (1).

(1) غرايبة، سامح، الفرحان، يحيى: المدخل إلى العلوم البيئية. طبعة منقحة. 2002.

جدول رقم 6. دراسة الأثار البيئية المحتملة بصورة غير مباشرة

مجموع العلامات / الأثار البيئية	ابدال مواضيع المشروع
10	البديل الأول
8	البديل الثاني
15	البديل الثالث
14	البديل الرابع
18	البديل الخامس

هـ- المصفوفات المدرجة (Stepped Matrices) وهذه الطريقة تستخدم المدرجات في عملية دراسة الأثر وتحديد النتائج من هذه المصفوفات التجارية وتطورها: طرق التقنية الرقمية: التحليل أحادي المعيار يتطلب وقتاً وجهداً كبيرين، ونذكر منها:

1. طريقة باتيل (Patel) 1972: وتبنى على طريقة دلفي للحصول على وظائف القيم البيئية، وكذا الموازنة بين مختلف الأثار بفرض تحديد وحدة الأثر البيئي وغير أنها طريقة يمكن أن تغفل آثار ذات أهمية، وهي تلجأ الى الخبراء، وتقوم بشرحها بصعوبة للجمهور⁽¹⁾⁽²⁾.
2. طريقة اوديم (Odem) وتشبه طريقة باتيل (Patel) عدا انها تعتمد على موازنة ثابتة (للوضع الحالي والمستقبلي) وتتضمن عامل الخطأ⁽³⁾.
3. طريقة التقنية التركيبية وهي طريقة متعددة المقاييس منها:
4. طريقة هولمز: تهدف هذه الطريقة الى الاختيار الامثل بين مختلف بدائل المشروع وهي تركز على ثلاث مراحل وترتيب المقاييس والآثار البيئية حسب الاهمية، تحديد البدائل وكذلك التصنيف النهائي والشامل لمختلف البدائل، وهي بسيطة وتساعد اصحاب القرار⁽⁴⁾.

(1) غرايبة، سامح، الفرحان، يحيى: المدخل إلى العلوم البيئية. طبعة منقحة. 2002.

(2) Larry W. Cantar. **Environmantal Impact Assessment**. Second Edition. University of Oklahoma.

(3) Larry W. Cantar. **Environmantal Impact Assessment**. Second Edition. University of Oklahoma.

(4) غرايبة، سامح، الفرحان، يحيى: المدخل إلى العلوم البيئية. طبعة منقحة. 2002.

5. الطريقة الاقتصادية Cost benefit analysis:

وهي طريقة تركز على تحديد القيم المالية للعناصر البيئية من اجل تحصيل التكلفة والربح للمشروع⁽¹⁾.

2-8 سياسة تقييم الاثر البيئي الفلسطينية

تنقسم سياسة تقييم الاثر البيئي الفلسطينية الى جزأين هما:

الجزء الاول: ويتكون من ثلاثة فصول وهي:

الفصل الاول: ويشمل التعريفات وهي عبارة عن 19 بند كل بند منها يشير الى تعريف بيئي.

الفصل الثاني: يشمل خمسة مواد وهي: 1- اهداف السياسة 2- المبادئ الاساسية لسياسة التقييم البيئي

3- النشاطات التطويرية الخاضعة للسياسة 4- مسؤولية التطبيق 5- لجنة التقييم البيئي.

الفصل الثالث: ويشمل أربعة مواد وهي: 1- مادة دراسات التقييم البيئي 2- التنسيق مع الجهات المشاركة

3- الآثار البيئية المتوقعة عبر الحدود 4- الاعتراضات.

الجزء الثاني: ويحتوي ملاحق سياسة التقييم البيئي الفلسطينية وهي خمسة ملاحق، الملحق الأول: ويتحدث عن المشاريع المقترحة والتوسعات في المشاريع القائمة والتي تتطلب إجبارياً إجراء دراسة لتقييم الأثر البيئي وهي تتشكل من أربعة عشرة بنداً.

الملحق الثاني: ويتحدث عن المعايير البيئية التي يتم بموجبها وصف المشاريع المقترحة او التوسعات للمشاريع القائمة.

(1) غرايبة، سامح، الفرحان، يحيى: المدخل إلى العلوم البيئية. طبعة منقحة. 2002.

الملحق الثالث: وهو يتحدث عن الاجراءات التنفيذية الخاصة بالتقييم البيئي للمشاريع المقترحة او المشاريع القائمة وتتطلب:

1- الوثائق المتعلقة بالتقييم البيئي ويشمل: أ- طلب الموافقة البيئية ب- تقرير التقييم البيئي الاولي ج- تقرير تقييم الاثر البيئي.

2- الإجراءات الإدارية لتقييم الأثر البيئي ويشمل: أ- طلب الحصول على الموافقة البيئية ب- تقرير التقييم البيئي ج- تقرير تقييم الاثر البيئي د- الموافقة البيئية.

الملحق الرابع: ويتضمن المتطلبات الاولية للتقييم البيئي للخطط والمراجع.

الملحق الخامس: التدقيق البيئي: إن سياسة التقييم البيئي الفلسطينية، والتي وضعت في نيسان عام 2000 ما هي الا بداية العمل الرسمي في التقييم البيئي علماً بأن معظم النشاطات التطويرية السابقة لاعتماد السياسة نفذت بدون أي اعتبارات بيئية، ومن الاسباب التي دعت السلطة الوطنية الفلسطينية الى اتمام اعتماد هذه السياسة هو:

1- إن التقييم البيئي اصبح يوفر وسائل فعالة تعمل على دمج العوامل البيئية في عملية التخطيط والبناء للوصول الى التنمية المستدامة والتي تتعزز من خلال توفير مادة بيئية بيد صانع القرار.

2- ان التقييم البيئي يحسن حودة البيئة ويحافظ عليها.

3- ان التقييم البيئي يحقق التطور الاقتصادي والاجتماعي ويحافظ على نوعية البيئة.

4- ان سياسة التقييم البيئي تقنن وتسهل عملية اشراك كافة الجهات التي يجب ان تساهم وتشارك في عملية التقييم البيئي لكافة النشاطات التطويرية وتمكن الجمهور من الوصول الى المعلومات بشكل اسهل وخاصة التي تتعلق بعملية التقييم البيئي.

5- ان احد المتطلبات الدولية لأي من المشاريع المراد أقامتها هو اجراء عملية تقييم بيئي وخاصة البنك الدولي الذي يشترط ذلك وكذلك المؤسسات التي تشكل مصدر دعم مادي لاقامة مشاريع تطويرية.

6- إقرار القانون الفلسطيني البيئي في العام الذي سبق اعتماد السياسة يوجب العمل على تنفيذ واجراء تقييم اثر بيئي ووجوب اعتماد سياسة لتقييم الاثر البيئي، وقد وفرت عملية اعتماد هذه السياسة ارضية مناسبة وخصبة للتطوير واقامة المشاريع الوطنية وكذلك للحد من الضرر والاثار السلبية أو التخفيف منها علماً بأنه قبل اعتماد هذه السياسة لم يكن هناك اهتماماً كثيراً بالاعتبارات البيئية وخاصة باب المتابعة والتدقيق.

ومن مميزات هذه السياسة أيضاً أنها حدثت اوخففت من الآثار الناجمة عن التأثير على المصادر الطبيعية والجوانب الفيزيائية والاجتماعية والتراثية وكذلك الحد من الاستحواذ على المصادر الطبيعية. وكذلك وفرت ارضية مهمة لاقامة اتفاقيات دولية تتعلق بكافة الاضرار والاثار العابرة للحدود، وكذلك فضح السياسة الصهيونية والتي لا تعير أي اهتمام بيئي او حضاري اذا كان الأمر او المشروع تتدفق آثاره السلبية على الشعب الفلسطيني او المجاورين من الاشقاء.

كما عملت هذه السياسة على تبويب وجدولة المشاريع المقترحة والمطلوب إنجاز تقييم اثر بيئي مناسب لها بعد دراسة الاثار البيئية وهل يستدعي ذلك اقامة تقييم بيئي اولي بعد عملية التنخيل او تقرير تقييم اثر بيئي شامل، ومن المشاريع التي تستوجب اجراء دراسة تقييم بيئي إجباري لها: محطات توليد الطاقة الكهربائية - وخطوط الضغط العالي؛ المحاجر والمناجم؛ محطات معالجة المياه العادمة؛ وخطوط المجاري الرئيسية؛ ومصانع الاسمنت؛ مكبات النفايات الصلبة؛ وكذلك النفايات الخطرة؛ المنشآت التي تستخدم المواد الخطرة او تنتجها؛ المطارات؛ الموانئ والارصفه البحريه؛ ومصافي تكرير النفط؛ المدن الصناعية؛ الخزانات والسدود والطرق الرئيسية؛ وكذلك مصانع الحديد والصلب.

كما اضيفت الى المشاريع عملية الترخيل والاحكام الخاصة الواردة في مخططات التقييم والاحتياجات لخطط استخدام الاراضي، وذلك لحماية المواد الطبيعية والمواطنين والتجمعات السكانية والمحميات الطبيعية والمناطق الرطبة والمواقع الاثرية وخفت من حدة القلق لدى الجماهير وأي حاجة لمشاريع تطويرية اخرى مرادفة وكل ذلك ايضا تم إنجازها من خلال التراخيص والقانون.

كما وفرت هذه السياسة أساليب عمل وطرق مناسبة لعملية منح الموافقة البيئية من حيث اجراء تقييم بيئي اولي او تقرير تقييم اثر بيئي. كما اشارت هذه السياسة بصورة مبدئية الى التقييم البيئي الاستراتيجي للخطط والبرامج وذلك لبحث الاثار التراكمية والمتزامنة من حيث وضع الاجراءات التخفيفية للخطط والبرامج ويتم انجاز هذا التقييم الاستراتيجي لكل من مشاريع توليد الطاقة؛ ادارة النفايات الصلبة؛ تطوير البنى التحتية للمواصلات؛ تطوير بنية تحتية للسياحة؛ ادارة المحميات الطبيعية والمنتزهات؛ تطوير وإدارة المناطق الصناعية والسياسات المتعلقة بالصناعة؛ المخططات الهيكلية؛ وكذلك برامج التطوير الزراعي. كما وفرت هذه السياسة آلية لتخفيف الاثار البيئية وتقييم الادارة البيئية لهذه المشاريع ونظام ادائها.

الوثائق المتعلقة بالتقييم البيئي:

1- طلب الموافقة البيئية: وهي الوثيقة التي تقدم للسلطات للترخيص والتي بموجبها يعتبر التدخل لاختصاص المشروع المقترح لسياسة التقييم البيئي حيث يخضع ايضا للتخيل ويجب ان يكون صاحب المشروع قادر على تجهيز المتطلبات لذوي الاختصاص من حيث وصف المشروع المقترح والمعلومات الكاملة المتعلقة به والأمكنة المراد اقامته عليها؛ وحجمه؛ والمنتجات التي سينتجها وفترات عمل المشروع؛ والمواد الاولية المستخدمة؛ والبنية التحتية؛ والخدمات؛ وكمية النفايات الناتجة؛ وانواع النفايات والكميات المتوقعة وصولها إلى المياه والتربة المحيطة، وكذلك دراسة المستوى المتوفر للضجيج؛ واسم صاحب المشروع؛ وقرار ذاتي منه بأن المشروع لا يقع ضمن المشرع الواردة في الملحق رقم 1؛ ويجب ان تكون المعلومات كافيته للقيام بعلميه التخيل بموجب المعايير المتبعة في الملحق 2.

2- تقرير التقييم البيئي الأولي: وهذا التقرير عبارة عن تسجيل استطلاعي عام للآثار المحتملة بناءً على المعلومات المتوفرة، ويتم ذلك خلال فترة إعداد الجدوى الاقتصادية للمشروع، ويتم ذلك بتحديد الآثار البيئية المحتملة ومدى خطورتها والتعرف على الآثار الايجابية ويجب ان يحتوي التقرير الاولي على اقتراحات تتعلق بالمراقبة والادارة وخاصة الآثار التي تمس السكان المحليين ويشكل تقرير التقييم البيئي الاولي اساس منح الموافقة البيئية مع التعديلات او اجراء دراسة شاملة لتقييم الاثر البيئي.

3- تقرير تقييم الاثر البيئي: وهو يوثق الدراسات التفصيلية لتقييم الاثر البيئي بناءً على الشروط المرجعية المعتمدة من الوزارة وهو أشمل وأوسع من حيث المجال والمحتوى من التقرير الاولي ويشمل: مسوحات وأعمال ميدانية لكافة المواضيع، ويتم هذا التقرير خلال دراسة الجدوى الاقتصادية الاولية التفصيلية جنبا الى جنب مع الاعمال الهندسية والمالية واعمال التخطيط الاخرى وكذلك التخطيط البيئي والجوانب التي يتم تناولها لتخفيف الاثار السلبية، ويحتوي هذا التقرير على تحليل لخطورة واهمية التأثيرات والفوائد المترتبة خاصة للأفراد والجماعات بشكل مباشر وغير مباشر وكذلك خطة للادارة والمراقبة ... وبناءً على ذلك، وبعد اجراء التقييم البيئي الاولي، وبعد ان تقوم الوزارة باجراء التخيل وطلب أي اضافات او معلومات اخرى وكذلك انجاز تقييم الاثر البيئي يتم منح الموافقة البيئية بإجراءات إدارية سلسلة ومدروسة⁽¹⁾.

2-9 سياسة تقييم الأثر البيئي الاردنية

يشمل نظام تقييم الأثر البيئي الأردني على جزأين أولهما هو سياسة تقييم الأثر البيئي العام للمشروعات، والانشاءات والبرامج، وثانيهما هو نظام حماية البيئة في منطقة العقبة الخاصة لسنة 2001، وهذا يتعلق بتقييم الأثر البيئي للمياه، والبحار، والمحيطات، والوضع المائي بشكل عام.

(1) وزارة شؤون البيئة: سياسة تقييم الأثر البيئي الفلسطينية. رام الله: فلسطين. نيسان، 2000.

الجزء الأول من السياسة:

يشمل واحداً وعشرين مادة وخمسة ملاحق توضح آلية التقييم البيئي، وكذلك المشروعات الواجب تقييمها، وتعتبر الملاحق جزءاً مهماً وأساسياً من السياسة بالإضافة الى الاسباب الموجبة لاجراء تقييم الاثر البيئي.

- تتعلق المواد السبعة الاولى منه بالتسمية، والتعريفات، ومعنى التقييم، أو المقصود منه، وكذلك اللجنة الفنية المسؤولة عن عملية الموافقة البيئية، أو إجراء التنخيل، ودراسة الأسس المرجعية، وكذلك الوضع الإداري لهذه اللجنة.

- تتحدث المادة الثامنة منه حول المشروع نفسه ومقدمه والمسح البياني للخطط، والتصاميم والمواصفات الاولية، التي يتم بعد دراستها تحديد الفئة التي يقع بها المشروع، علماً بأن السياسة تحدد المشاريع إلى ثلاث فئات، ويتم شرح هذه الفئات بتحديد المشاريع التي تشملها في ثلاثة ملاحق توضح بخارطة تفصيلية المشاريع التي يجب إجراء تقييم أثر بيئي لها، والمشاريع التي يجب إجراء تقييم أثر بيئي أولي لها، ومشاريع لا يجب إجراء تقييم أثر بيئي لها، وهي تعتبر كلائحة تنفيذية تسهل عملية الفحص والتنخيل وهذه الفئات هي:

- الفئة الاولى: تشمل المشاريع الواردة في الملحق الثاني من هذا النظام، وتتطلب إجراء تقييم أثر بيئي شامل.

- الفئة الثانية: وتشمل المشاريع الواردة في الملحق الثالث من هذا النظام، والتي يجب أن تقيم تقيماً أولياً.

- الفئة الثالثة: المشاريع التي لا يطلب إجراء تقييم أثر بيئي لها لا شامل، ولا أولي.

- كما تتطرق المواد اللاحقة الى عملية تصنيف المشروع ودراسة وتحديد الشروط المرجعية وما هي الممارسات والعمليات المطلوبة من صاحب المشروع القيام بها في حالة قيامه باعداد مسودة تقييم الاثر البيئي، وكذلك الجهات التي شاركت في إعداد الدراسة وتحديد الآثار المهمة، وكذلك الخبراء والخبرات الفنية، ومستوى الجهد المتوقع بذله في اعداد مسودة التقييم

البيئي، بالإضافة الى القرارات، والإجراءات المتبعة من قبل الوزارة في تحديد أن كانت هذه المسودة مستوفية للشروط والمتطلبات المقررة، وذلك خلال خمسة وأربعين يوماً من تاريخ تقديم المسودة، وإذا لم يصدر قرار من الوزارة خلال هذه الفترة يعتبر المشروع حاصلًا على الموافقة البيئية هذا في حال التقييم الشامل.

- وتنطبق المادة الثالثة عشرة إلى أنه إذا تم تصنيف المشروع ضمن المشاريع التي يطلب إجراء تقييم بيئي أولي أو مبدئي هذا يتبع المعايير المذكورة في الملحق الرابع.

- وإذا لم يتم تصنيف هذا المشروع ضمن أي من الملاحق فإنه يعتبر من المشاريع التي لا يستوجب إجراء تقييم اثر بيئي لها لا اولي ولا شامل.

- يجوز حسب القانون الاردني ان يعترض صاحب المشروع للوزير اذا قرر عدم الموافقة البيئية للمشروع وذلك خلال خمسة عشرة يوما من تاريخ تبليغه بالقرار.

- كما تنطبق المادة السابعة عشرة الى وجود المراقبة الدورية والشاملة والمتواصلة لمعرفة مدى الالتزام لدى صاحب المشروع بالتعليمات وبجميع الشروط والمتطلبات الواردة في الموافقة البيئية وذلك خلال عملية تنفيذ المشروع وتشغيله وبعد تفكيكه.

- كما ويتم استيفاء مبالغ مادية ظاهرة ومقرة ضمن بنود السياسة حيث يدفع لكل فئة مبلغ مناسب للجهد المطلوب.

اما فيما يتعلق بالملاحق والتي تعتبر جزءا من النظام فهي:

الملحق الاول: ويشمل معلومات عامة عن المشروع الذي يتطلب اجراء تقييم اثر بيئي شامل او مبدئي ويتضمن هذا الملحق وصف المشروع، وقائمة البدائل للمشروع وتحديد اهم مظاهر ومخاطر البيئة التي تتاثر بالمشروع.

الملحق الثاني ويشمل المشاريع التي تتطلب اجراء تقييم اثر بيئي شامل لها.

الملحق الثالث المشاريع التي تتطلب اجراء تقييم اثر بيئي اولي.

الملحق الرابع المعايير التي تتبع عند اجراء التقييم البيئي الاولي.

الملحق الخامس ويشمل البنود التي يجب الالتزام بها وان يتضمنها تقرير تقييم الاثر البيئي وهي:

1- ملخص تنفيذي غير فني, تحليل النتائج والتوصيات.

2- الاطار المنهجي والقانوني والاداري.

3- وصف المشروع.

4- بيانات اساسية تتعلق بالابعاد والظروف الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية.

5- تقييم التأثيرات البيئية وتحليلها وتحديد الاثار السلبية والايجابية.

6- تحليل البدائل.

7- المراقبة البيئية وخطة التدقيق البيئي اللاحقة.

8- إضافة الى الملاحق واسماء المساهمين في اعداد الوثيقة والمراجع, وسجل اللقاءات والاجتماعات الاستشارية⁽¹⁾.

2-10 الاستراتيجية البيئية الفلسطينية

إن دراسة الاستراتيجية البيئية الفلسطينية والتي أنجزت من قبل وزارة شؤون البيئة والتي تم إنجازها من قبل فريق عمل فلسطيني وفريق عمل هولندي، ما هي إلا مؤشر وبداية في الطريق السليم لدراسة البيئة الفلسطينية من أجل الحماية والتطور وإعادة التاهيل وهي خطوة مهمة على طريق تعزيز التنمية البيئية المستدامة - وتهدف أيضاً الى تحديد وحصر وتحليل أهم المعضلات البيئية وحماية عناصر البيئة ودرء الأخطار الصحية العامة.

ان الوضع البيئي في فلسطين وما يعانيه من اجهاد كبير حيث الاحتلال الصهيوني وقلة المصادر وتلوثها اضافة الى النمو السكاني المرتفع، وفرص العمل غير الكافية وتشكل ايضا

(1) سياسة تقييم الأثر البيئي الأردني.

قلة المياه وتدهور جودتها عاملا محددًا للتنمية الاقتصادية لفلسطين، كما تسببت الذرائع الامنية الاسرائيلية والاعلاقات المتكررة للاراضي الفلسطينية زعزت الانشطة الاقتصادية وتفاقم مشكلة التلوث التي يعاني منها الشعب الفلسطيني بأكمله.

ويمكن اعادة المشاكل التي واجهتها البيئة الفلسطينية في الضفة وقطاع غزة الى العديد من العوامل منها:

1- الاحتلال الصهيوني لفلسطين وما رافقه من اهمال للبنية التحتية على مدار السنوات الثلاثين منذ عام 1967-1994، وما زال يسيطر اداريا على مناطق ج حسب اتفاق اوسلو. وكل هذا ادى الى ظهور نشاط استثماري ضئيل في مختلف قطاعات البيئة خاصة قطاع المياه وتصريف ومعالجة المياه العادمة والنفايات الصلبة.

2- وجود الاحتلال الاسرائيلي في ظل غياب ادارة مركزية تدير شؤون البيئة ساهم في تبلور حالة من اللامبالاة وعدم الوعي وعدم الادراك لضرورة توفير الوسائل اللازمة لتلبية الاحتياجات الضرورية التي تساعد للوصول لمقاييس ومعايير بيئية مرضية.

3- أصبحت فلسطين في السنوات الماضية تشكل قاعدة امتصاص لمختلف المنتجات الاسرائيلية البالية والتالفة، والمواد الغذائية غير الصالحة للاستعمال والاستهلاك مما ادى الى الوضع البيئي في فلسطين، وكذلك بداية الاستيطان الصهيوني وتمركز المستوطنات على قمم الجبال، حيث يقوم المستوطنون بالتخلص من النفايات الصلبة والمياه العادمة وتفرغها بدون معالجة الى اسفل حيث تستقر في الحقول الزراعية والوديان الفلسطينية، ادى الى انتشار المخاطر الصحية وتصبح هذه المناطق مرتعا للحشرات والأمراض.

4- الوضع السكاني الناتج عن ارتفاع معدلات الخصوبة وانخفاض المعدل العمري وارتفاع معدل الفئة الاعتمادية (الشيوخ والمعاقين) وارتفاع معدل الخصوبة ادى الى نقص المواد وحدوث مشاكل بيئية، وزيادة على ذلك معدل المساحة الضيقة لقطاع غزة مقرونة بالنمو السكاني المتسارع جعلتا من هذا القطاع واحدا من اكثر المناطق ازدحاما في العالم.

وباختصار الوضع البيئي الكارثي في فلسطين في ظل ما سبق اصبح يدعو الى الإحباط. ومن هنا برزت الحاجة الملحة للاهتمام بالبيئة واعطائها اولوية في عملية البناء والتنمية ادى الى الحاجة الى تحقيق الاهداف الاستراتيجية البيئية الفلسطينية وضمان تبني سياسة بيئية وطنية تتضمن العناصر التالية:

أ- ضرورة ضمان المحافظة على الصحة العامة وتوفير الامن والامان والرفاه والظروف المعيشية الجيدة للسكان تتمشى والظروف الملائمة للتنمية الاقتصادية مع الاحتياجات الاساسية للاجيال القادمة.

ب- ضمان الاستخدام الامثل والانجع للمصادر الطبيعية ومن ضمنها المياه والهواء والتنوع الحيوي والغابات كما ينبغي حماية مصادر المياه الجوفية والسطحية من الاستغلال المفرط والتلوث.

ت- ضرورة الاقرار باهمية المناطق السياحية وتوجيه الجهود الوطنية لضمان تطويرها وتنميتها واستخدامها بشكل مستدام.

ث- ضرورة تعزيز التخطيط البشري (السكاني) الامثل لضمان استخدام الاراضي الامن للبيئة، والى تبني مشاريع تنموية مستدامة واقامتها في المناطق التي تتمتع بادنى حد من نزاعات استخدام الاراضي على ان تخضع لدراسة تقييم اثر بيئية.

ج- ضرورة تعزيز التقنيات النظيفة الصديقة بالبيئة ومصادر الطاقة المتجددة التي تنتج ادنى كميات من النفايات وادنى مستويات التلوث والضجيج.

ح- ضرورة تعزيز الوعي والثقافة البيئية على كافة الاصعدة في المجتمع الفلسطيني حيث ينبغي تطوير القيم الاخلاقية والجمالية والتراثية المتعلقة بالبيئة.

خ- ضرورة اتخاذ الاجراءات التي من شأنها درء ومنع الكوارث والمخاطر الصحية التي هي من صنع الانسان.

د- ضرورة تعزيز دور المنظمات غير الحكومية والمرأة والقطاع الخاص في الادارة البيئية والبحث العلمي البيئي.

وتعرض الاستراتيجية البيئية الفلسطينية والتي تغطي فترة زمنية تمتد لغاية العام 2010 في المقام الاول تحليلا للقوى المتواجدة في المجتمع الفلسطيني والمسؤولة عن خلق المشاكل البيئية، فالإحتلال الاسرائيلي، وخلال احتلاله للضفة الغربية وقطاع غزة لعب دورا كبيرا في اهمال مجال البيئة وساهم في الوصول الى هذا المستوى المتدني للخدمات من حيث ادارة المياه العادمة وادارة النفايات الصلبة اللتان تعتبران من اهم مسببات استنزاف المصادر الطبيعية وتدهور جودتها، كما ساهم النمو السكاني في تفاقم المشكلة البيئية وساهم كذلك القطاع الزراعي وقطاع صيد الاسماك في خلق مشاكل في الاستغلال الزائد لمصادر المياه الجوفية وتلوثها وصيد الاسماك المبالغ به، وكذلك تشكل قطاعات الصناعة والطاقة والمواصلات مصادر هامة لتلوث التربة والمياه الجوفية والهواء، ومن هنا تبرز اهمية الاستراتيجية البيئية الفلسطينية في معالجة تسعة مواضيع في السنوات القادمة وهي:

- 1- استنزاف مصادر المياه.
- 2- تدهور جودة المياه.
- 3- استنزاف المصادر الطبيعية.
- 4- تآكل الاراضي.
- 5- تلوث الهواء والضوضاء.
- 6- التلوث البحري.
- 7- تدهور الطبيعة والتنوع الحيوي.
- 8- تشوه المشهد الجمالي.

9- تهديد التراث الثقافي.

وعملية المعالجة هذه تجابه من الاستراتيجية البيئية الفلسطينية الى ادارة العناصر الاستراتيجية:

1- ادارة المياه العادمة.

2- ادارة مصادر المياه.

3- ادارة النفايات الصلبة.

4- ادارة الزراعة والري.

5- التحكم في التلوث الصناعي.

6- تخطيط استعمالات الاراضي.

7- المعلومات العامة والتوعية الجماهيرية.

8- المعايير البيئية.

9- قضايا سياسية ودولية وبعض القضايا الاخرى.

إن عملية تطبيق الاستراتيجية البيئية الفلسطينية تطلب ترجمة حقيقية لعناصرها ولكافة الاجراءات المتعلقة بها بالاضافة الى اعمال مفصلة ينبغي ان تقوم بها جهات وسلطات تنفيذية مختلفة وكذلك مراقبة تقييم الاثار البيئية لهذه الاعمال تبقى احدى مهماتها⁽¹⁾.

2-11 قانون البيئة الفلسطيني

إن ندرة الموارد الطبيعية ومحدوديتها وزيادة الحاجات الانسانية المضطربة، وما رافقها من تطور صناعي وعمراني واستهلاك كبير للموارد الطبيعية وانتاج متزايد للملوثات دفع

(1) وزارة شؤون البيئة. الاستراتيجية البيئية الفلسطينية. رام الله: فلسطين، نيسان، 2000.

بالمشرعين في دول العالم الى العمل على حماية المجتمعات البيئية باصدار تشريعات قانونية وطنية ودولية.

وفيما يتعلق بالشأن الفلسطيني وما نعانيه من نهب للثروات الطبيعية وتلويث في حدوده القصى وغياب للفكر القانوني الزم السلطة الفلسطينية من خلال جودة البيئة الى العمل على صياغة قانون متطور وحديث يضم المفاهيم العلمية والفنية والقانونية، وذلك لحماية البيئة ولكن ما يميز هذا القانون انه جاء بالاطار التشريعي العام لحماية البيئة وترك التفاصيل في لوائح وقرارات وتعليمات ادارية تفصيلية وتنفيذية.

وتضمن القانون تعاريف واحكام عامة وكذلك مبادئ القانون في حماية البيئة لعناصرها، البيئة الارضية والهوائية والمائية والبحرية، ثم حماية الطبيعة والمناطق الاثرية والتاريخية ومن ثم انتقل القانون الى الاهتمام باحكام تقييم الاثر البيئي والترخيص والتفتيش والاجراءات الادارية وإعطاء صفة الضابطة القضائية للمفتشين وفي النهاية احكام العقوبات والاحكام الانتقالية الختامية. وقد حدد قانون البيئة الفلسطيني وأرسى مجموعة من المبادئ والاهداف:

1- حماية البيئة من التلوث بكافة صورته واشكاله المختلفة وحماية الصحة العامة والرفاه الاجتماعي وادخال اسس حماية البيئة في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتشجيع التنمية المستدامة للمصادر الحيوية، والحفاظ على التنوع البيولوجي وحماية المناطق ذات الحساسية البيئية وتحسين المناطق التي تضررت من الناحية البيئية وتشجيع جمع ونشر المعلومات البيئية المختلفة وزيادة الوعي الجماهيري بمشاكل البيئة.

2- يحق لاي شخص تقديم ومتابعة أي شكوى او اجراءات قضائية دون النظر الى شروط المصلحة الخاصة ضد أي شخص طبيعي او اعتباري، يسبب ضررا للبيئة والحصول على المعلومات الرسمية اللازمة للتعرف على الاثار البيئية لاي نشاط صناعي او زراعي او عمراني او غيره من برامج التنمية. مادة رقم 3.

3- تقوم الوزارة وبالتعاون مع الجهات المختصة بتعميم مفهوم وغايات التربية البيئية عن طريق المدارس والجامعات والهيئات والنوادي وتشجيع المبادرات الجماعية والفردية للعمل التطوعي الهادف الى حماية البيئة. مادة رقم 4.

4- يكفل قانون البيئة حق كل انسان بالعيش في بيئة سليمة ونظيفة والتمتع بأقدر قدر ممكن من الصحة العامة والرفاه وحماية الثروات الطبيعية وموارده الاقتصادية والحفاظ على تراثه التاريخي والحضاري دون اضرار او اثار جانبية تمثل ظهورها عاجلا ام اجلا نتيجة النشاطات الصناعية والزراعية والعمراية المختلفة على نوعيات الحياة والنظم البيئية الاساسية، كالهواء والماء والتربة والثروات البحرية والحيوانية والنباتية. مادة رقم

5- ويصف قانون البيئة مجالات واسعة من المواضيع البيئية ويحتوي على اقسام معينة مع قوانين وتشريعات تتعلق باستعمالات الاراضي، والنفايات الصلبة، المواد والنفايات الخطرة، المبيدات الحشرية، الاسمدة الكيماوية، المحاجر والتعدين، التصحر وانجراف التربة، البيئة الهوائية، الضوضاء والضجيج، البيئة المائية، البيئة البحرية، حماية الطبيعة والمناطق الاثرية التاريخية.

6- ويشمل القانون ايضا التطرق الى قيام وزارة شؤون البيئة بالتنسيق مع الجهات المختصة لوضع معايير لتحديد المشاريع والمجالات التي تخضع لدراسات تقييم الاثر البيئي واعداد قوائم لهذه المشاريع وكذلك وضع نظم واجراءات تقييم الاثر البيئي.

ناقش ايضا القانون التراخيص والاجراءات الادارية وقانون العقوبات والرقابة البيئية واحكام ختامية وانتقالية تتعلق بالمعاهدات والاتفاقيات السياسية العامة والقضايا الوطنية الاساسية التي تتعلق ايضا بالكوارث البيئية⁽¹⁾.

(1) سلطة جودة البيئة: مسودة قانون البيئة الفلسطينية. رام الله: فلسطين. 1999.

2- 12 متطلبات الادارة البيئية واتفاقها مع الايزو ISO

2-12-1 تعريف الايزو المواصفة البيئية 14000

في البداية نتطرق الى المواصفات القياسية ISO14000 وهي عبارة عن سلسلة من المواصفات القياسية لتقييم الاداء البيئي للمؤسسة، حيث تهتم بالمتطلبات الاساسية لنظام الادارة البيئية وتقدم المساعدات الايجابية في العلاقة بين الانشطة التجارية والمتطلبات البيئية للدولة والمهتمين بشؤون البيئة العام. ويمكن وصفها في الجدول التالي⁽¹⁾:

جدول رقم 7. مواصفات الأيزو 14000 لتقييم المؤسسة

تقييم الاداء البيئي EPE	نظام الادارة البيئي EMS	المراجعة البيئية EA الايزو
الايزو ISO 14031 مواصفة	الايزو ISO 14001 نظام	ISO 14010 ارشادات
تقييم الاداء البيئي ارشادات	الادارة	المراجعة البيئية اساسيات عامة
تقييم الاداء البيئي.	البيئية المتطلبات وارشادات	ايزو ISO 14011
	استخدامها الايزو 14004	ارشادات المراجعة البيئية
	نظام الادارة البيئية الارشادات	اجراءات المراجعة البيئية
	العامه لاساسيات النظام والوسائل	ايزو ISO 14012 ارشادات
	المساعدة في التطبيق.	المراجعة البيئية
		مؤهلات مراجعي البيئة.
الايزو ISO 14050 المصطلحات المتعلقة بنظام البيئة.		

ما هو الايزو ISO 14001:

هو عبارة عن نظام ادارة بيئي EMS يشكل فقط جزء من استراتيجيات الادارة بالمؤسسة حيث صمم EMS لتحقيق متطلبات المواصفات القياسية العالمية في مجال ادارة البيئة ولقد طور هذا النظام عن طريق الهيئة العالمية للتوحيد القياسي ISO بواسطة اللجنة

(1) العزاوي، محمد عبد الوهاب: أنظمة ادارة الجودة البيئية ISO 9000 & ISO 14000 ، دار وائل للنشر. عمان: الأردن. ط1، 2002م.

الفنية 207 ليحل محل المواصفات البريطانية، ونتج عنه ايضا استحداث المواصفة 14001 التي بتحقيقها تحصل المؤسسة على شهادة المطابقة للمواصفات القياسية البيئية ISO 14001 (1). في عام 1991م شكلت مجموعة استشارية من المنظمة العالمية للتقييس ISO وهذه اللجنة كانت قادرة على وضع مدخل عام للادارة البيئية، وكذلك تعزيز قدرة الشركة على ترسيخ التحسين في الاداء البيئي، وتسهيل التجارة العالمية عن طريق الحواجز التجارية(2).

وقد اثمرت اعمال هذه المجموعة عن تشكيل اللجنة الفنية 207 المختصة بتطوير المواصفة ISO 14000 ، ولكن الدول النامية لم تشارك ولم تساهم في صياغة هذه المقاييس، لهذا فقد صيغت وفق منظور صناعي بحت. وقد نتج ايضا عن اعمال هذه اللجنة العمل على سبعة مجالات شكلت اسس ومرجعيات لعمل الادارة وهي:

1- نظام الادارة البيئية.

2- التدقيق البيئي.

3- الملصقات البيئية.

4- تقويم الاداء البيئي.

5- تقدير دورة الحياة.

6- المصطلحات.

7- الجوانب البيئية في مقاييس المنتج.

وبناء على صياغة هذه المواصفات بمنظور صناعي بحت فما زالت الدول النامية ترى فيها ضغوطا متزايدة من قبل الدول الصناعية لزيادة كلفة الانتاج في الدول النامية، وتجد في

(1) المليحي، أسامة، علي، عبد العزيز علي: الأيزو 14000 نظام الادارة البيئية. الشركة العربية للاعلام العلمي (شعاع) . 1999.

(2) العزاوي، محمد عبد الوهاب: انظمة ادارة الجودة البيئية ISO 9000 & ISO 14000 ، دار وائل للنشر. عمان: الأردن. ط1، 2002م.

شهادات المطابقة حواجز فنية اضافية في وجه التجارة العالمية، الاهتمام العربي بها محدود ومحصور⁽¹⁾.

مميزات الحصول على شهادة المطابقة ايزو 14001:

1- زيادة قدرة الشركة في تحقيق متطلبات التصدير الى الخارج وخاصة السوق الاروبية المشتركة.

2- ترشيد استهلاك الطاقة والموارد الطبيعية.

3- تقليل الفاقد والحد من التلوث.

4- التوافق مع القوانين والتشريعات البيئية السارية.

5- التحسين المستمر.

6- تحسين قنوات الاتصال بين الشركة والجهات الحكومية المتخصصة.

7- اكتساب تقدير واعتراف الجهات العالمية مما يفتح أسواق التصدير.

8- رفع وزيادة الوعي بالبيئة لدى كل العاملين بالشركة⁽²⁾.

2-12-2 متطلبات الادارة البيئية

إن مكونات الايزو 14001 يتطلب نظام الادارة البيئي من المؤسسة انشاء سياسة بيئية لمنع التلوث والتوافق مع القوانين والتحسين المستمر مع وضع اهداف واغراض لتحقيق السياسة الموضوعية وتطبيق برنامج لتحقيق هذه الاهداف وكذلك متابعة وقياس مدى كفاءة البرنامج الموضوع، والعمل على تصحيح المشاكل بصفة مستمرة واتخاذ الاجراءات التصحيحية مع

(1) العزاوي، محمد عبد الوهاب: انظمة ادارة الجودة البيئية ISO 9000 & ISO 14000 ، دار وائل للنشر. عمان: الأردن. ط1، 2002م.

(2) عباس، محمد صلاح الدين: نظم ادارة البيئة والمواصفات القياسية العالمية ايزو14000. دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، القاهرة: مصر. 1998.

مراجعة النظام لتحسين الاداء البيئي ككل، وتعتمد المواصفة على المعادلة البسيطة (ادارة بيئية جيدة تؤدي الى اداء بيئي جيد وزيادة الكفاءة وعائد استثماري واضح ورفاهية المجتمع وصحته).

وأهم المصطلحات التي تتطلب هذه المواصفات الالمام بها هي: المؤسسة البيئية، مصادر التلوث، عائد التأثير على البيئة، نظام الادارة البيئي، مراجعة نظام الادارة البيئي، والاداء البيئي، والتحسين المستمر⁽¹⁾. أما بالنسبة للمتطلبات فهي:

1- المتطلبات العامة: وهي ان تتشيع وتحفظ وهذا دور المؤسسة إنشاء الاحتفاظ ومعناه: مدى الحاجة الى التحديث المستمر في الوثائق والنظام.

2- السياسة البيئية: هي بيان نوايا الشركة ومبادئها المرتبطة بأدائها البيئي الشامل والذي يوفر إطاراً للعمل ووضع اهدافها وغاياتها البيئية، وينبغي ان تحدد الادارة العليا هذه السياسة لتؤكد:

أ- مدى ملائمتها لطبيعة وحجم المؤثرات البيئية الناشئة عن الانشطة والسلع والخدمات الخاصة بالشركة.

ب- مدى الالتزام بالتوافق مع القوانين والضوابط والتشريعات المتعلقة بعمليات الشركة .

ت- مدى الالتزام بالتحسن المستمر والوقاية من التلوث .

ث- تتضمن الالتزام بمنع التلوث .

ج- توفير اطار لوضع ومراجعة الاهداف والغايات البيئية .

ح- التأكد من عمليات التوثيق والتتفيذ والمحافظة على السياسة البيئية وايصالها الى جميع العاملين .

خ- التأكد من اعلان السياسة على الجمهور وان تكون متاحة لهم.

(1) غرايية، سامح، الفرخان، يحيى: المدخل إلى العلوم البيئية. طبعة منقحة. 2002.

3- التخطيط: تعد مرحلة التخطيط من المتطلبات الالزامية للمواصفة القياسية ISO 14001 وتتضمن مرحلة التخطيط المراحل التالية:

- 1- حصر الجوانب البيئية والمصادر المؤثرة .
- 2- تحديد المتطلبات القانونية .
- 3- تطوير الغايات والاهداف البيئية للمؤثرات.
- 4- إعداد برنامج عمل وإدارة بيئية⁽¹⁾.
- 4- التنفيذ والتشغيل: تمثل هذه المرحلة الخطوة الاساسية في نظام ادارة البيئة حيث تتضمن خطوات رئيسة محددة وفق المواصفة:
 - أ- الهيكل والمسؤوليات.
 - ب- التدريب والتوعية للمهارات والمنافسه.
 - ت- الاتصالات.
 - ث- توثيق نظام الادارة البيئي.
 - ج- مراقبة الوثائق وضبطها.
 - ح- مراقبة العمليات وضبطها.
 - خ- الاستعداد والاستجابة للطوارئ.
- 5- الفحص والتصحيح: هو من الانشطة الاساسية لنظام الادارة البيئية الذي يتضمن اربعة أنشطة رئيسية وهي:

(1) وزارة شؤون البيئة: سياسة تقييم الاثر البيئي الفلسطينية. رام الله: فلسطين. نيسان، 2000.

أ- الرصد والقياس.

ب- حالات عدم المطابقة والاجراءات التصحيحية والوقائية.

ت- السجلات.

ث- مراجعة نظام الادارة البيئي.

6- مراجعة الإدارة: تعتبر مراجعة الإدارة المتطلب الأخير من المتطلبات الخاصة بنظام الإدارة البيئية وقد حددت المواصفة المراجعة بالآتي:

أ- القيام بعملية المراجعة بصفة دورية ولفترات زمنية لتضمن استمرار ملاءمته

ب- جمع المعلومات الضرورية لعملية التقييم .

ت- توثيق عمليات المراجعة .

ث- بيان مدى الحاجة لتغيير السياسة والاهداف والعناصر الاخرى وفقا لنتائج التدقيق البيئي⁽¹⁾.

2-13 الترخيص

الترخيص هو الاذن الصادر من الادارة المختصة بممارسة نشاط معين لا يجوز ممارسة بغير هذا الاذن. وتقوم الادارة بمنح الترخيص اذا توافرت الشروط الازمة التي يحددها القانون لمنحه. وتكاد تقتصر سلتها التقديرية على التحقق من توافر هذه الشروط واختيار الوقت المناسب لاصدار الترخيص.

والاصل ان الترخيص دائم ما لم ينص فيه على توقيته. ويجوز تحديد الترخيص المؤقت بعد استيفاء الشروط المطلوبه. وعادة ما يكون الترخيص بمقابل, يتمثل في رسوم يدفعها طالب

(1) العزاوي، محمد عبد الوهاب: أنظمة ادارة الجودة البيئية ISO 9000 & ISO 14000 ، دار وائل للنشر. عمان: الأردن. ط1، 2002م.

الترخيص ضمن الشروط اللازم توافرها لاصداره. ويهدف نظام الترخيص الى حماية مصالح متعددة قد تتمثل في:

1. حماية الأوراح كما في حالة الترخيص يحمل سلاح ناري.
 2. حماية الأموال كما هو الشأن بالنسبة لبعض تراخيص الاستيراد.
 3. حماية الأمن العام كما في حالة التراخيص المتعلقة بالمحال الخطرة.
 4. حماية السكنية العامة كما في حالة الترخيص باستخدام مكبرات الصوت في الأماكن العامة.
 5. حماية الصحة كما في حالة الترخيص المتعلقة بإقامة المشروعات الغذائية.
 6. حماية أي عنصر من عناصر البيئة كما هو الشأن في تراخيص الصيد وتراخيص البناء في الاراضي الزراعية، وتراخيص اقامة المشروعات ذات المخلفات الضارة، وتراخيص التخلص من مياه الصرف، وتراخيص تخزين او معالجة او تصريف النفايات الضارة.
- وقد عالجت السلطة الوطنية الفلسطينية موضوع الترخيص من خلال المواد (46, 47, 48) من قانون البيئة الفلسطيني وهذه المواد هي المادة 46 (عند ترخيص اية منشأة، تعمل الجهات المختصة على تفادي الاخطار البيئية بتشجيع التحول الى المشاريع التي تستخدم المواد او العمليات الأقل ضررا على البيئة واعطاء الاولوية لتلك المشاريع وفقا لاسس التنمية الاقتصادية)⁽¹⁾. والمادة 47 تقول (تقوم الوزارة بالتنسيق مع الجهات المختصة بتحديد النشاطات والمشاريع التي يجب ان تحصل على موافقة بيئية مسبقة للحصول على رخصة، وكذلك المشاريع المسموح انشائها في المناطق المقيدة). وكذلك المادة 48 حيث تقول (يحظر على الجهات المختصة اصدار تراخيص لاقامة المشاريع او المنشآت او اية نشاطات محددة في المادة 47 من هذا القانون او تجديدها إلا بعد الحصول على موافقة بيئية من الوزارة)⁽²⁾.

(1) الحلو، ماجد راغب: قانون حماية البيئة في ضوء الشريعة. دار المطبوعات الجامعية، كلية الحقوق، جامعة الاسكندرية: مصر.

(2) العزاوي، محمد عبد الوهاب: انظمة ادارة الجودة البيئية ISO 9000 & ISO 14000 ، دار وائل للنشر. عمان: الأردن. ط1، 2002م.

الفصل الثالث

منهجية البحث

الفصل الثالث

منهجية البحث

تم في البدء جمع العديد من المراجع والدراسات التي تتناول موضوع التقييم البيئي وذلك لتكون قاعدة معلومات يمكن أن ينطلق منها الباحث في جمع ما يحتاج من معلومات اضافية، وتكوين الفكرة المطلوبة عن مشكلة البحث، ضمت هذه المراجع والدراسات ما يلي:

1. بعض الكتب والابحاث والنشرات التي لها علاقة بتقييم الاثر البيئي.

2. سياسة تقييم الاثر البيئي الفلسطينية.

3. سياسة تقييم الاثر البيئي الاردنية.

4. سياسة تقييم الاثر البيئي المصرية.

5. قانون البيئة الفلسطيني.

6. الاستراتيجية البيئية الفلسطينية.

3-1 جمع المعلومات وتحليلها

اعتمدت الدراسة على جمع المعلومات وتحليلها ومن ثم استنباط النتائج والتعليق عليها بما يؤدي الى تشكيل التوصيات لتطوير المنهجية كالتالي:

- عمل الباحث على جمع المعلومات المتوفرة حول المكاتب الاستشارية العاملة في مجال تقييم الاثر البيئي والمعتمدة من قبل سلطة جودة البيئة حيث تم الحصول على العناوين وذلك لتسهيل عملية الاتصال بها من أجل الحصول على المعلومات التي تسهل عملية البحث، ومن ثم عمل الباحث ايضا على الاتصال بمكتب سلطة جودة البيئة في رام الله، وفي نابلس وفي جنين والمكاتب الاخرى للحصول على كافة الدراسات والموافقات التي تمت من خلال مكاتب سلطة جودة البيئة، حيث تم الحصول على كافة المعلومات المتوفرة

حول نوع هذه الدراسات واسم مقدم الطلب للحصول على الموافقة البيئية ونوع المشروع واسم من قام بعملية التقييم وكان ايضا ذلك من خلال مراسلة مدير عام سلطة جودة البيئة من خلال عمادة الدراسات العليا واعتمادا على ذلك تم الاتصال بكافة مدراء المكاتب الاستشارية والعاملين في المجال البيئي للحصول على المعلومات.

– من اجل الحصول على المعلومات بشكل تفصيلي حول عمل هذه المكاتب، ومن اجل الاطلاع على الية عمل هذه المكاتب قام الباحث باعداد استبانة للعمل عليها اثناء اجراء المقابلات مع العاملين في مجال تقييم الاثر البيئي حيث تناولت الاستمارة معلومات حول اسم المكتب، وطبيعة عمل المكتب، وعدد العاملين في المكتب، مؤهلاتهم العلمية، سنوات الخبرة في مجال تقييم الاثر البيئي، وهل قام المكتب بانجاز دراسات تقييم اثر بيئي او المشاركة بغيرها، وما هي عدد المشاريع التي انجزت، انواع هذه المشاريع، المؤسسة التي طلبت اجراء التقييم، ومن هي الجهة التي تمنح الموافقة، وما هي المشاكل التي تواجه المؤسسة خلال عملية انجاز دراسات تقييم الاثر البيئي، وما هي الاقتراحات التي يرغبون باضافتها في الية عمل المكاتب، وما هي الاقتراحات لدى العاملين في هذه المكاتب من اجل تطوير المنهجية الخاصة بسلطة جودة البيئة، وما هي المنهجية المتبعة لديهم، وهل هناك تاثير للوضع السياسي على منهجية التقييم، وما هو نوع التأثير، وما هي المواصفات المتبعة، لدى هذه المكاتب في انجاز عملية التقييم بهذه الطريقة تم جمع المعلومات الخاصة والمقابلات تمت مع مالكي المكاتب او العاملين في مجال التقييم في مكاتب البيئة وكذلك مكاتب سلطة جودة البيئة.

– تم اجراء مقابلات ميدانية مع موظفي المؤسسات الاهلية والحكومية والتي لها علاقة مباشرة بتقييم الاثر البيئي.

– بعد ان تم اجراء المقابلات مع العاملين في مجال تقييم الاثر البيئي في المكاتب الاستشارية والحصول على ارائهم بنقاط الضعف المسجلة حول المنهجية المتبعة تمت دراسة المشكلة واقتراح الحلول وصولا الى تحليل المشكلة ومن ثم استخلاص النتائج.

- تم العمل على توزيع استمارة على العاملين في المكاتب الاستشارية وخاصة العاملين في مجال تقييم الاثر البيئي وكذلك الموظفين في الوظائف الحكومية لدى سلطة جودة البيئة وعلى العاملين في القطاع الخاص، وعلى اكايمييين يختصون في مجال تقييم الاثر البيئي، وعلى عامة المواطنين المتأثرين من إقامة المشاريع.

- بعد أن تم جمع المعلومات ودراسة المشكلة تم تحليل المعلومات واستخلاص النتائج.

تمت عملية جمع المعلومات خلال الفترة 2006/3/30 حتى 2006/6/30 حيث شملت كافة المعلومات المتعلقة بالمكاتب الاستشارية الخاصة وكذلك مكاتب سلطة جودة البيئة وكذلك أشخاص اعتباريون كما هو موضح بالملحق رقم (5).

3-2 الاستبانة

أما في ما يتعلق بموضوع المشاركة المجتمعية فقد تم العمل على اتمام انجاز استبيان تمت صياغته بالاعتماد على معلومات وفرضيات تلائم البحث حول المشاركة المجتمعية وهذه المعلومات صيغت على الشكل المناسب لالية البحث كالتالي:

2- المعلومات الشخصية المتعلقة بالمؤسسة وبالشخص من حيث جنسه/ عمره/مستواه العلمي/مكان سكنه/طبيعة عمله/هل وجد بالقرب منه مشاريع يعتقد بانها تضر بالبيئة وما هي هذه الصناعات/وهل يمتلك أي معلومات حول تقييم الاثر البيئي/وهل تمت استشارته بخصوص الموضوع/ومن هي الجهة المسؤولة عن اجراء الدراسة.

3- اسباب واهداف المشاركة المجتمعية في تقييم الاثر البيئي من وجه نظره.

4- وما هي مستويات المشاركة المجتمعية.

5- ومن هم الاطراف المتأثرون بالتقييم او المهتمون به.

6- وما هي طبيعة عملية تقييم الاثر التي يجب اجرائها.

- 7- وما هي مبادئ تطبيق تقنية المشاركة المجتمعية الناجحة.
- 8- وما هي العوامل الأكثر تأثيراً في المشاركة المجتمعية في تقييم الأثر البيئي.
- 9- وإذا كان قد شارك في تقييم أثر بيئي هل تم إجراء عملية المشاركة المجتمعية.
- 10- وما هي الأسباب الشائعة لتفادي إجراء عملية المشاركة المجتمعية من وجهة نظره.
- 11- إضافة أي ملاحظات يمكن أن تشكل أساساً لدراسة التقييم البيئي أو إجراء المشاركة المجتمعية.

3-3 تحليل وتبويب المعلومات

3-3-1 تحليل وتبويب المعلومات

إن عملية تحليل المعلومات والتي سيتم العمل عليها هي تحليل الدراسات المتعلقة بالمكاتب الاستشارية ومن ثم المتعلقة بالتصور الأولي للمنهجية ووضع الاقتراحات ومن ثم الوصول إلى النتائج والتوصيات النهائية للمنهجية المقترحة. الجدول رقم (8) يوضح تحليل وتبويب المعلومات المتعلقة بالمكاتب الاستشارية.

3-3-2 نتائج تحليل المعلومات

بعد أن استخدم الباحث آلية جمع المعلومات بطريقة المقابلة والمسح الميداني في الجزء الأول من جمع المعلومات والمتعلقة بالمكاتب الاستشارية والية عمل هذه المكاتب والمشاكل التي تواجه هذه المكاتب وبعض التصورات المطلوبة للتطوير التي تم تقديمها من خلال القائمين على دراسات تقييم الأثر البيئي من العاملين في هذه المكاتب تم تحليل المعلومات ووضع التصورات الخاصة بآلية تطوير هذه المكاتب وقد تم دمج المقترحات في آلية التطوير⁽¹⁾.

(1) اشتية، محمد سليم، وحمد، علي خليل، وأبو جاموس، رنا: دليل الباحث العربي في كتابة البحث. مطبعة الحاسوب العربي - نابلس: فلسطين. 2000.

جدول رقم 8. عملية تحليل وتبويب المعلومات المتعلقة بالمكاتب الاستشارية

معد الدراسات	الدراسات المنجزة التي تم التصريح عنها	الدراسات التي تم الاطلاع عليها	الدراسات التي لم يتم الاطلاع عليها
معالم	20	20	-
بناء	4	2	2
جلوبل	2	2	-
CDM	غير واضح	-	-
الاكاديمية الفلسطينية	15	-	15
معهد اريج	2	1	1
د.نور ابو الرب	5	1	4
معهد الدراسات المائية البيئية	6	2	4
بيت الخبرة	-	-	-
WEDO	لم تتم الاستجابة	-	-
المجموعة الاستشارية للتنمية والاعمار	-	-	-

والجزء الثاني من طريقة جمع المعلومات هي الاستبانة والتي تم توزيعها من اجل دراسة آراء وتوجهات العاملين في تقييم الاثر البيئي في هذه المكاتب وكذلك الأخصائيين والموظفين الحكوميين وعامة الناس، لدراسة المشاركة الاجتماعية من حيث أهميتها وآلية اجرائها، وطريقة القيام بها وقد تم الانتهاء من تحليل الاستبانة ووضع النتائج والتوصيات المتعلقة بالمشاركة المجتمعية وكذلك تم دمج المشاركة المجتمعية ضمن الية التطوير المقترحة، وقد تم توضيح جزئي العمل في الفصول: الرابع والخامس والسادس⁽¹⁾.

3-4 مشاكل واجهت الباحث خلال عملية جمع المعلومات

تأثر الباحث وكأي فلسطيني بالوضع السياسي المحيط كما واجه ايضا موضوع يتعلق بالتحفظ على المعلومات بالاضافة الى الانشغال الشخصي للبعض ومن المشاكل التي واجهت الباحث:

(1) شفيق، محمد. البحث العلمي. المكتب الجامعي الجديد، الاسكندرية: مصر. 1996.

صعوبة التنقل بين المحافظات والمؤسسات نتيجة ممارسة قوات الاحتلال واغلاق الطرق المستمر وكذلك منع الباحث من الوصول إلى منطقة الخليل وبيت لحم عبر حاجز اقيم على مدخل بيت لحم، وقد تم الاتصال بالمكاتب العاملة هناك تلفونياً والصعوبة أيضاً ظهرت على مداخل رام الله وجنين.

الانشغال الشخصي لبعض الأخوة العاملين أو الأكاديميين مما أدى إلى زيادة الوقت المطلوب والمحدد لجمع المعلومة.

بعض الاخوة العاملين تحفظوا على تزويد الباحث بالمعلومات المطلوبة لاسباب تخصهم وكذلك البعض لم يستطع تزويدنا بالمعلومات لانهم يعملون في مؤسسات دولية لا يمتلكون الصلاحية في التزويد بالمعلومة.

الفصل الرابع

تقييم الاثر البيئي في فلسطين

الفصل الرابع

تقييم الأثر البيئي في فلسطين

1-4 تطور سياسة تقييم الأثر البيئي في فلسطين

1-1-4 ما قبل اوسلو

قبل اوسلو في البداية كانت كثير من الممارسات والنشاطات البيئية في الضفة الغربية تخضع للتشريع الاردني خاصة المادة 43 من قانون الصحة العامه الاردني لعام 1966 وكذلك المادة 79 من قانون التخطيط والمناطق لعام 1966 ومن الاحتلال الصهيوني عام 1967 خضعت كثير من الشؤون البيئية لتعليمات وارشادات خاصة اقترنت من قبل الادارة المدنية الاسرائيلية، وفي العام 1993 انشأت الادارة المدنية الاسرائيلية دائرة للبيئة كانت ضمن صلاحيات الدائرة الصحية وكان التقييم البيئي يخضع للقرار العسكري الاسرائيلي او من قبل ضابط الصحة حتى البدء في اتفاقية اوسلو.

اتفاقية اوسلو وما رافقها من قيام السلطة الوطنية الفلسطينية وان غياب القانون الفلسطيني في السنوات السابقة ادى الى قيام مؤسسات حكومية واهلية مختلفة بالاشراف على ادارة البيئة، حيث تدرج ذلك كالتالي:

أ- دائرة البيئة التي كانت تابعة لدائرة الصحة ايام الاحتلال الصهيوني والتي اصبحت بعد قيام السلطة وزارة الصحة، وباشرت عملها ضمن صلاحيات وزير الصحة الفلسطيني في العام 1994.

ب- المناطق التي بقيت تابعة لقرار الادارة المدنية هي المناطق التي تقع ضمن منطقة اتفاقية اوسلو.

ج- بعد انتقال السلطات في غزة وإريحا تم إنشاء إدارة التخطيط البيئي وكانت تعمل تحت إطار وزارة التخطيط والتعاون الدولي وكانت أنشطة وفعاليات هذه الإدارة تتركز في قطاع غزة أكثر منها في الضفة الغربية.

د- قامت العديد من الوزارات بإنشاء دوائر بيئية تعني بشؤون البيئة كوزارة الزراعة حيث تم إنشاء دائرة للبيئة في غزة وكذلك وزارة الحكم المحلي بإنشاء دائرة خاصة بها ضمن نطاق المناطق العمرانية وكذلك وكالة الغوث حيث كانت تقوم بتزويد مخيمات اللاجئين في فلسطين بخدمات بيئية من خلال مجالس الخدمات.

4-1-2 بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية

ما بين أوسلو واعتماد السياسة: نتيجة لذلك الأسلوب العشوائي أصبحت مسؤوليات شؤون البيئة موزعة بين عديد من الدوائر والمؤسسات الرسمية ولكن في العام 1996 أنشئت سلطة البيئة الفلسطينية ودائرة التخطيط البيئي والتي كانت تشكل جزءا من وزارة التخطيط والتعاون الدولي.

وقد توصلت سلطة البيئة الفلسطينية الى اتفاقيات ومذكرات تفاهم مع عدد من الوزارات بموجب انتقال شؤون قضايا البيئة لتكون تحت مسؤولياتها، منها وزارة التخطيط ووزارة الزراعة، والصحة. وفي العام 1998م اصدر رئيس السلطة الوطنية قرارا بتعيين وزير لشؤون البيئة، وهذه الحالة كانت قبل اعتماد سياسة تقييم الاثر البيئي الفلسطينية أي ان كافة المشاريع والانشاءات التي اقيمت في الاعوام الماضية وخاصة قبل البدء باعتماد المخطط البيئي الطارئ لحماية المصادر الطبيعية والذي كان يحدد الية السماح او عدم انشاء المشاريع بناءً على اعداد دراسة تقييم الاثر البيئي.

ان عملية تقييم الاثر البيئي والتي كانت متبعة لدى السلطة الوطنية الفلسطينية ما قبل اعتماد السياسة في العام 2000 تركزت حول قانون المخطط الاقليمي الطارئ لحماية المصادر الطبيعية والصادر عن وزارة التخطيط حيث يعتبر هذا المرجع مهما من قبل السلطة في

عملية الاهتمام بالمؤسسات الفلسطينية وكاساس لدراسة البنية التحتية وهذا يتعلق ايضا بحماية المصادر الطبيعية حيث تمثل حماية الطبيعة والبيئة ومعالم التراث الثقافي والحضاري جانبا اساسيا من جوانب الحماية الشاملة وان المخطط الاقليمي هو حماية المصادر الطبيعية والبيئات الطبيعية والثقافية والحضارية القيمة والحساسة من القرارات العشوائية التي قد تحول دون تطبيق انماط التنمية المستدامة ويمكن ان يتمشى ذلك حسب ما افاد المصدر مع متطلبات واشترطات تقييم الاثر البيئي ويمكن إجمال التنمية في حماية البيئة، بتقسيمها الى ثلاث مناطق موضحة في الجدول رقم (9).

جدول رقم 9. مناطق التنمية في حماية البيئة

أهداف المنطقة	مميزات الأراضي	سياسة وأدوات إدارة وتنمية الأراضي
منطقة حماية (1)	- البيئات الطبيعية بالغة الحساسية - أراضي بالغة الأهمية بيئياً. - بيئات طبيعية ثقافية وحضارية مختارة. - غابات ومحميات طبيعية	- يمنع تغيير استعمال الاراضي - احمها وحافظ عليها.
منطقة (2) تنمية محدودة	- اراضي بالغة القيمة زراعياً - بيئات طبيعية بالغة ومتوسطة القيمة - مناطق حساسة بالغة الحساسية - منظور تغذية المياه الجوفية وخراناتها - مناطق متوسطة الحجم بيئياً	- طورها كملاد اخير اذا لم يتوفر بديل في المنطقة (3) - ضوابط تنموية صارمة - يطلب اجراء تقييم اثر بيئي
المنطقة (3) تنمية خاضعة للمراقبة والاشراف	اراضي متدنية القيمة والحساسية في مناطق لاعلاقة خاصة لها بالزراعة او تغذية الاحواض المائية او التنوع الحيوي او البيئة الطبيعية.	- يطلب اعدادمراجعة او قائمة مراجعة بيئية لتحديد مدى الحاجة الى اجراء تقييم التأثير على البيئة. يجب ان يقام الجزء الاكبر والرئيس من مشاريع التنمية في هذه المنطقة بعد استيفاء الشروط وضوابط التخطيط حسب الاصول.

إن عملية الترتيب والتصنيف لهذه المناطق يعني أن منطقة (1) هي مناطق حماية كاملة أي ممنوع اقامة أي مشروع فيها. منطقة (2) مناطق مراقبة على جميع المشاريع المقامة عليهاان تخضع لتقييم الاثر البيئي وهي مناطق حساسة. منطقة (3) هي مناطق غير حساسة

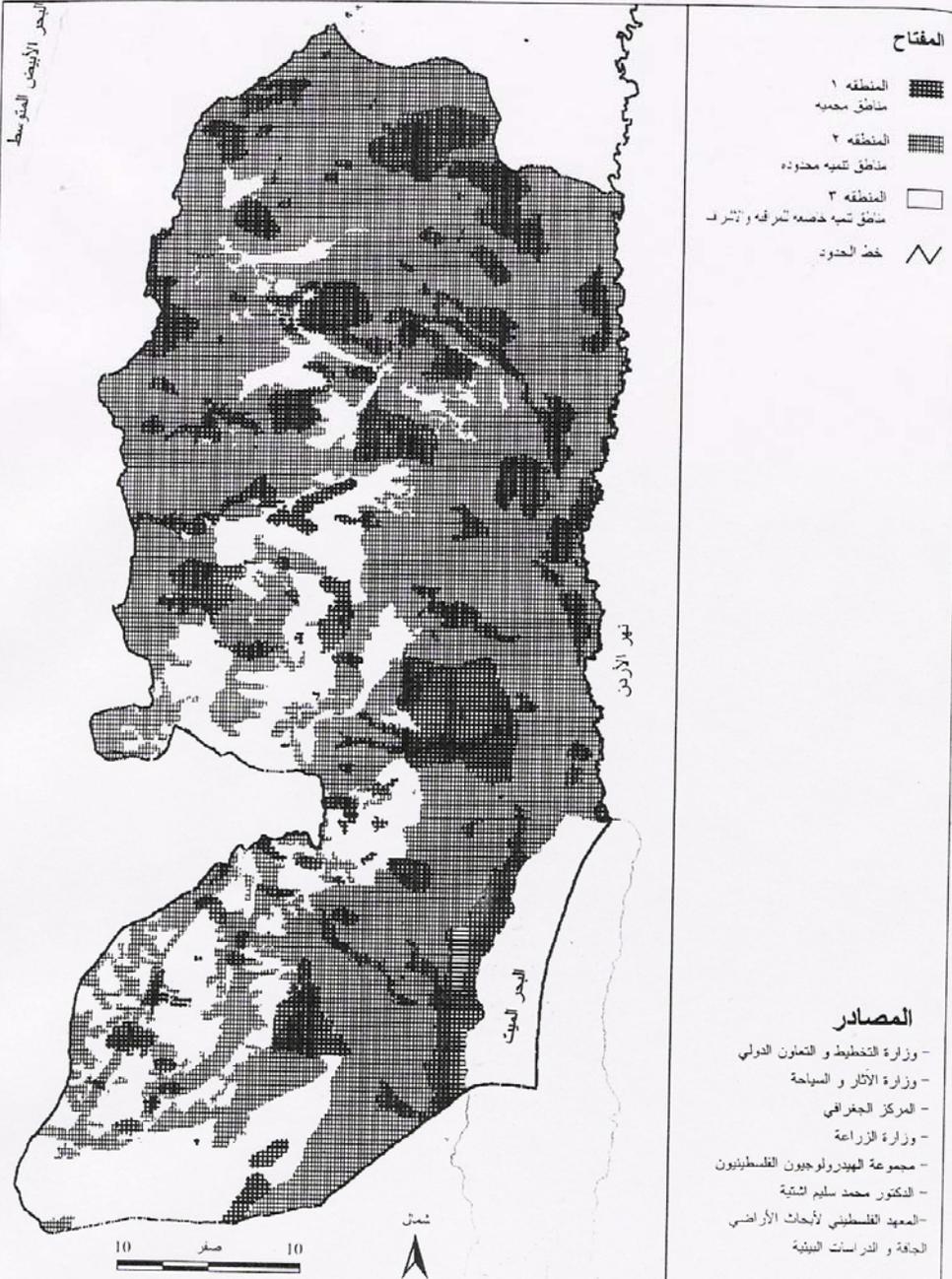
بيئياً ولكن تخضع لمراقبة عادية وتخضع لاصول العمل أي من يحتاج منها للتقييم يتم انجاز تقييم اثر بيئي له⁽¹⁾.

ونظراً لذلك فان يتم الاعتماد في تقييم الاثر البيئي على تقسيم هذه المناطق ولكن العملية برمتها استخدمت وسائل واساليب تقييم اتبعت في اساليب عملها على الاجراءات والسياسات الدولية والبنك الدولي او حسب مقدم المشروع او المانحين وفي الاغلب اتبعت سياسات تقييم كندية او نرويجية حتى اعتماد السياسة الحالية في العام 2000. ان عملية التقييم للمشاريع المحلية تترك لصاحب المشروع شرط الالتزام يوافق عليه او تنطبق عليه المعايير المحلية⁽²⁾.
الخارطة الواردة في الصفحة التالية تبين مناطق حماية المصادر الطبيعية في محافظات الضفة الغربية⁽³⁾.

(1) وزارة التخطيط والتعاون الدولي: التخطيط الاقليمي لمحافظة الضفة الغربية. رام الله: فلسطين. كانون أول، 1998.

(2) المقابلات الشخصية.

(3) وزارة التخطيط والتعاون الدولي: التخطيط الاقليمي لمحافظة الضفة الغربية. رام الله: فلسطين. كانون أول، 1998.



**مناطق حماية المصادر الطبيعية
في محافظات الضفة الغربية**
درجات الحماية وطبقات استخدام الأراضي
المخطط الإقليمي لمحافظة الضفة الغربية - فلسطين



الخارطة رقم ١

4-3-1 سياسة تقييم البيئة الفلسطينية

إن سياسة تقييم الأثر البيئي الفلسطينية هي إحدى التشريعات الأساسية التي يعتمد عليها في تقييم الأثر البيئي في فلسطين وقد تم إعداد هذه السياسة بمساعدة الحكومة الكندية، وهنا يأتي أول نقد لذلك كون الأثر البيئي وتقييمه فلسطينياً لم يأت بسبب الحاجة آلية ولكن معظمه كان بسبب المنح وطلب المانحين لذلك. كما أن سياسة تقييم الأثر البيئي الفلسطينية هي تشريعات ولكن تنقصها الأداة التنفيذية، كما أن هذه السياسة أهملت القضايا البيئية الأساسية مثل الماء والبحار المحيطة بفلسطين علماً، أن تعريفها لفلسطين حكم بالوضع السياسي مناطق ا ب ج.

4-3-2 ملحوظات على سياسة التقييم البيئي الفلسطينية

مأخذ يجب ان تراعيها هذه السياسة:

هناك مجموعة من المآخذ التي يجدر على السياسة تجنبها او تعديلها ومنها:

1- يجب بناء المؤسسة القادرة على تنفيذ السياسة من حيث إيجاد أبحاث قادرة على اكتشاف الآثار التراكمية والتي تستدعي أيضاً وجود مركز استراتيجي (مركز بيانات بيئية وعلمية) تابع للمؤسسة لتقييم الأثر البيئي المبني على الجوانب والأسس العلمية.

2- تواجه السياسة مشكله في القدرة على التنظيم في العمل.

3- معايير التخيل للمشاريع والمتبعة في بداية التحليل لتحديد ان المشروع بحاجة الى تقييم بيئي اولي او تقييم اثر بيئي بحاجة الى زيادة في التوضيح لاتاحة الفرصة في زيادة فهم عملية التحليل.

4- ان مشاركة الجمهور في عملية التقييم ما زالت ضعيفة ولا يؤخذ بها، وما زالت في مستوياتها الدنيا.

5- بالرجوع الى اعتماد الترخيص كأساس في عملية التقييم ما زال عملية هامشية ولا يؤخذ به، أي بإمكان صاحب المشروع ترخيصه بدون الرجوع الى سلطة جودة البيئة وإجراء عملية تقييم اثر بيئي كشرط مسبق.

6- الاجراءات المنصوص عليها في الملحق الثالث بحاجة الى تطوير من حيث ان هذه الاجراءات والمدد الزمنية المطروحة لا تكفي لتتبع بعض المشاريع او اجراء الدراسة حولها.

7- المكاتب الاستشارية مازال معظمها خبراته ضعيفة ومحدودة وغالبيتها دون المستوى المطلوب شكلا ومضمونا.

8- قانون البيئة الفلسطيني والذي اقر في العام 1999 م ويعالج المواضيع بصورة عمومية وهو بحاجة الى نصوص توضيحية ولائحة تنفيذية لاحقة للقانون⁽¹⁾.

9- عملية الاستقرار السياسي مهمة جداً في اتاحة الفرصة لتطبيق سياسة تقييم الاثر البيئي وذلك لان العديد من المشاريع تصدم اقامتها وترخيصها في وجودها في مناطق تخضع اداريا للسيطرة الصهيونية أي مناطق (c) حسب اتفاق اوسلو.

10- ان عملية التدقيق البيئي والمشار لها في الملحق الخامس في السياسة بحاجة الى تطوير وتوضيح بحيث وجوب ايجاد خطة واضحة للتدقيق وبحاجة الى تعليمات لتطبيقها.

11- المشاريع المذكورة في الملحق الاول وهي المشاريع اجبارية التقييم البيئي هي ايضا بحاجة الى دراسة وتصنيف اوضح.

12- السياسة الفلسطينية املت بعض القضايا البيئية الاساسية مثل الماء والبحار.

(1) وزارة شؤون البيئة: سياسة تقييم الاثر البيئي الفلسطينية. رام الله: فلسطين. نيسان، 2000.

13- يجب العمل على زيادة التنسيق بين المؤسسات الاهلية والحكومية مثل وزارة الاقتصاد الوطني.

14- يجب اعتماد آلية واضحة في صلاحية القائمين على إعداد تقارير التقييم البيئي وان تحدد الجهة أو أن يعتمد سياسة ترخيص للمكاتب التي بإمكانها القيام بدراسات تقييم الأثر البيئي وكذلك إيجاد آلية للتفاهم ما بين السلطة المحلية والالتزامات الدولية علما مثلا أن المؤسسة الأمريكية USAID تقوم بدراسات تقييم أثر بيئي خاص بها ولا تلتزم بالسياسة الوطنية أو حتى بوجود سلطة جودة البيئة.

15- عملية المراجعة الدائمة لكافة خطوات عملية التقييم، حيث يجب ان تقرر صحة البيانات قبل البدء بالتطبيق ومن ثم امكانية اتخاذ القرار بخصوص ذلك⁽¹⁾.

4-2 المكاتب الاستشارية التي تقوم على دراسات التقييم البيئي

تجري عملية التقييم البيئي الفلسطينية من خلال مكاتب استشارية او مؤسسات علمية مؤهلة ومعتمدة لدى سلطة جودة البيئة لاجراء عملية تقييم الاثر البيئي وهذه المكاتب تلتزم بعملية التقييم البيئي وفق الشروط المرجعية التي تحددها سلطة جودة البيئة وهذه المكاتب موضحة في الملحق رقم (6).

وبالإضافة الى هذه المكاتب هناك العديد من الاشخاص الذين اجرؤا دراسات تقييم اثر بيئي بصورة منفردة وكذلك هناك العديد من المكاتب الذين اجرؤا بعض الدراسات القليلة لان هذه المكاتب لها اهتمامات اخرى اساسية بعيدة عن تقييم الاثر البيئي.

(1) المقابلات الشخصية.

4-2-1 ملاحظات على عمل المكاتب الاستشارية

وبالاستناد الى الدراسة الميدانية تم زيارة العديد من المكاتب الاستشارية التي تعمل على اتمام دراسات تقييم الاثر البيئي ميدانيا وتم عقد لقاءات مع مدراء المكاتب والمختصين وموظفي سلطة البيئة واتضح من هذه المقابلات مايلي:

1- عدد من هذه المكاتب تتعامل مع تقييم الاثر البيئي تجاريا مع عدم وجود مختصين في مجال تقييم الاثر البيئي والبعض منها لا يلتزم بالجوانب الاساسية بل بالجوانب الفرعية في اتمام دراسات تقييم الاثر البيئي.

2- هناك مكاتب لها خبرة في مجال تقييم الاثر البيئي ولكن البعض منها لا يملك الخبرة الكافية.

3- دراسات تقييم الاثر البيئي التي اجريت هي في الغالب دراسات متشابهة وتعتمد على مشاريع متوفرة وطنيا، مما يوجب الاعداد العام لهذه الدراسات بمتطلبات سريعة تلتزم بالنواحي التقنية فقط اما فيما يتعلق بدراسات / مشاريع البنية التحتية او الوطنية فان هذه المكاتب تشترك في انها تعتمد على السياسات الدولية او وفق متطلبات الدول المانحة.

4- معظم هذه المكاتب هي استشارية هندسية ومنها ما هو متخصص اصلا في مجال الابنية والانشاءات ولا يعمل مطلقا في مجال البيئة الا انه معتمد لتقييم الاثر البيئي.

5- تجربة المكاتب هي تجربة غضة في معظمها والقليل منها تجربة تقارب العشرة سنوات او أكثر.

6- لوحظ ايضا ان بعض المكاتب لم يقم باي دراسة تقييم اثر بيئي وان البعض انجز عدد قليل من هذه الدراسات لا يتجاوز اثنتين او اربع دراسات.

7- طريقة تأهيل المكاتب العاملة في مجال تقييم الاثر البيئي غير واضحة ويجب بالتالي تحديد اسس ومعايير لعملية التأهيل.

8- قلة عدد العاملين والمختصين في مجال تقييم الاثر البيئي.

9- عدم التمييز في بعض المكاتب بين دراسات التقييم الاولي او تقييم الاثر البيئي الشامل وهذا يرجع الى عدم وضوح سياسة تقييم الاثر البيئي احيانا او عدم وجود نصوص في السياسة الفلسطينية توضح ما هي المشاريع التي تستوجب تقييم اولي او اثر بيئي شامل.

4-2-2 المشاكل التي تواجه المكاتب الاستشارية في مجال العمل بسياسة تقييم الاثر البيئي

1- قلة المعلومات العلمية البيئية المتوفرة أي عدم وجود مركز بيانات بيئي متخصص مع عدم وجود خط احمر وحد واضح لاعلى نسبة للتلوث مسموح بها وتوضح ايضا مخاطر البيئة.

2- عدم علم صاحب المشروع بتكنولوجيا المشروع المنوي اقامته وعدم المهنية من اصحاب المشاريع وقلة المعرفة باهمية سياسة تقييم الاثر البيئي وان معظم يعتقد بان العملية هي اضافية وكذلك عدم التمييز بين تقييم الاثر البيئي والتقييم الاولي وان عملية اجراء دراسات تقييم الاثر البيئي هي فقط لاغراض الترخيص تنتهي بانتهاء الحصول عليه وذلك امام الجهات المسؤولة لعدم الشعور بالمخاطر البيئية الناجمة وايمانهم بعدم وجود عملية التدقيق والمتابعة.

3- عدم وجود لغة مشتركة بين المكاتب والمؤسسات العاملة في مجال التقييم والتنسيق بينها هو تنسيق شكلي.

4- من وجهة نظر الناس واصحاب المشاريع هي الوسط الذي نعيش فيه لتلبية متطلبات الحياة ورفاهيتها دون الشعور باهميتها واهمية الحفاظ عليها.

5- احيانا تتم دراسة المشروع ولا يتم تنفيذه، اولا تتم الموافقة عليه او ان الدول المانحة تغير من مواقفها في عملية الصرف وذلك لاسباب قد تكون معروفة وقد لا تعرف، مثال ذلك مكب نفايات عنبتا.

6- تأخر تنفيذ المشروع عن دراسة تقييم الاثر البيئي مما يعني ان العوامل البيئية عند تنفيذ المشروع تختلف عنها عند عمل الدراسة.

7- عدم توفر دليل ارشادي وضعف اللوائح التنفيذية لعملية تقييم الاثر البيئي.

8- وجود وضع سياسي يحول دون اتمام دراسات تقييم اثر بيئي في مناطق (C) حسب اتفاق اوسلو مما يؤدي الى ضعف البدائل في اتمام الدراسة وخاصة المتعلقة بموقع المشروع حيث ان اتفاقيات اوسلو لا تعطي السلطة الوطنية الفلسطينية اية صلاحيات في مناطق C.

9- المطالبة احيانا بمعايير عالية تفوق حجم المشروع وهذا يؤدي الى تعقيد الموافقة بالاضافة الى المعايير المزدوجة لعدم وجود الية واضحة ومحددة تحكم عمل القائمين على تنفيذ السياسة.

10- اشتراط الحصول على الموافقات المسبقة لسلطة جودة البيئة على المشاريع مثلا من قبل الصحة او الحكم المحلي هو سبب المشكلة حيث ان ذلك يعتبر بمثابة ان العملية هي فقط لاغراض الترخيص فقط مع ان الهدف الاساسي هو اشراك المؤسسات وترك المتابعة بعد التقييم لسلطة جودة البيئة.

11- التأخير من قبل القائمين على عملية منح الموافقات او المتابعات يثبت ان الاوقات الممنوحة بحاجة الى تعديل.

4-2-3 متطلبات يجب توفرها في المكاتب الاستشارية المعتمدة لتقييم الاثر البيئي

بعد دراسة المكاتب الاستشارية ودراسة المشاكل التي تواجه المكاتب الاستشارية وبعد المقابلات التي اجريت مع العديد من المكاتب الاستشارية والموظفين الحكوميين لدى سلطة جودة البيئة انه لا توجد أية آلية لاعتماد المكاتب الاستشارية مما اوجب العمل على ايجاد متطلبات يجب على المكاتب الالتزام بها عند السماح لها باجراء التقييم البيئي وهي:

- 1- يجب على هذه المكاتب تقديم طلب رسمي لسلطة جودة البيئة تبين طبيعة عمل هذه المكاتب والحصول على شهادة ممارسة المهنة.
- 2- يجب ان يتوفر في هذه المكاتب موظفين خبراء او من يمتلكون اجازة ممارسة مهنة تقييم الاثر البيئي او ممن يحملون شهادات علمية في تخصص العلوم البيئية او الهندسة البيئية او أي تخصص بيئي اخر.
- 3- يجب ان يكون عدد هذه المكاتب مناسب لعدد المحافظات وعدد المشاريع المطلوبة وطنيا.
- 4- يجب ان تمتلك سلطة جودة البيئة مختصين يراقبون عمل هذه المكاتب وقدرتها على القيام بدراسات تقييم الاثر البيئي.
- 5- أن يتم ترخيص عمل هذه المكاتب من سلطة جودة البيئة ومن وزارة الداخلية.
- 6- يجب ان يتم مراقبة عمل المكاتب الغير مسجلة فلسطينيا لتحديد عمل الدراسات والالتزام بالسياسة الوطنية في عملية التقييم.
- 7- إن يتم فرض غرامات على المكاتب التي تقوم بدراسات تقييم الاثر البيئي ولا تلتزم بالاجراءات الوطنية.
- 8- المعلومات التي تتعلق بالامكانيات الوطنية والمصادر الطبيعية الوطنية هي معلومات في غاية السرية ويجب التصرف بها على هذا الاساس.
- 9- يجب الزام المكاتب باتباع الية واحدة في عملها وهي الالية الفلسطينية والالتزام بمتطلبات البنك الدولي عالمياً.

الفصل الخامس
المشاركة المجتمعية

الفصل الخامس

المشاركة المجتمعية

حيث ان المشاريع تخلق تغيير في المكان وفي طبيعة حياة المحيطين بها مما يخلق فرص عمل مثلا ولهذا فان اشراك الجمهور في عملية التقييم امر ضروري وذلك للتخفيف من قلقهم وزيادة اهتمامهم بهذه المشاريع حتى تصبح مقبولة لديهم بشكل لا يخلق ردة فعل قد تؤدي الى وقف المشاريع او التأخير في اتمام عملية اقامة هذه المشاريع وان عدم اعلام الجمهور بطبيعة هذه المشاريع وبعض مكوناتها والمعلومات الفنية التي قد تكون ذات قيمة يؤثر سلبا على هذه المشاريع في الوقت الذي يشكل ابلاغ الجمهور بطبيعة هذا المشروع يمكن القائمين عليه من الحصول على معلومات واقتراحات ادارية مهمة ومفيدة تساهم في تطور المشروع وتلفت الانتباه بعد ذلك الى الاداء وبامكان القائمين على المشروع ايضا تطمين القريبين بخلق فرص عمل تؤمن لهم دخلا ماديا مما تعطيهم دفعة نفسية في مراقبة عمل المشروع والمساهمة في التخفيف من اثاره السلبية وتقوية الآثار الايجابية.

في المجتمعات الديمقراطية يتوقع الناس استشارتهم وفي حال عدم استشارتهم يمكن ان يخلق مشاكل للحكومة وللمستثمرين ومن فوائد المشاركة الجماهيرية بالنسبة لهم، هو انه من الناحية العامة يؤثر في القرار في مشاريع تخصهم ومن ناحية المشروع تشكل قرارات افضل حوله وتؤدي الى تحسين عمل المشروع وتفعيل دور الجمهور في ذلك.

5-1 أسباب تجعل الجمهور يشارك

هناك ثلاثة اسباب رئيسية تجعل الجمهور يشارك وهي:

1- اسباب ادبية حيث ان المجتمع الديمقراطي يتمتع الناس بحرية الاراء وابداء الراي في أي مجال يريدون.

2- اسباب عقلانية، وهي ان المتبرعين يطلبون مشاركة الجمهور.

3- اسباب عملية حيث ان المشاركة تساهم في تحسين المشروع ونوعيته من حيث التصميم, الموقع, الانشاء.

4- الهدف من هذه المشاريع هو خدمة الجمهور وأن الجمهور أقدر على تلمس حاجاته.

5-2 أساليب المشاركة الجماهيرية

هناك عدة اساليب ووسائل يمكن من خلالها اشراك الجمهور وهذه الاساليب هي:

الإعلام حيث يتم، إعلام الجمهور بنية إقامة المشروع وبأهميته وبأهمية أي مشروع بيئي وذلك عن طريق الملصقات، النشرات التوضيحية، ورش عمل، مؤتمرات جماهيرية، واستخدام التلفزيون والراديو إذا كان المشروع يتعلق بالبنية التحتية، أو تلفزيون أو راديو محلية إذا كان الأمر يتعلق بمشروع محلي.

المقابلات الشخصية وأسلوب الاستمارة أو الاستبيان إضافة إلى اللقاءات الجماهيرية.

تشكيل لجان عمل جماهيرية ترافق سير المشروع وهذا يوفر للجمهور المشاركة في اتخاذ القرار والمسؤوليات.

العمل من خلال المؤسسات العامة والخاصة المهتمة في الموضوع البيئي وكذلك خلق أطر مؤسساتية تعمل على التوضيح للعامة أهداف وطبيعة المشروع مثل الأندية البيئية.

واستنادا الى ما ذكر فنحن نتطلع الى المشاركة الجماهيرية على ان تصبح اداة لتقييم وتقويم عمل المشاريع وتحسين ادائها واستمرار عملها مع المحافظة على جودة البيئة والتخفيف من الاثار السلبية الناجمة, وكذلك نتطلع ان تكون المشاركة المجتمعية في كافة مراحل العمل من دراسة المجال الى البدء في الانشاء وكذلك الاشتراك في لجان المراقبة ما بعد التشغيل⁽¹⁾.

(1) 24 KHEMTP ,King Hussein Environmental Manegment Training Program, Public Participation in Environmental Impact Assessment.

3-5 المشاركة المجتمعية

بعد ان تمت مراجعة السياسة الفلسطينية لتقييم الاثر البيئي وبعد المراجعة الميدانية لموضوع المشاركة اتضح ان المشاركة المجتمعية الفلسطينية هي مشاركة شكلية ولا يوجد قناعة لدى المستثمرين واصحاب المشاريع في دراسات تقييم الاثر البيئي ويعتبرون ان التقييم البيئي في فلسطين هو عبارة عن معيق وعمل بيروقراطي فكيف بهم سيسلمون بان المشاركة المجتمعية ستكون لصالحهم ولصالح المشروع ولصالح المواطن، وأذا تمت تتم عادة بناءً على طلب دولي. ولتقييم ذلك تم اعتماد استبيان وتم توزيعه على العاملين في المكاتب الاستشارية (العاملين في القطاع الخاص) والعاملين في القطاع العام والمختصين والاكاديميين والناس العاديين المتأثرين بالمشاريع، وبعد ذلك تم تحليل الاستبيان والوصول الى النتائج حيث شملت الدراسة 50 فرداً.

1-3-5 وصف عينة الدراسة

الجدول 10- 20 تبين وصف لمتغيرات عينة الدراسة وفق ترتيب الاستبيان.

الجدول رقم 10. توزيع العينة حسب متغير الجنس

الجنس	العدد	النسبة
ذكر	39	%78
أنثى	11	%22
المجموع	50	%100

الجدول رقم 11. توزيع العينة حسب متغير العمر

العمر	العدد	النسبة
أقل من 20 سنة	3	%6
من 20-30 سنة	13	%26
من 30-40 سنة	15	%30
40 سنة فأكثر	19	%38
المجموع	50	%100

الجدول رقم 12. توزيع العينة حسب متغير المستوى التعليمي

النسبة	العدد	المستوى التعليمي
4%	2	ثانوي فأقل
10%	5	معهد
32%	16	جامعي
54%	27	دراسات عليا
100%	50	المجموع

الجدول رقم 13. توزيع العينة حسب متغير مكان السكن

النسبة	العدد	مكان السكن
36%	18	قرية
58%	29	مدينة
6%	3	مخيم
100%	50	المجموع

الجدول رقم 14. توزيع العينة حسب متغير المنطقة

النسبة	العدد	المنطقة
50%	25	شمال الضفة
30%	15	وسط الضفة
20%	10	جنوب الضفة
100%	50	المجموع

الجدول رقم 15. توزيع العينة حسب متغير نوع العمل

النسبة	العدد	نوع العمل
14%	7	مالك قطاع خاص
6%	3	قطاع خاص
12%	6	قطاع عام
20%	10	موظف في قطاع خاص
32%	16	موظف في قطاع عام
8%	4	عاطل عن العمل
8%	4	غير ذلك
100%	50	المجموع

الجدول رقم 16. توزيع العينة حسب متغير مدى وجود مشاريع تضر بالبيئة

مدى وجود مشاريع تضر بالبيئة	العدد	النسبة
نعم	26	%52
لا	24	%48
المجموع	50	%100

الجدول رقم 17. توزيع العينة حسب متغير نوع الصناعات

نوع الصناعات	العدد	النسبة
عدم وجود استجابة من العينة على هذا المتغير	22	%44
مكبات نفايات	6	%12
كسارات حجر ومناشير	10	%20
محطات الغاز	3	%6
الإسفلت	2	%4
مشاريع البنية التحتية	4	%8
غير ذلك	3	%6
المجموع	50	%100

الجدول رقم 18. توزيع العينة حسب متغير مدى التقييم البيئي للمشاريع

التقييم البيئي للمشاريع	العدد	النسبة
نعم	46	%92
لا	4	%8
المجموع	50	%100

الجدول رقم 19. توزيع العينة حسب متغير مدى الاستشارة في تقييم المشاريع

مدى الاستشارة في تقييم المشاريع	العدد	النسبة
عدم وجود استجابة من العينة على هذا المتغير	2	%4
نعم	31	%62
لا	17	%34
المجموع	50	%100

الجدول رقم 20. توزيع العينة المجتمعية حسب متغير الجهة التي أجرت التقييم البيئي

الجهة التي أجرت التقييم البيئي	العدد	النسبة
عدم وجود استجابة من العينة على هذا المتغير	15	30%
السلطة المحلية	5	10%
الجهة المنشئة للمشروع	5	10%
جهة خاصة	13	26%
أحد أفراد المجتمع المحلي	9	18%
غير ذلك	3	6%
المجموع	50	100%

5-3-2 أداة الدراسة

قام الباحث بإعداد أداة الدراسة (الاستبانة) وتطويرها بعد الاطلاع على المعلومات والبيانات والدراسات ذات العلاقة. وقد اعتمد الباحث على هذه الاستبانة في التوصل إلى نتائج الدراسة الحالية. وبناءً على المعلومات التي توفرت لدى الباحث، فقد بلغ عدد الفقرات فيها (61) فقرة. وقد روعي في بناء الاستبانة مدى مناسبتها للعينة من حيث الصياغة اللغوية، ووضوح ما تسأل عنه الفقرات. وقد تم تدرج الاستبانة بشكل خماسي حسب نظام (ليكرت) الخماسي حيث وزعت الدرجات على الفقرات كالآتي:

- أوافق بشدة (5 درجات).

- أوافق (4 درجات).

- لا أعرف (3 درجات).

- أعارض (2 درجة).

- أعارض بشدة (1 درجة).

تم عرض الأداة بعد بنائها من قبل الباحث على عدد من المتخصصين. وقام الباحث بناءً على رأي المحكمين بالأخذ بالملاحظات والتعديلات لفقرات الاستبانة، سواء من حيث الصياغة اللغوية أو حذف بعض الفقرات أو تعديلها. واعتمد الباحث على رأي المحكمين وإجماعهم كمؤشر على صدق محتوى الاستبانة. وبعد الأخذ بملاحظات المحكمين، تم إعداد الاستبانة بشكلها النهائي، وقد أصبح عدد فقراتها (61) فقرة. الملحق رقم (1) يوضح فقرات الاستبانة في صورتها النهائية.

بعد تطبيق أداة الدراسة على العينة، تم حساب معامل الثبات للأداة عن طريق استخدام معادلة (كرونباخ ألفا) للاتساق الداخلي، حيث بلغت قيمة معامل الثبات للأداة (0.78)، وهذه القيمة مقبولة لمعامل الاتساق الداخلي في حدود أغراض هذه الدراسة وطبيعتها.

3-3-5 المعالجات الإحصائية

استخدم الباحث البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية (SPSS) (Statistical Program for Social Sciences) من أجل معالجة البيانات إحصائياً، وذلك باستخدام المعالجات الإحصائية الآتية:

1- المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على الاستبانة ككل وعلى كل فقرة من فقراتها.

2- اختبار (ت) للمجموعتين المستقلتين (Independent T-test).

3- تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA).

4- معادلة (كرونباخ ألفا) لحساب الثبات.

3-3-5 نتائج الدراسة

ارتباطاً بهدف الدراسة المتمثل في التعرف على "استراتيجية التقييم البيئي في فلسطين". وبعد إجراء عمليات التحليل الإحصائي اللازمة وتطبيق إجراءات الدراسة على استبانة أعدها

الباحث مكونة من (61) فقرة، تم الحصول على النتائج والأعتماد على المتوسطات الحسابية لدرجة الأثر كما يلي:

- (80%) فأكثر درجة أثر كبيرة جداً.
- (من 70%-79.99%) درجة أثر كبيرة.
- (من 60%-69.99%) درجة أثر متوسطة.
- (من 50%-59.99%) درجة أثر قليلة.
- (أقل من 50%) درجة أثر قليلة جداً.

5-3-4-1 الأسباب والأهداف

يظهر من الجدول (21) أن متوسط الاستجابة كانت كبيرة جداً على الفقرات (1، 2، 3، 4، 5، 6، 7)، وتراوح متوسط الاستجابة عليها من قبل العينة بين (82.4%-90%). وكانت الاستجابة كبيرة على الفقرة (8) فقط، وبلغ متوسط الاستجابة عليها من قبل العينة (70%). وكانت نسبة الاستجابة على الدرجة الكلية للمجال الأول كبيرة جداً وبلغت (83.8%).

الجدول رقم 21. المتوسطات الحسابية ودرجة الأثر للفقرات والدرجة الكلية لإجراءات تقييم الأثر البيئي لمشاريع البيئية في فلسطين فيما يتعلق بمجال الأسباب والأهداف

الرقم	الفقرات	الانحراف المعياري	متوسط الاستجابة	نسبة الاستجابة	درجة الأثر
1	إطلاع الاطراف المؤثرة.	0.64	4.50	90%	كبيرة جداً
2	عرض وجهات النظر والاهتمامات والقيم.	0.51	4.32	86.4%	كبيرة جداً
3	تحقيق الحد الأقصى من الفوائد.	0.51	4.34	86.8%	كبيرة جداً
4	التأثير على تصميم المشروع.	0.74	4.12	82.4%	كبيرة جداً
5	الحصول على معرفة محلية.	0.63	4.26	85.2%	كبيرة جداً
6	زيادة الثقة العامة.	0.59	4.34	86.8%	كبيرة جداً
7	شفافية ومساءلة أفضل في عملية	0.94	4.14	82.8%	كبيرة جداً

الرقم	الفقرات	الانحراف المعياري	متوسط الاستجابة	نسبة الاستجابة	درجة الأثر
	صنع القرار.				
8	تضارب أقل.	1.01	3.50	70%	كبيرة
	الدرجة الكلية للمجال الأول	0.40	4.19	83.8%	كبيرة جداً

* أقصى درجة للاستجابة (5) درجات.

5-3-4-2 مستويات المشاركة الجماعية

يظهر من الجدول (22) أن متوسط الاستجابة كانت كبيرة جداً على الفقرات (4، 5، 6، 9)، وتراوح متوسط الاستجابة عليها من قبل العينة بين (80%-86.4%). وكانت الاستجابة كبيرة على الفقرات (3، 7، 8)، وتراوح متوسط الاستجابة عليها من قبل العينة بين (71.6%-79.6%). وكانت الاستجابة متوسطة على الفقرتين (1، 2)، وتراوح متوسط الاستجابة عليهما من قبل العينة بين (60.4%-67%). وكانت نسبة الاستجابة على الدرجة الكلية للمجال الثاني كبيرة وبلغت (77.2%).

5-3-4-3 الأطراف المؤثرون في التقييم

يظهر من الجدول (23) أن متوسط الاستجابة كانت كبيرة جداً على الفقرتين (4، 5)، وتراوح متوسط الاستجابة عليها من قبل العينة بين (81.2%-83.2%). وكانت الاستجابة كبيرة على الفقرات (1، 2، 3)، وتراوح متوسط الاستجابة عليها من قبل العينة بين (70%-78.4%). وكانت نسبة الاستجابة على الدرجة الكلية للمجال الثالث كبيرة وبلغت (77.6%).

5-3-4-4 تقييم الآثار البيئية للمشاريع

يظهر من الجدول (24) أن متوسط الاستجابة كانت كبيرة جداً على الفقرات (1، 2، 3، 4)، وتراوح متوسط الاستجابة عليها من قبل العينة بين (80.8%-92.4%). وكانت الاستجابة كبيرة على الفقرة (5) فقط، وبلغ متوسط الاستجابة عليها من قبل العينة (79.6%). وكانت

الاستجابة متوسطة على الفقرة (6) فقط، وبلغ متوسط الاستجابة عليها من قبل العينة (68%) .
وكانت نسبة الاستجابة على الدرجة الكلية للمجال الرابع كبيرة جداً وبلغت (82.4%) .

الجدول رقم 22. المتوسطات الحسابية ودرجة الأثر لل فقرات والدرجة الكلية لإجراءات تقييم الأثر البيئي للمشاريع البيئية في فلسطين فيما يتعلق بمجال مستويات المشاركة الجماعية

الرقم	الفقرات	الانحراف المعياري	متوسط الاستجابة	نسبة الاستجابة	درجة الأثر
1	مستويات المشاركة الجماهيرية.	0.72	3.35	67%	متوسطة
2	الاطلاع.	1.13	3.02	60.4%	متوسطة
3	تدفق في اتجاه واحد من المستثمر إلى الجمهور.	0.93	3.76	75.2%	كبيرة
4	التشاور.	0.52	4.12	82.4%	كبيرة جداً
5	تدفق معلومات مزدوج الاتجاه، وإتاحة الفرص لتبادل المعلومات.	0.80	4.00	80%	كبيرة جداً
6	المشاركة.	0.80	4.04	80.8%	كبيرة جداً
7	التفاعل مع العامة.	1.05	3.58	71.6%	كبيرة
8	التفاوض.	0.68	3.98	79.6%	كبيرة
9	المناقشة وجهاً لوجه.	0.76	4.32	86.4%	كبيرة جداً
	الدرجة الكلية للمجال الثاني	0.42	3.86	77.2%	كبيرة

* أقصى درجة للاستجابة (5) درجات.

الجدول رقم 23. المتوسطات الحسابية ودرجة الأثر لل فقرات والدرجة الكلية لإجراءات تقييم الأثر البيئي للمشاريع البيئية في فلسطين فيما يتعلق بمجال الأطراف المؤثرون في التقييم

الرقم	الفقرات	الانحراف المعياري	متوسط الاستجابة	نسبة الاستجابة	درجة الأثر
1	الأفراد المحليين المتأثرون بالمشروع.	1.26	3.80	76%	كبيرة
2	المؤيدون والمنتفعون من المشروع.	0.92	3.92	78.4%	كبيرة
3	الوكالات الحكومية.	1.12	3.50	70%	كبيرة
4	المنظمات غير الحكومية.	0.65	4.06	81.2%	كبيرة جداً

5	آخرون، مثل المانحين، القطاع الخاص، الأكاديميين.	0.99	4.16	83.2%	كبيرة جداً
	الدرجة الكلية للمجال الثالث	0.65	3.88	77.6%	كبيرة

* أقصى درجة للاستجابة (5) درجات.

5-3-4-5 المراحل التي يجب أن تكون المشاركة الجماهيرية في تقييم الآثار البيئية فيها

يظهر من الجدول (25) أن متوسط الاستجابة كانت كبيرة جداً على الفقرتين (3، 5)، وتراوح متوسط الاستجابة عليها من قبل العينة بين (80%-87.6%). وكانت الاستجابة كبيرة على الفقرتين (1، 2)، وتراوح متوسط الاستجابة عليها من قبل العينة بين (70.8%-76.4%). وكانت الاستجابة متوسطة على الفقرة (4) فقط، وبلغ متوسط الاستجابة عليها من قبل العينة (68.4%). وكانت نسبة الاستجابة على الدرجة الكلية للمجال الخامس كبيرة وبلغت (76.6%).

الجدول رقم 24. المتوسطات الحسابية ودرجة الأثر للفقرات والدرجة الكلية لإجراءات تقييم الأثر البيئي للمشاريع البيئية في فلسطين فيما يتعلق بمجال تقييم الآثار البيئية للمشاريع

الرقم	الفقرات	الانحراف المعياري	متوسط الاستجابة	نسبة الاستجابة	درجة الأثر
1	يجب أن تشمل جميع الأطراف.	0.53	4.40	88%	كبيرة جداً
2	مفهومه ووضوح الخطوات.	0.55	4.32	86.4%	كبيرة جداً
3	تركز على المشاكل الرئيسية الخاصة بالمشروع.	0.56	4.62	92.4%	كبيرة جداً
4	يتم إعدادها بدون تحيز أي طرف دون الآخر.	0.83	4.04	80.8%	كبيرة جداً
5	متجاوبة مع متطلبات جميع الأطراف ومداخلات المشروع	0.86	3.98	79.6%	كبيرة
6	هي عملية بناء ثقة بين الأطراف.	1.30	3.40	68%	متوسط
	الدرجة الكلية للمجال الرابع	0.42	4.12	82.4%	كبيرة جداً

* أقصى درجة للاستجابة (5) درجات.

الجدول رقم 25. المتوسطات الحسابية ودرجة الأثر والدرجة الكلية لإجراءات تقييم الأثر البيئي للمشاريع البيئية في فلسطين فيما يتعلق بالمراحل التي يجب أن تكون المشاركة الجماهيرية فيها

الرقم	الفقرات	الانحراف لمعياري	متوسط الاستجابة	نسبة الاستجابة	درجة الأثر
1	الفحص: الحاجة إلى تقييم الآثار البيئية وتحديد مستوياتها.	1.04	3.82	76.4%	كبيرة
2	دراسة النطاق: المشاكل والبدايل المقرر دراستها.	1.09	3.54	70.8%	كبيرة
3	تحليل الآثار: تطوير الخيارات، وتقييم الآثار وتخفيفها.	0.94	4.00	80%	كبيرة جداً
4	الاستعراض: التعليق والرد على التقرير المعروض.	1.26	3.42	68.4%	متوسطة
5	التنفيذ والرصد: تنفيذ المشروع ورصده.	0.63	4.38	87.6%	كبيرة جداً
	الدرجة الكلية للمجال الخامس	0.61	3.83	76.6%	كبيرة

* أقصى درجة للاستجابة (5) درجات.

5-3-4-6 مبادئ تطبيق تقنية المشاركة الجماهيرية الناجحة

يظهر من الجدول (26) أن متوسط الاستجابة كانت كبيرة جداً على الفقرات (1، 2، 3، 4، 6)، وتراوح متوسط الاستجابة عليها من قبل العينة بين (80%-86%). وكانت الاستجابة كبيرة على الفقرة (5) فقط، وبلغ متوسط الاستجابة عليها من قبل العينة (73.2%). وكانت الاستجابة متوسطة على الفقرة (7) فقط، وبلغ متوسط الاستجابة عليها من قبل العينة (65.6%). وكانت نسبة الاستجابة على الدرجة الكلية للمجال السادس كبيرة وبلغت (79.6%).

5-3-4-7 العوامل الأكثر تأثيراً في فعالية المشاركة الجماهيرية في التقييم البيئي

يظهر من الجدول (27) أن متوسط الاستجابة كانت كبيرة على الفقرات (1، 3، 5، 6)، وتراوح متوسط الاستجابة عليها من قبل العينة بين (73.2%-77.2%). وكانت الاستجابة

متوسطة على الفقرات (2، 7، 8)، وتراوح متوسط الاستجابة عليها من قبل العينة بين (60.4%-68.4%). وكانت الاستجابة قليلة على الفقرة (4) فقط، وبلغ متوسط الاستجابة عليها من قبل العينة (59.6%). وكانت نسبة الاستجابة على الدرجة الكلية للمجال السابع متوسطة وبلغت (69.8%).

5-3-4-8 تقييم أثر بيئي لمشروع صناعي

يظهر من الجدول (28) أن متوسط الاستجابة كانت كبيرة على الفقرات (1، 3، 8)، وتراوح متوسط الاستجابة عليها من قبل العينة بين (70%-73.2%). وكانت الاستجابة متوسطة على الفقرات (2، 5، 6، 7)، وتراوح متوسط الاستجابة عليها من قبل العينة بين (66.4%-68.4%). وكانت الاستجابة قليلة على الفقرة (4) فقط، وبلغ متوسط الاستجابة عليها من قبل العينة (58.4%). وكانت نسبة الاستجابة على الدرجة الكلية للمجال الثامن متوسطة وبلغت (67%).

5-3-4-9 الأسباب الشائعة لتفادي المشاركة الجماهيرية

يظهر من الجدول (29) أن متوسط الاستجابة كانت كبيرة على الفقرتين (2، 3)، وتراوح متوسط الاستجابة عليهما من قبل العينة بين (73.6%-75.6%). وكانت الاستجابة متوسطة على الفقرات (1، 4، 6)، وتراوح متوسط الاستجابة عليها من قبل العينة بين (64.4%-67.6%). وكانت الاستجابة قليلة على الفقرة (5) فقط، وبلغ متوسط الاستجابة عليها من قبل العينة (59.6%). وكانت نسبة الاستجابة على الدرجة الكلية للمجال التاسع متوسطة وبلغت (68.4%).

الجدول رقم 26. المتوسطات الحسابية ودرجة الأثر للفقرات والدرجة الكلية لإجراءات تقييم الأثر البيئي للمشاريع البيئية في فلسطين فيما يتعلق بمبادئ تطبيق تقنية المشاركة الجماهيرية الناجحة

الرقم	الفقرات	الانحراف لمعياري	متوسط الاستجابة	نسبة الاستجابة	درجة الأثر
1	توفير المعلومات اللازمة بصورة كافية.	0.76	4.30	%86	كبيرة جداً
2	إتاحة فترة زمنية كافية للقراءة والمناقشة.	0.63	4.20	%84	كبيرة جداً
3	إتاحة فترة زمنية كافية لاستعراض الآراء.	0.74	4.24	%84.8	كبيرة جداً
4	توفير الفرص المناسبة والوسائل لمشاركة جميع الأطراف.	0.78	4.20	%84	كبيرة جداً
5	توفير الردود على المسائل/ المشكلات المثارة	0.84	3.66	%73.2	كبيرة
6	اعتبار التعليقات العامة كمدخل للدراسة.	0.53	4.00	%80	كبيرة جداً
7	اختيار أماكن وأوقات تنظيم الأحداث بما يتناسب مع الأطراف المؤثرة.	1.26	3.28	%65.6	متوسطة
	الدرجة الكلية للمجال السادس	0.48	3.98	%79.6	كبيرة

* أقصى درجة للاستجابة (5) درجات.

الجدول رقم 27. المتوسطات الحسابية ودرجة الأثر للفقرات والدرجة الكلية لإجراءات تقييم الأثر البيئي للمشاريع البيئية في فلسطين فيما يتعلق بمجال العوامل الأكثر تأثيراً في فعالية المشاركة الجماهيرية في التقييم البيئي

الرقم	الفقرات	الانحراف المعياري	متوسط الاستجابة	نسبة الاستجابة	درجة الأثر
1	الفقر .	1.00	3.66	%73.2	كبيرة
2	الأوضاع الريفية.	1.29	3.42	%68.4	متوسطة
3	الأمية.	0.96	3.82	%76.4	كبيرة
4	القيم الثقافية/ القيم المحلية.	1.26	2.98	%59.6	قليلة
5	اللغات.	0.99	3.68	%73.6	كبيرة
6	النظم التشريعية الغالبة على النظم التقليدية.	0.78	3.86	%77.2	كبيرة
7	سيطرة الجماعات المهمة.	1.09	3.02	%60.4	متوسطة
8	درجة سرية المشروع.	1.90	3.34	%66.8	متوسطة
الدرجة الكلية للمجال السابع					
0.43					
3.49					
%69.8					

* أقصى درجة للاستجابة (5) درجات.

الجدول رقم 28. المتوسطات الحسابية ودرجة الأثر للفقرات والدرجة الكلية لإجراءات تقييم الأثر البيئي للمشاريع البيئية في فلسطين فيما يتعلق بمجال تقييم أثر بيئي لمشروع صناعي

الرقم	الفقرات	الانحراف المعياري	متوسط الاستجابة	نسبة الاستجابة	درجة الأثر
1	هل تم إشراك جميع الأطراف المؤثرة.	1.02	3.62	%72.4	كبيرة
2	هل تم فتح قنوات اتصال مع المجتمع المحلي.	0.97	3.42	%68.4	متوسطة
3	هل تم النظر إلى اهتمامات ومصالح الأشخاص المتأثرين.	0.99	3.50	%70	كبيرة
4	هل تم معاملة الأفراد بأمانة وإنصاف.	1.22	2.92	%58.4	قليلة
5	هل طلب منك أن تكون متعاطفاً ومتعاوناً.	1.15	3.38	%67.6	متوسطة
6	هل تم التطرق إلى التخفيف من الأثار البيئية السلبية.	1.20	3.36	%67.2	متوسطة
7	هل تم التطرق إلى التعويض عن الأثار البيئية إذا وجدت.	1.01	3.32	%66.4	متوسطة
8	هل تم الإقرار بالاهتمامات وتوفير دورة المعلومات.	0.50	3.66	%73.2	كبيرة
الدرجة الكلية للمجال الثامن					
0.72					
3.35					
%67					

* أقصى درجة للاستجابة (5) درجات.

الجدول رقم 29. المتوسطات الحسابية ودرجة الأثر لفقرات والدرجة الكلية لإجراءات تقييم الأثر البيئي للمشاريع البيئية في فلسطين فيما يتعلق بمجال الأسباب الشائعة لتفادي المشاركة الجماهيرية

الرقم	الفقرات	الانحراف المعياري	متوسط الاستجابة	نسبة الاستجابة	درجة الأثر
1	سابق لأوانه.	1.09	3.24	64.8%	متوسطة
2	سوف تستغرق وقتاً طويلاً وتتكلف كثيراً جداً.	1.25	3.68	73.6%	كبيرة
3	سوف تثير المعارضة.	1.13	3.78	75.6%	كبيرة
4	سوف نستمع فقط إلى من لهم القدرة على البيان.	1.07	3.22	64.4%	متوسطة
5	سوف تثير التطلعات.	1.09	2.98	59.6%	قليلة
6	الأفراد لن تعي الموضوع.	0.96	3.38	67.6%	متوسطة
	الدرجة الكلية للمجال التاسع	0.98	3.42	68.4%	متوسطة
	الدرجة الكلية لجميع فقرات الاستبانة	0.33	3.79	75.8%	كبيرة

* أقصى درجة للاستجابة (5) درجات.

وكانت نسبة الاستجابة على الدرجة الكلية لجميع فقرات الاستبانة كبيرة وبلغت (75.8%).

5-3-5 نتائج فرضيات الدراسة

5-3-5-1 النتائج المتعلقة بالفرضية الأولى

تنص الفرضية الأولى على الآتي: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha=0.05$ لإجراءات تقييم الأثر البيئي للمشاريع البيئية في فلسطين تعزى لمتغير الجنس". لفحص الفرضية الأولى استخدم الباحث اختبار (ت) (T-test) لمجموعتين مستقلتين لدلالة الفروق على الدرجة الكلية لأداة الدراسة تبعاً لمتغير الجنس. كما يوضحه الجدول (34).

الجدول رقم 30. نتائج اختبار (ت) لمجموعتين مستقلتين لدلالة الفروق على الدرجة الكلية لأداة الدراسة تبعاً لمتغير الجنس

الدلالة *	(ت)	أنثى		ذكر		الدرجة الكلية للأداة
		الانحراف	المتوسط	الانحراف	المتوسط	
0.28	1.09	0.43	3.69	0.30	3.82	

* دال إحصائياً عند مستوى $(\alpha=0.05)$.

يتضح من الجدول (30) السابق عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $(\alpha=0.05)$ على الدرجة الكلية للدراسة تبعاً لمتغير الجنس. وبالتالي فقد تم قبول الفرضية الأولى بالنسبة للعينة في هذه الدراسة.

5-3-5-2 المتعلقة بالفرضية الثانية

تنص الفرضية الثانية على الآتي: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha=0.05)$ لإجراءات تقييم الأثر البيئي للمشاريع البيئية في فلسطين تعزى لمتغير العمر".
لفحص الفرضية الثانية استخدم الباحث المتوسطات الحسابية للدرجة الكلية لأداة الدراسة تبعاً لمتغير العمر. كما يوضحه الجدول (31).

الجدول رقم 31. متوسطات الحسابية للدرجة الكلية لأداة الدراسة تبعاً لمتغير العمر

الدرجة الكلية للأداة	أقل من 20 سنة	من 20-30 سنة	من 30-40 سنة	40 سنة فأكثر
	3.79	3.84	3.71	3.82

وتم أيضاً فحص الفرضية الثانية باستخدام تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لاستخراج دلالة الفروق على الدرجة الكلية للأداة تبعاً لمتغير العمر عند العينة، والجدول (32) يبين ذلك.

الجدول رقم 32. نتائج تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لاستخراج دلالة الفروق على الدرجة الكلية للأداة تبعاً لمتغير العمر عند العينة

الدرجة الكلية للأداة	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	ف	مستوى الدلالة *
	بين المجموعات	0.13	3	4.59	0.38	0.76
	داخل المجموعات	5.48	46	0.11		
	المجموع	5.62	49	---		

* دال إحصائياً عند مستوى $(\alpha=0.05)$.

يتبين من الجدول (32) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) على الدرجة الكلية للأداة تبعاً لمتغير العمر. وبالتالي فقد تم قبول الفرضية الثانية في الدراسة الحالية.

5-3-3-3 النتائج المتعلقة بالفرضية الثالثة

تنص الفرضية الثالثة على الآتي: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha=0.05$) لإجراءات تقييم الأثر البيئي للمشاريع البيئية في فلسطين تعزى لمتغير المستوى التعليمي". لفحص الفرضية الثالثة استخدم الباحث المتوسطات الحسابية للدرجة الكلية لأداة الدراسة تبعاً لمتغير المستوى التعليمي. كما يوضحه الجدول (33).

الجدول رقم 33. المتوسطات الحسابية للدرجة الكلية لأداة الدراسة تبعاً لمتغير المستوى التعليمي

دراسات عليا	جامعي	معهد	أقل من ثانوي	الدرجة الكلية لأداة
3.76	3.86	3.79	3.59	

تم أيضاً فحص الفرضية الثالثة باستخدام تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لاستخراج دلالة الفروق على الدرجة الكلية للأداة تبعاً لمتغير المستوى التعليمي عند العينة. والجدول (34) يبين ذلك. يتبين من الجدول (34) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) على الدرجة الكلية للأداة تبعاً لمتغير المستوى التعليمي. وبالتالي فقد تم قبول الفرضية الثالثة في الدراسة الحالية.

الجدول رقم 34. نتائج تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لاستخراج دلالة الفروق على الدرجة الكلية للأداة تبعاً لمتغير المستوى التعليمي عند العينة

مستوى الدلالة *	ف	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين	الدرجة الكلية للأداة
0.71	0.45	5.44	3	0.16	بين المجموعات	
		0.11	46	5.45	داخل المجموعات	
		---	49	5.62	المجموع	

* دال إحصائياً عند مستوى ($\alpha=0.05$).

5-3-5-4 النتائج المتعلقة بالفرضية الرابعة

تنص الفرضية الرابعة على الآتي: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha=0.05)$ لإجراءات تقييم الأثر البيئي للمشاريع البيئية في فلسطين تعزى لمتغير مكان السكن". لفحص الفرضية الرابعة استخدم الباحث المتوسطات الحسابية للدرجة الكلية لأداة الدراسة تبعاً لمتغير مكان السكن. كما يوضحه الجدول (35).

تم أيضاً فحص الفرضية الرابعة باستخدام تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لاستخراج دلالة الفروق على الدرجة الكلية للأداة تبعاً لمتغير مكان السكن عند العينة. والجدول (36) يبين ذلك.

الجدول رقم 35. المتوسطات الحسابية للدرجة الكلية لأداة الدراسة تبعاً لمتغير مكان السكن

الدرجة الكلية للأداة	قرية	مدينة	مخيم
	3.80	3.82	3.49

الجدول رقم 36. نتائج تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لاستخراج دلالة الفروق على الدرجة الكلية للأداة تبعاً لمتغير مكان السكن عند العينة

الدرجة الكلية للأداة	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	ف	مستوى الدلالة *
	بين المجموعات	0.29	2	0.14	1.30	0.28
	داخل المجموعات	5.32	47	0.11		
	المجموع	5.62	49	---		

* دال إحصائياً عند مستوى $(\alpha=0.05)$.

يتبين من الجدول (36) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $(\alpha=0.05)$ على الدرجة الكلية للأداة تبعاً لمتغير مكان السكن. وبالتالي فقد تم قبول الفرضية الرابعة في الدراسة الحالية.

5-3-5-5 النتائج المتعلقة بالفرضية الخامسة

تنص الفرضية الخامسة على الآتي: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha=0.05)$ لإجراءات تقييم الأثر البيئي للمشاريع البيئية في فلسطين تعزى لمتغير المنطقة".

لفحص الفرضية الخامسة استخدم الباحث المتوسطات الحسابية للدرجة الكلية لأداة الدراسة تبعاً لمتغير المنطقة. كما يوضحه الجدول (37).

الجدول رقم 37. المتوسطات الحسابية للدرجة الكلية لأداة الدراسة تبعاً لمتغير المنطقة

جنوب الضفة	وسط الضفة	شمال الضفة	الدرجة الكلية للأداة
3.74	3.87	3.76	

تم أيضاً فحص الفرضية الخامسة باستخدام تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لاستخراج دلالة الفروق على الدرجة الكلية للأداة تبعاً لمتغير المنطقة عند العينة. والجدول (38) يبين ذلك.

الجدول رقم 38. نتائج تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لاستخراج دلالة الفروق على الدرجة الكلية للأداة تبعاً لمتغير المنطقة عند العينة

مستوى الدلالة *	ف	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين	الدرجة الكلية للأداة
0.52	0.64	7.55	2	0.15	بين المجموعات	
		0.11	47	5.47	داخل المجموعات	
		---	49	5.62	المجموع	

* دال إحصائياً عند مستوى $(\alpha=0.05)$.

يتبين من الجدول (38) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $(\alpha=0.05)$ على الدرجة الكلية للأداة تبعاً لمتغير المنطقة. وبالتالي فقد تم قبول الفرضية الخامسة في الدراسة الحالية.

5-3-5-6 النتائج المتعلقة بالفرضية السادسة

تنص الفرضية السادسة على الآتي: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha=0.05)$ لإجراءات تقييم الأثر البيئي للمشاريع البيئية في فلسطين تعزى لمتغير نوع العمل. لفحص الفرضية السادسة استخدم الباحث المتوسطات الحسابية للدرجة الكلية لأداة الدراسة تبعاً لمتغير نوع العمل. كما يوضحه الجدول (39).

الجدول رقم 39. المتوسطات الحسابية للدرجة الكلية لأداة الدراسة تبعاً لمتغير نوع العمل

الدرجة الكلية للأداة	مالك قطاع عام	عامل قطاع خاص	عامل قطاع عام	موظف في قطاع خاص	موظف في قطاع عام	عاطل عن العمل	غير ذلك
	3.84	3.83	3.89	3.79	3.80	3.62	3.63

تم أيضاً فحص الفرضية السادسة باستخدام تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لاستخراج دلالة الفروق على الدرجة الكلية للأداة تبعاً لمتغير نوع العمل عند العينة. والجدول (40) يبين ذلك.

يتبين من الجدول (40) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) على الدرجة الكلية للأداة تبعاً لمتغير نوع العمل. وبالتالي فقد تم قبول الفرضية الخامسة في الدراسة الحالية.

الجدول رقم 40. نتائج تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لاستخراج دلالة الفروق على الدرجة الكلية للأداة تبعاً لمتغير نوع العمل عند العينة

الدرجة الكلية للأداة	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	ف	مستوى الدلالة *
	بين المجموعات	0.30	6	5.13	0.41	0.86
	داخل المجموعات	5.31	43	0.12		
	المجموع	5.62	49	---		

* دال إحصائياً عند مستوى ($\alpha=0.05$).

5-3-5 النتائج المتعلقة بالفرضية السابعة

تنص الفرضية السابعة على الآتي: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha=0.05$) لإجراءات تقييم الأثر البيئي للمشاريع البيئية في فلسطين تعزى لمتغير مدى وجود مشاريع تضر بالبيئة". لفحص الفرضية السابعة استخدم الباحث اختبار (ت) (T-test) لمجموعتين مستقلتين لدلالة الفروق على الدرجة الكلية لأداة الدراسة تبعاً لمتغير مدى وجود مشاريع تضر بالبيئة. كما يوضحه الجدول (41).

يتضح من الجدول (41) السابق عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) على الدرجة الكلية للدراسة تبعاً لمتغير مدى وجود مشاريع تضر بالبيئة. وبالتالي فقد تم قبول الفرضية السابعة بالنسبة للعينة في هذه الدراسة.

الجدول رقم 41. نتائج اختبار (ت) لمجموعتين مستقلتين لدلالة الفروق على الدرجة الكلية لأداة الدراسة تبعاً لمتغير مدى وجود مشاريع تضر بالبيئة

الدلالة *	(ت)	لا		نعم		الدرجة الكلية للأداة
		الانحراف	المتوسط	الانحراف	المتوسط	
0.70	0.37	0.29	3.82	0.38	3.78	

* دال إحصائياً عند مستوى ($\alpha = 0.05$).

5-3-5 النتائج المتعلقة بالفرضية الثامنة

تنص الفرضية الثامنة على الآتي: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha = 0.05$) لإجراءات تقييم الأثر البيئي للمشاريع البيئية في فلسطين تعزى لمتغير نوع الصناعات. لفحص الفرضية الثامنة استخدم الباحث المتوسطات الحسابية للدرجة الكلية لأداة الدراسة تبعاً لمتغير نوع الصناعات. كما يوضحه الجدول (42).

الجدول رقم 42. المتوسطات الحسابية للدرجة الكلية لأداة الدراسة تبعاً لمتغير نوع الصناعات

الدرجة الكلية للأداة	مكبات نفايات	كسارات حجر ومناشير	محطات الغاز	الإسفلت	مشاريع البنية التحتية	غير ذلك
	3.75	3.94	3.79	3.35	3.59	3.64

تم أيضاً فحص الفرضية الثامنة باستخدام تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لاستخراج دلالة الفروق على الدرجة الكلية للأداة تبعاً لمتغير نوع الصناعات عند العينة. والجدول (43) يبين ذلك.

الجدول رقم 43. نتائج تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لاستخراج دلالة الفروق على الدرجة الكلية للأداة تبعاً لمتغير نوع الصناعات عند العينة

مستوى الدلالة *	ف	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين	الدرجة الكلية للأداة
0.26	1.33	0.14	6	0.88	بين المجموعات	
		0.11	43	4.73	داخل المجموعات	
		---	49	5.62	المجموع	

* دال إحصائياً عند مستوى $(\alpha=0.05)$.

يتبين من الجدول (43) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $(\alpha=0.05)$ على الدرجة الكلية للأداة تبعاً لمتغير نوع الصناعات. وبالتالي فقد تم قبول الفرضية الثامنة في الدراسة الحالية.

5-3-5-9 النتائج المتعلقة بالفرضية التاسعة

تنص الفرضية التاسعة على الآتي: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha=0.05$ لإجراءات تقييم الأثر البيئي للمشاريع البيئية في فلسطين تعزى لمتغير مدى التقييم البيئي للمشاريع". لفحص الفرضية التاسعة استخدمت الباحثة اختبار (ت) (T-test) لمجموعتين مستقلتين لدلالة الفروق على الدرجة الكلية لأداة الدراسة تبعاً لمتغير مدى التقييم البيئي للمشاريع. كما يوضحه الجدول (44).

الجدول رقم 44. نتائج اختبار (ت) لمجموعتين مستقلتين لدلالة الفروق على الدرجة الكلية لأداة الدراسة تبعاً لمتغير مدى وجود مشاريع تضر بالبيئة

الدلالة *	(ت)	لا		نعم		الدرجة الكلية للأداة
		الانحراف	المتوسط	الانحراف	المتوسط	
0.28	1.09	0.45	3.97	0.32	3.77	

* دال إحصائياً عند مستوى $(\alpha=0.05)$.

يتضح من الجدول (44) السابق عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $(\alpha=0.05)$ على الدرجة الكلية للدراسة تبعاً لمتغير مدى التقييم البيئي للمشاريع. وبالتالي فقد تم قبول الفرضية التاسعة بالنسبة للعينة في هذه الدراسة.

5-3-5-10 النتائج المتعلقة بالفرضية العاشرة

تنص الفرضية العاشرة على الآتي: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha=0.05$ لإجراءات تقييم الأثر البيئي للمشاريع البيئية في فلسطين تعزى لمتغير مدى الاستشارة في تقييم المشاريع". لفحص الفرضية العاشرة استخدم الباحث اختبار (ت) (T-test) لمجموعتين مستقلتين لدلالة الفروق على الدرجة الكلية لأداة الدراسة تبعاً لمتغير مدى الاستشارة في تقييم المشاريع. كما يوضحه الجدول (45).

الجدول رقم 45. نتائج اختبار (ت) لمجموعتين مستقلتين لدلالة الفروق على الدرجة الكلية لأداة الدراسة تبعاً لمتغير مدى الاستشارة في تقييم المشاريع

الدلالة*	(ت)	لا		نعم		الدرجة الكلية للأداة
		الانحراف	المتوسط	الانحراف	المتوسط	
0.47	0.72	0.40	3.85	0.30	3.77	

* دال إحصائياً عند مستوى $\alpha=0.05$.

يتضح من الجدول (45) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha=0.05$ على الدرجة الكلية للدراسة تبعاً لمتغير مدى الاستشارة في تقييم المشاريع. وبالتالي فقد تم قبول الفرضية العاشرة بالنسبة للعينة في هذه الدراسة.

5-3-5-11 النتائج المتعلقة بالفرضية الحادية عشرة

تنص الفرضية الحادية عشرة على الآتي: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha=0.05$ لإجراءات تقييم الأثر البيئي للمشاريع البيئية في فلسطين تعزى لمتغير الجهة التي أجرت التقييم البيئي". لفحص الفرضية الحادية عشرة استخدم الباحث المتوسطات الحسابية للدرجة الكلية لأداة الدراسة تبعاً لمتغير الجهة التي أجرت التقييم البيئي. كما يوضحه الجدول (46).

تم أيضاً فحص الفرضية الحادية عشرة باستخدام تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لاستخراج دلالة الفروق على الدرجة الكلية للأداة تبعاً لمتغير الجهة التي أجرت التقييم البيئي عند العينة. والجدول (47) يبين ذلك.

الجدول رقم 46. المتوسطات الحسابية للدرجة الكلية لأداة الدراسة تبعاً لمتغير الجهة التي أجرت التقييم البيئي

الدرجة الكلية للأداة	السلطة المحلية	الجهة المنشئة للمشروع	جهة خاصة	أحد أفراد المجتمع المحلي	غير ذلك
	4.01	3.63	3.74	3.64	3.78

الجدول رقم 47. نتائج تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لاستخراج دلالة الفروق على الدرجة الكلية للأداة تبعاً لمتغير الجهة التي أجرت التقييم البيئي عند العينة

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	ف	مستوى الدلالة *
بين المجموعات	0.80	5	0.16	1.46	0.22
داخل المجموعات	4.82	44	0.11		
المجموع	5.62	49	---		

* دال إحصائياً عند مستوى $(\alpha=0.05)$.

يتبين من الجدول (47) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $(\alpha=0.05)$ على الدرجة الكلية للأداة تبعاً لمتغير الجهة التي أجرت التقييم البيئي. وبالتالي فقد تم قبول الفرضية الحادية عشرة في الدراسة الحالية.

4-5 نتائج تحليل المعلومات المتعلقة بالمشاركة الاجتماعية

بعد ان تم تحليل الاستبيان والتي تم توزيعها على كل من موظفي القطاع العام وموظفي القطاع الخاص والعاملين في مجال تقييم الاثر البيئي، وكذلك على العديد من الاخصائيين والأكاديميين ذوي الاختصاص، والمواطنين العاديين المتأثرين بالمشاريع البيئية، وقد تم تحليلها باستخدام البرنامج الاحصائي للعلوم الاجتماعية SPSS من اجل معالجة البيانات احصائياً وبعد ان تم دراسة النتج الاحصائية التي اجاب عليها المستجوبون بالقضايا المطروحة وبالطبع فهي تتعلق بالمشاركة المجتمعية وكان تحليل النتائج كالتالي:

أ- الاهداف والغايات

اظهرت النتائج ان الاسباب والاهداف للمشاركة المجتمعية كانت الاستجابة عليها عالية من حيث انه يجب ان يكون التالي:

- 1- عرض وجهات النظر والاهتمامات وكذلك عرض القيم المجتمعية المطروحة.
- 2- يجب اطلاع كافة الاطراف المؤثرة في دراسة تقييم الاثر البيئي وبما فيها المجتمع المحلي.
- 3- يجب العمل على الحصول على المعرفة المحلية التي يمتلكها المجتمع المحلي.
- 4- ان عملية المشاركة يمكنها التأثير على تقييم المشروع من باب تحسين الجودة.
- 5- اجمعت النتائج انه لا مانع من ان يكون احد اهداف المشاركة الاجتماعية تحقيق الحد الاقصى من الفوائد.
- 6- كما ان زيادة الثقة العامة بالمشاريع والسلطة القائمة عليها هدف اساسي للمشاركة المجتمعية.
- 7- كما ان الشفافية والمساءلة احد الاهداف المهمة في عملية صنع القرار.
- 8- ولم تظهر النتائج ولم يتم النظر بايجابية كبيرة الا ان هناك تضاربا ما بين المشاركة المجتمعية واسبابها واهدافها.

ب- مستويات المشاركة المجتمعية

وهو الموضوع الثاني الذي تمت مساعلته ضمن الاستبانة وقد اظهر التحليل النتائج التالية حسب المستويات التالية:

- 1- اظهرت النتائج ان مستويات المشاركة المجتمعية بمختلف اشكالها ليست بالمستوى المطلوب وأجمع معظم المستجوبين ان مستويات المشاركة المجتمعية يجب ان تقدم على مبادئ التشاور والمشاركة والمناقشة وجها لوجه وان يكون هناك اتاحة للفرص من اجل تبادل المعلومات وان يكون تدفقها مزدوج الاتجاه.

2- كانت الاستجابة كبيرة في ما يتعلق في تدفق المعلومات فقط في اتجاه واحد من المستثمر الى الجمهور وكذلك مبدا التفاوض والتفاعل مع العامة.

ج-الاطراف المؤثرون في التقييم

اما فيما يتعلق بالاطراف المؤثرة او الاقدر على التأثير في مجال المشاركة المجتمعية فقد كانت الاستجابة عالية جدا فيما يتعلق بالمنظمات غير الحكومية والمانحين والقطاع الخاص وكانت وجهة النظر او الاستجابة اقل ولكنها ايضا كبيرة فيما يتعلق بكل من الافراد المتاثرون والمنتفعون او بالوكالات الحكومية أي انهم اقل قدرة على التأثير.

د- مبادئ المشاركة المجتمعية

اظهرت النتائج ان الاستجابات على مبادئ المشاركة المجتمعية كانت عالية جدا في مبادئ يجب ان تكون عليها المشاركة المجتمعية وهي:

1- الشمول أي انها شاملة لجميع الاطراف النمطية.

2- الشفافية ان تقوم على الفهم ووضوح الخطوات.

3- ومناسبة أي تركز على كافة المشاكل الرئيسية الخاصة بالمشروع.

4- وان تكون عادلة, أي يتم اعدادها بدون تحيز الى طرف دون اخر.

ولكن الاستجابات كانت كبيرة على كل من تجاوب مبادئ المشاركة المجتمعية مع جميع الاطراف وان تكون ذات قيمة وتبنى على الثقة.

هـ-المراحل المختلفة لتقييم الأثر البيئي

أظهرت النتائج اهتمام المستجوبون بان المشاركة المجتمعية يجب ان تكون مرحلة تحليل الاثر وكذلك في مرحلة التنفيذ والرصد وكانت الاستجابة كبيرة جدا, اما في ما يتعلق بمراحل

دراسة النطاق ومرحلة الفحص فكانت الاستجابة ايضا كبيرة, وظهرت النتائج قلة الاهتمام بالمشاركة المجتمعية في مرحلة الاستعراض أي التعليق والرد على المشروع المقترح.

و- مبادئ تطبيق تقنية المشاركة المجتمعية الناجحة

من المبادئ المطروحة لتطوير برنامج المشاركة المجتمعية يتضمن التالي:

- 1- توفير المعلومات اللازمة بصورة كافية.
 - 2- اتاحة فترة زمنية كافية للقراءة والمناقشة.
 - 3- اتاحة فترة زمنية كافية لاستعراض الاراء.
 - 4- توفير الفرص المناسبة والوسائل لمشاركة جميع الاطراف.
 - 5- توفير الردود على المسائل/المشكلات المثارة.
 - 6- اعتبار تعليقات العامة كمدخل للدراسة.
 - 7- اختيار اماكن واوقات تنظيم الاحداث بما يتناسب مع الاطراف المؤثرة
- وقد كان تحليل الاجابات في الاستبيان تشير الى الاهتمام بصورة كبيرة جدا بالمبادئ الاولى, والثاني, والثالث, والرابع, والسادس, والى مستوى اقل من الاهتمام في المبدأ الخامس والى قليل من الاهتمام بالمبدأ السابع.

ز- العوامل المؤثرة في فعالية المشاركة الجماهيرية

من العوامل المتوقع تأثيرها في فعالية المشاركة المجتمعية هي: الفقر، الاوضاع الريفية، الامية، القيم الثقافية، اللغات، النظم التشريعية الغالبة على النظم التقليدية، سيطرة الجماعات المهتمة، ودرجة سرية المشروع، ولكن عملية تحليل المعلومات اظهرت أن الاهتمام لم يكن بهذه المبادئ على درجة كبيرة من الاهتمام، وخاصة المتعلقة بدرجة سرية المشروع وكذلك

سيطرة الجماعات المهتمة وكذلك الاوضاع الريفية، وظهرت كذلك النتائج ضعف الاهتمام بالقيم الثقافية والجمالية، وان هناك اهتمام بان الفقر واللغات والنظم التشريعية الغالبة على النظم التقليدية لها دور التاثير على المشاركة المجتمعية.

ح- عملية المشاركة في تقييم الاثر البيئي لمشروع

من خلال الاستجابة لعدد من الاسئلة المتعلقة بالاشتراك في تقييم الاثر البيئي لمشروع من خلال المشاركة المجتمعية كانت الموافقة كبيرة وليست جدا في ما يتعلق باشتراك الاطراف المؤثرة في الموضوع كانت ايضا بنفس المستوى فيما يتعلق بالاهتمامات بالمصالح الخاصة بالاشخاص المتأثرين وكذلك توفر المعلومات ولكنها كانت ليست بالمستوى المطلوب ومتوسطة فيما يتعلق بالاتصال بالمجتمع المحلي او بالتخفيف من الاثار او التعويض وطرح البدائل.

ط- الاسباب الشائعة لتفادي المشاركة المجتمعية

فيما يتعلق بهذه الاسباب كانت الاستجابة في حال السؤال عن المشروع بانه سابق لاوانه متوسطة التأثير وذلك لان المشاركة المجتمعية ليست سابقة لاوانها وكذلك بالنسبة للناس وقدرتهم على البيان وقلة الوعي ولكنها كانت كبيرة فيما يتعلق بانها تستغرق وقتا وانها قد تنير معارضة للمشروع وقليلة في كونها تنير التطلعات.

5-5 النتائج وتوصيات المشاركة المجتمعية

1- اسباب واهداف المشاركة المجتمعية يجب ان تهتم باطلاع الاطراف التي يعتقد انها مؤثرة في المشروع، ويجب عرض وجهات النظر والاهتمامات والقيم ويجب التاثير على تصميم المشروع، وتحقيق الحد الاقصى من الفوائد، وكذلك الحصول على المعرفة المحلية، وزيادة الثقة العامة بالمشروع وامتلاك شفافية ومساءلة أفضل في عملية صنع القرار، وأن لا تكون متداخلة ومتضاربة مع الهدف الأساسي للمشروع.

2- مستويات المشاركة المجتمعية يجب ان تكون قائمة على مبدأ التشاور، واتاحة الفرص لتبادل المعلومات وقائمة ايضا على المشاركة والمناقشة وجها لوجه، وكذلك التفاوض والتفاعل والاطلاع وأن يكون الاهتمام بتدفق المعلومات من المستثمر إلى الجمهور.

3- الأطراف التي يجب ان تكون لها دور ومؤثرة في المشاركة الجماهيرية، الأفراد المحليين المتأثرين بالمشروع، والمؤيدون والمنتفعون منه، والوكالات الحكومية، والمنظمات غير الحكومية، والمانحين والقطاع الخاص والأكاديميين.

4- أما مبادئ المشاركة المجتمعية فهي يجب ان تشمل جميع الاطراف وان تكون مفهومة وواضحة الخطوات، وتركز على المشاكل الرئيسية في المشروع، وان تكون غير متحيزة ومتجاوبة مع متطلبات جميع الاطراف ومدخلات المشروع، وذات قيمة ومبنية على الثقة.

5- أما فيما يتعلق بمراحل المشاركة المجتمعية لتقييم الاثار فلا بد انها يجب ان تكون معتمدة في كل المراحل السابقة لاعتماد الموافقة وهي مراحل الفحص، ودراسة النطاق، وتحليل المعلومات، وفي مرحلة التنفيذ والرصد والمتابعة ما بعد اعطاء الموافقة.

6- إتاحة الفرصة لتطبيق تقنية ناجحة للمشاركة المجتمعية من حيث اتاحة فترة زمنية للمناقشة واستعراض الآراء وكذلك توفير المعلومات اللازمة بصورة كافية، واتاحة الفرصة لمشاركة كافة الاطراف، وتوفير الردود لكل المشكلات المثارة، واختيار الأوقات والأماكن المناسبة لتنظيم المشاركة، مع الاعتبار للتعليقات العامة.

7- يجب الاهتمام بالعوامل المؤثرة او الاكثر تاثيرا على فعالية المشاركة المجتمعية وهي الامية، والفقر، والايضاح العامة، والقيم الثقافية والمحلية، والنظم التشريعية الغالبة على النظم التقليدية، وسيطرة الجماعات المهتمة.

8- ولتقليل العوامل التي قد توقف المشروع يجب ان يعمل على اشراك كافة الاطراف المؤثرة، وفتح قنوات اتصال، ووصف المشروع واهدافه، والاستماع الى اهتمامات

ومصالح الأشخاص المتأثرين وان تتم المعاملة بامانة واخلاص، وان يتم الاهتمام بالتخفيف من الاتار والتعويض عن الاضرار، والعمل على توفير المعلومات المطلوبة.

9- يجب التحكم بالأسباب والتي تعتبر شائعة وذلك من خلال المشاركة والتي تقول ان المشاركة سابقة لاوانها او انه تستغرق وقتا او انها تثير معارضة او نا الافراد لا يمتلكون الوعي الكافي للإدلاء بأرائهم والعمل على اختيار من لهم القدرة على البيان.

10- وبناءً على ذلك فلا بد من طرح مشاركة اجتماعية نموذجية وهي:

أ- أن يتم تحديد نطاق تقييم الاتار البيئية.

ب- تحديد الاطراف المهتمة والمتأثرة.

ج- اختيار التقنية المناسبة.

د- مراعاة الارتباط بصناعة القرار.

هـ- إمداد الاطراف المشاركة بالنتائج.

و- الأخذ في الاعتبار اقتراحات الاطراف المشاركة.

ز- الوفاء بقيود الميزانية والوقت المتاح.

ح- المحافظة على السرية والثقة المتبادلة.²⁶

²⁶ برنامج الامم المتحدة للبيئة. قسم التكنولوجيا والصناعة والاقتصاد فرع التجارة والاقتصاد. تقييم الاتار البيئية كتيب التدريب. الطبعة الثانية. 2002.

الفصل السادس
تطوير عمل المكاتب

الفصل السادس

تطوير عمل المكاتب

1-6 اقتراحات تطوير عمل المكاتب

1- اعتماد تطبيق أساليب جديدة في التقييم على أسس تتوافق مع الظروف البيئية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة في المنطقة، مع التمثيل المناسب للمجتمع المحلي والمؤسسات.

2- تعزيز التنافس بين المؤسسات.

3- اعتماد قاعدة بيانات شاملة للبيئة ومتوفرة مع العمل على توفير اجراء الفحوصات الميدانية اثناء العمل في المشروع وفي تقييم الاثر.

4- اعتماد خطوات موحدة لاجراء تقييم الاثر البيئي وغالبا لا يتم الالتزام بالمراحل والخطوات.

5- العمل على الزام المكاتب باستخدام متخصصين في مجال دراسة تقييم الاثر البيئي.

6- أن تكون طريقة تقييم الأثر البيئي واضحة وتمتلك منهجية اثناء القيام بعملية التقييم، وأن تكون المواصفات محددة وخاصة ما يتعلق بالحد الاعلى للتلوث المسموح به وفي الاخطار البيئية المتوقعة.

7- تقييم الاثر البيئي يجب ان يكون مساندا للاستثمار في فلسطين وليس طاردا له وهذا يدخل في تخفيف العملية المكلفة بان تتم عملية القياس على المشاريع المشابهة. وان يستكمل بعد ذلك عملية المتابعة في تطبيق الدراسة.

8- الشكاوى في الماضي كانت تتابع من قبل وزارة الصحة في ما يتعلق باخطار التلوث
الناجم عن المشاريع وكانت تغلق بقرار من دائرة الصحة، وهذا ما لا نلمسه في الوقت
الحاضر.

6-2 اقتراحات لتطوير المنهجية الخاصة بسلطة جودة البيئة

1- سياسة التقييم البيئي لا تغطي المشاريع الموجودة في فلسطين من حيث التصنيف والحجم،
حيث ان هذه السياسة تنقصها تغطية مشاريع البنية التحتية الكبرى وهذا يتطلب ايجاد
استراتيجية بيئية وطنية.

2- السياسة تتعلق بالنظرية وينقصها الواقعية والعملية.

3- الزمن المعطى لانجاز المشاريع الكبرى او مشاريع البنية التحتية غير كاف.

4- عدم وضوح السياسة في كل ما يتعلق بالدراسة الاولية او الشاملة ويجب توفير ذلك
للمكاتب بايجاد دليل ارشادي يوضح متطلبات التقييم البيئي الاولي والتقييم الشامل.

5- التواريخ والازمنة المحددة لا يتم التقيد بها وبالتالي حتى المهل الزمنية لا تستند الى المهنية
وهذا يؤدي الى عدم قدرة المؤسسة الالتزام باجراء عملية التقييم بالوقت المحدد.

6- المشاركة المجتمعية، من خلال تشجيع المجتمع على المشاركة في العملية، وذلك لعدم توفر
وسائل اعلامية توضح للمواطن المخاطر البيئية الناجمة اولا ولعدم ادراج البيئة.
ومخاطرها في سلم اهتمامات المواطنين وكذلك عدم الجمهور بالسلطة في وقف المشاريع
الخطيرة مثلا او الاستجابة للمواطن في حال اعتراضه او اشراكه في عملية التقييم.

7- المشاركة المجتمعية هي متطلب دولي وبناءً على ذلك عمل عليها في بعض المشاريع
والمطلوب حاليا هو العمل على جعل المشاركة المجتمعية متطلب وطني وان يتم التجريب
في ممارسة بدون طلبه من قبل المانحين.

8- غياب عملية التدقيق البيئي وكذلك الادارة البيئية في عملية منح الموافقات.

9- الحاجة الماسة الى قوة تنفيذية تؤهل وتمكن السلطة من تنفيذ قراراتها.

10- ان يتم اجراء التقييم البيئي اثناء اعداد دراسة الجدوى الاقتصادية وكذلك تخطيط المنهاج وتصميمه وتطبيق استخدام اساليب عمل تتناسب مع الظروف البيئية المحيطة للمنطقة.

11- تطوير انظمة ادارة المعلومات والبيانات مع توفير مركز بيانات بيئي وطني.

12- تنمية القدرات وتقويتها في مجال البحث العلمي وتقييم الاثر البيئي.

13- المنهجية هي طريقة علمية وجزء من المنهجية العامة لسلطة جودة البيئة وان ينظر الى ما يطلبه صاحب المشروع ولكن بطريقة علمية.

14- تخفيف متطلبات التقييم بما يتلائم والحفاظ على البيئة.

15- القياس على المشاريع المتشابهة لاستغلال الوقت والمال.

3-6 تطور وتحليل منهجية دراسات التقييم البيئي لبعض المكاتب الاستشارية

بعد ذكر المكاتب الاستشارية لا بد ان ندرس جزءاً منها بالتطرق الى المشاريع التي قامت باعداد تقييم أثر بيئي لها، ومن حيث اهتمامات الشعب الفلسطيني، بما هو متوفر، وكذلك نوعية هذه المشاريع، ومن المكاتب التي تم دراستها ما يلي:

أولاً: المجموعة العالمية للاستشارات الهندسية (معالم) (الملحق 7).

1- يظهر لنا جلياً ان معظم الدراسات التي انجزتها شركة معالم هي دراسات تتعلق بكسارات الحجر الثابتة والمتقلة، وتقييم الاثر البيئي لمشاريع الري بالاضافة الى مشروع الخضوري (معهد زراعي ومشروع دباغة واحد ومصنع باطون وكذلك مشروع تعبئة غاز ومصنع اسلفت)، وهذا يظهر الاهتمام الشعبي فقط، أي ان المشاريع الوطنية تبدو وكأنها غير موجودة.

2- ان المشاريع العامة عادة تاتي بناءا على طلب المانحين او البنك الدولي وذلك مثل مشروع معهد الخضوري اما باقي المشاريع، فالطلب عليها محلي أي من الشركات الخاصة، وهذا بدوره يظهر عدم وجود استراتيجية للتنمية ممولة محليا أي ان المشاريع المنجزة هي عشوائية وبنائا على حاجة الشركات الخاصة.

3- وبالعودة الى عملية تقييم الاثر البيئي فقد اظهرت الدراسات المنجزة من قبل مؤسسة معالم ان هذه الدراسات عملت خلال فترة ال 1995-1999، واعتمدت في التقييم على وصف المشروع وذلك بعد التقديم ثم تعريف المشروع ووصف طبيعة عمله؛ وكذلك موقع المشروع والظروف الفيزيائية المحيطة من حيث درجة الحرارة، والمناخ، والرياح، والأمطار، والرطوبة، ومن التأثير البيئي على المصادر الطبيعية والحيوانات البرية والكائنات الحية، وتأثيرات الضجيج الناجمة عن بدء المشروع ومعدله، ويختتم التقرير بالتوصيات التي غالبا ما تتحدث عن الحماية لعناصر البيئة من التلوث بدون التطرق الى الادارة البيئية او التدقيق البيئي او المراقبة والمتابعة، وهذا ايضا كان قبل اعتماد سياسة تقييم الأثر الفلسطينية.

4- ان عمليات تقييم الاثر البيئية والدراسات التي انجزت في الاعوام 2000-2005 بدأت باستخدام عناوين جديدة وبنود تقييم جديدة حيث بدء بدراسة المجال والتخيل وتفصيل المشاريع بين ما يحتاج الى تقييم بيئي اولي او الى دراسة تقييم أثر بيئي، ومن ثم أدخلت الإجراءات التخفيفية إذا كانت السلبية المتوقعة للمشروع، وذلك لاستمرار إتمام إنجاز المشاريع، لأن هدف التقييم البيئي هو ليس وقف المشاريع، بل التخفيف من آثارها السلبية ومن تأثيراتها على المصادر الطبيعية، وعلى العناصر البيئية، كما اضيف الى عملية التقييم خطة للمراقبة والمتابعة وبدء باعتماد شروط مرجعية حددت من قبل سلطة جودة البيئة، وكذلك شروط للترخيص والسلامة العامة وإن كانت شكلية.

5- ظهر لنا أيضاً أن تقييم الأثر البيئي الذي قامت به معالم، أضاف استخدام جداول وخرائط وملاحق، وكذلك خطة واسعة للتدقيق البيئي والمراقبة.

ثانياً: المؤسسة التالية التي أنجزت دراسات تقييم الأثر البيئي: هي مكتب عماد الخطيب ومقره القدس، وهذه الدراسات موضحة في الملحق رقم (8).

لم يتسن للباحث الاطلاع على الدراسات التي أعدت من قبل مكاتب اخرى، وبالتالي يصعب التعليق على تطور منهجية الدراسة، إلا أنه من الواضح أن معظم الدراسات تمت بعد عام 2000 وأن معظمها انحصر في دراسة محطات الغاز.

6-4 الموافقات البيئية الصادرة من قبل سلطة جودة البيئة في محافظات الضفة الغربية

دراسات تقييم الاثر البيئي التي تم اعتمادها والموافقة عليها من قبل مكاتب سلطة جودة البيئة قامت مكاتب سلطة جودة البيئة بانجاز العديد من دراسات تقييم الاثر البيئي، وذلك ضمن المواصفات التي تعتمدها وهذه الدراسات موزعة على المكاتب في كل من مناطق ومحافظات الضفة الغربية، كما يتضح من الملحق (9).

6-5 تحليل وتصنيف هذه الموافقات والمشاريع

بالإشارة الي عملية جمع المعلومات المتعلقة بالمشاريع والموافقات البيئية التي تم إحصاءها، فلا بد من التوضيح حول أنواع هذه الدراسات، وأعدادها ويمكن تصنيفها ضمن الجداول (48-54) التالية:

جدول رقم 48. أنواع وأعداد دراسات تقييم الأثر البيئي ودراسات تقييم أثر بيئي أولي في محافظات بيت لحم والخليل

نوع الدراسة	أعدادها	تقييم أثر بيئي أولي	تقييم الأثر البيئي
كسارات	6	3	3
صناعة	10	4	6
تجارة	7	6	1
خدمات	3	3	-

الجدول رقم 49. دراسات تقييم أولي ودراسات تقييم الأثر البيئي الشامل في محافظة جنين

نوع الدراسة	أعدادها	تقييم أثر بيئي أولي	تقييم الأثر البيئي
كسارات	11	8	3
صناعة	5	4	1
تجارة	2	2	-
خدمات	-	-	-

جدول رقم 50. أعداد وأنواع دراسات تقييم الأثر البيئي الشامل والاولي التي تمت في مكتب

سلطة جودة البيئة

نوع الدراسة	اعدادها	تقييم أثر بيئي أولي	تقييم الأثر البيئي
كسارات	5	4	1
صناعة	8	6	2
تجارة	-	-	-
خدمات	2	-	2

جدول رقم 51. انواع واعداد الدراسات الشاملة والاولية في محافظة رام الله

نوع الدراسة	اعدادها	تقييم أثر بيئي أولي	تقييم الأثر البيئي
كسارات	-	-	--
صناعة	8	-	8
تجارة	5	2	3
خدمات	-	-	-

جدول رقم 52. انواع واعداد الدراسات الاولية والشاملة في محافظة طولكرم

نوع الدراسة	اعدادها	تقييم أثر بيئي أولي	تقييم الأثر البيئي
كسارات	-	-	-
صناعة	-	-	-
تجارة	2	-	2
خدمات	-	-	-

جدول رقم 53. أنواع واعداد الدراسات الاولية والشاملة في مكتب سلطة جودة البيئة الرئيسي

نوع الدراسة	اعدادها	تقييم أثر بيئي أولي	تقييم الأثر البيئي
كسارات	5	-	5
صناعة	3	2	1
تجارة	3	2	1
خدمات	5	-	5

يلاحظ من خلال عدد المشاريع وطبيعتها في الجداول أعلاه أن الاهتمام المحلي منصب على الكسارات وخاصة في منطقة الشمال، وهناك اهتمام متزايد في المشاريع الصناعية في منطقة الجنوب والوسط، ويلاحظ أيضا ان جل الاهتمام المحلي منصب على المشاريع البسيطة (المشاريع الصغيرة) والتي تدر دخلا فوريا، ويلاحظ ايضا ان الاهتمام بمشاريع الخدمات او المشاريع الوطنية ليست بالمستوى المطلوب. الجدول 54 يبين توزيع المشاريع بين تطويرية او خدماتية او تجارية.

جدول رقم 54. عملية توزيع المشاريع بين تطويرية او خدماتية او تجارية

المحافظة	تطويرية	تطويرية	خدماتية	تجارية
-	صناعة	كسارات	خدمات	تجارة
الخليل	11	6	3	7
جنين	5	11	-	2
نابلس	8	5	-	2
رام الله	8	-	-	4
طولكرم	-	-	-	2
المركز الرئيسي	3	6	5	3

6-6 تصور اولي للمنهجية المقترحة

حيث ان السلطة الوطنية الفلسطينية سعت من خلال اعتمادها لسياسة التقييم البيئي الى تحقيق التنمية المستدامة والتي من خلالها يمكن تحسين جودة البيئة، والمحافظة على نوعيتها وتعمل من خلال ذلك الى تشجيع التطور الاقتصادي والاجتماعي إلا أن التقييم والسياسة من الناحية النظرية والعملية واجهتها العديد من العوامل والمعطيات التي اظهرت ضعف هذه السياسة من الناحيتين النظرية والعملية حيث تم رصد العديد من نقاط الضعف في هذه السياسة، وهذه الملاحظات تم اكتشافها ومعرفتها من خلال المقابلات التي اجريت مع كل من المكاتب الاستشارية وموظفي القطاع العام والخاص والعديد من العاملين في مجال البيئة وهي:

1- ان سياسة تقييم الاثر البيئي الفلسطينية انجزت بالتعاون مع الكنديين فهي لم تتبع من الحاجة الحقيقية المطلوبة فلسطينيا حيث لم تتم الممارسة العملية لها ميدانيا الا بناءً على

طلب المانحين وهي من الناحية النظرية تقع بين سياسات الدول النامية والدول الصناعية،
علماً ان الدول الصناعية تتابع سياسة تقييم الاثر البيئي على انها جزء مهم واساسي من
عملية اقامة المشاريع الصناعية وليست مجرد عملية شكلية المطلوب منها اجراءات نظرية
فقط.

2- من خلال المراجعات الميدانية تم استيضاح ان سياسة التقييم البيئي الفلسطينية واجهت
العديد من الصعوبات الميدانية، نتيجة خضوع الاراضي الفلسطينية للاحتلال الصهيوني
حيث لم يتم السماح باقامة العديد من المشاريع او استكمال اقامة البعض منها وخاصة
التطويرية وذلك بوقوعها في مناطق تخضع عمليا للاشراف الاسرائيلي وذلك بناءً على
اتفاقية السلام التي تقسم الوطن الى ثلاثة اجزاء A, B, C, والمنطقة C تخضع ضمن
منطقة النفوذ الصهيونية مما يرجح عدم وجود بدائل لاقامة المشاريع.

3- من خلال المراجعة الميدانية والنظرية ايضا للسياسة البيئية اتضح ان السياسة عالجت
المشاريع المطلوب اعداد تقييم اثر بيئي لها من خلال ملحق رقم 1 وان هذه المشاريع
يجب ان تخضع لتقييم اثر بيئي اجباري ولكن بدون توضيح طبيعة هذه المشاريع من
حيث:

أ- ان المطلوب اجراؤه تقييم اثر بيئي اولي او تقييم اثر بيئي شامل.

ب- لم يتم توضيح عملية التنخيل وهي العملية المطلوب انجازها قبل الشروع في انجاز
دراسة تقييم الاثر البيئي.

ج- عدم وجود دليل استرشادي وبياني يوضح المعلومات العامة والمسبقة ويشكل اساس
فلسطيني للمخاطر التي قد تتجم عن اقامة هذه المشاريع وآلية علاج لهذه المخاطر مما يسهل
ويقلل من الوقت والجهد المطلوب.

د- الفترات الزمنية المعطاة لا تتوافق مع المطلوب للمشاريع الوطنية او مشاريع البنية التحتية
التي تتطلب دراستها اجراء تقييم بيئي استراتيجي.

4- المشاركة الاجتماعية او المجتمعية ذكرت في السياسة الفلسطينية على انه يجب الرجوع الى الجهات المشاركة حيث انه لم يتم التوضيح الآتي:

أ- من هي الجهات المتأثرة بالمشروع؟ هل هم المواطنون الذين يقطنون في المناطق القريبة او المجتمعات البيئية المحيطة او المناطق التراثية والحضرية او البيئة الفيزيائية او البيئة الاجتماعية او التأثير الاقتصادي على العاملين او المحيطين بالمشروع.

ب- لم يتم التعرض الى المنظمات غير الحكومية (NGOs) التي لها باع طويل في تقديم المعلومات او دراسة الاثار او تقدير التاثر الاجتماعي بالمشروع او بالطريقة التي يحاكي بها المجتمع.

ج- لم يتم وضع الية توعية وطريقة علمية واعلامية لتوضيح المخاطر الحقيقية لاقامة جزء من هذه المشاريع او السماع للناس المتأثرين بالمشاريع أو الى زيادة مدى الاهتمام الشعبي بالمخاطر البيئية الناجمة او الاستناد الى الانتقاد الجماهيري بعد اقامة المشاريع في حال ظهور حالات مرضية او اختفاء لبعض المجتمعات البيئية التي تتواجد في المناطق المحيطة، وهذا بدوره يسهل عملية المراقبة والتدقيق لوقف مثلا مثل هذه المشاريع حتى بعد اقامتها.

د- لم يتم التطرق الى المشاركة المجتمعية فيما بعد اقامة المشاريع، علماً بأنه تبين من خلال المتابعة ان المشاركة المجتمعية مطلوبة قبل اقامة المشاريع وخلال اقامة هذه المشاريع وبعد اتمام اقامتها وبعد ظهور العديد من الملاحظات البيئية بعد البدء في العمل بها.

5- عملية المتابعة للمشاريع والتدقيق: لوحظ من خلال المراجعات الميدانية انها قد لا تكون موجودة مع انه يتطلب تقديم خطة للمراقبة والتدقيق ويتم العمل عليها الا انه لا يتم المتابعة لها بعد انجاز المشاريع.

6- من خلال المتابعة الميدانية ايضا لوحظ غياب وزارة الاقتصاد الوطني علما بان لها دور وطني بارز وشامل وملازم لوزارة الصناعة من حيث دراسة المردود الاقتصادي والحاجة لاقامة من مثل هذه المشاريع.

وبناءً على هذه الملاحظات السالفة الذكر، فلا بد من التوضيح ان هناك حاجة لتقديم المعلومات التي من خلالها نستطيع الوصول الى منهجية وطنية فلسطينية تستطيع وضع الحلول الملائمة للانتقادات الملاحظة على المنهجية المتبعة حالياً والتي يمكن ان توفر ارضية وانطلاق لتقييم اثر بيئي فلسطيني يناسب ويلازم التطور الاقتصادي والاجتماعي، ويقلل من المخاطر البيئية المتوقعة والتي من خلالها لا نسعى الى التأثير على المشاريع بوقفها، بل نسعى الى تطوير عمل هذه المشاريع بما يحل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية ويقلل من التأثيرات البيئية السلبية على الصحة وعلى الكائنات الحية التي تشكل رصيذاً بيئياً ووطنياً، وعلى المصادر الطبيعية من الماء والهواء والتربة وكذلك وقف الاستنزاف اليومي للخيرات والمصادر الطبيعية الفلسطينية حيث تقوم سلطات الاحتلال وبشكل يومي في سرقة المياه الفلسطينية وفي تلويث هذه المصادر حيث تم نقل كافة المناطق الصناعية الصهيونية من مناطق 48 الى مناطق السكن الفلسطيني الحالية، ساعة من خلال ذلك الى نقل الاضرار البيئية الناجمة عن هذه الصناعات، وتقريبها لكي تصيب الانسان الفلسطيني، حيث قامت سلطات الاحتلال بنقل صناعات الجلود والدهانات والصناعات الكيماوية السامة الى مناطق السلطة الوطنية، والتخلص من النفايات السامة لهذه المصانع في البيئة الفلسطينية في الاودية ومنابع المياه، وهذا يظهر الحاجة الماسة الى جدوى سياسة تقييم اثر بيئي فلسطينية تساعد الانسان الفلسطيني في اقامة مشاريعه الوطنية والخاصة في الوقت الذي يحافظ به على مصادره الطبيعية وان لا يكون مجرد اداة يتم من خلالها التخلص من النفايات السامة والمشاريع السامة التي ضررها اكثر من نفعها، حيث تقوم سلطات الاحتلال من التخلص من هذه المشاريع بمسميات فلسطينية وبأيدي فلسطينية، مستغلين عدم المتابعة والملاحقة وعدم وجود أداة فلسطينية تنفيذية تمنع إقامة مثل هذه المشاريع دون القيام بتقييم اثر بيئي فلسطيني يقلل من مخاطر هذه المشاريع ويضع الحلول المناسبة للمحافظة على البيئة الفلسطينية ويوفر التنمية المستدامة للشعب الفلسطيني.

ان وضع الخطوط العريضة للمنهجية الفلسطينية ينسجم مع الطروحات والانتقادات التي تم جمعها حول نقاط ضعف المنهجية، وهذه النقاط التي ورد ذكرها في البداية سيقوم الباحث بتوضيحها وهي:

أ- عملية التنخيل: إن عملية التنخيل للمشاريع هي عملية يتم من خلالها تحديد الحاجة الى اجراء تقييم اثر بيئي شامل او تقييم بيئي اولي، وهذه العملية يتم العمل من خلالها حسب نوعية المشروع المطروح او المنوي اقامته تبعاً للأنشطة المتوقعة للمشروع وكمية انتاجه مثلاً او حجم المشروع0

وحسب السياسة الفلسطينية، هناك ملحق واحد فقط يسرد المشاريع التي يجب اجراء تقييم اثر بيئي لها ولكن بدون تفصيل لا للمشاريع المذكورة ولا لباقي المشاريع من حيث الحاجة لاجراء تقييم اثر بيئي اولي او اجراء تقييم اثر بيئي شامل، وهناك ذكر اخر لبعض مشاريع البنية التحتية، وهي ايضا بدون تفصيل وهذه تحتاج الى تقييم اثر بيئي استراتيجي. ومن هنا يبدأ التفكير في عملية الوصول الى توضيح وتفصيل المشاريع بعد الاطلاع على اليات تقييم الاثر البيئي عربياً او دولياً من اجل الاستفادة من الخبرات السابقة والحالية، علماً بان الآلية الفلسطينية هي عملية غضة، وبحاجة الى تطوير وعمل دؤوب ومتواصل لكي تصبح اكثر مناسبة واكثر عمقاً، ومن هذا المنطلق نطرح تفصيلاً للمشاريع يعتمد على:

- طبيعة هذه الأنشطة.
- كمية انتاج هذه المشاريع.
- حجم هذه المشاريع وفي حال لم يضع التطبيق حدود لها تؤخذ كافة الاحجام.

وعلى هذه الاسس يتم تفصيل هذه المشاريع الى:

أ- مشاريع يجب اجراء تقييم اثر بيئي شامل وتفصيلي لها

ب- المشروعات التي يجب اجراء تقييم اثر بيئي اولي او مبدئي لها

ج. المشاريع والمنشآت التي لا تحتاج إلى تقييم أثر بيئي.

هذا وقد اورد المرجع⁽¹⁾ أمثلة تفصيلية لمشاريع ضمن التقسيم أعلاه كما هو في الملحق 12.

3- المتابعة والتدقيق: وتعتبر المتابعة والتدقيق من الأساسيات التي يجب العمل على توضيحها والعمل على تطبيقها في عملية تطوير سياسة تقييم الأثر البيئي الفلسطينية، ويجب ان تتم المتابعة والتدقيق من اللحظة الاولى لتقديم طلب الحصول على موافقة تقييم الأثر البيئي، وتتبع أهمية عملية المتابعة في الالتزام بالطلبات التي تطلبها سلطة جودة البيئة أيضا بعد منح المشاريع الموافقة البيئية في متابعة الاجراءات التخفيفية المطلوبة، لتقليل الأضرار، وكذلك في اكتشاف الأثار البيئية الغير متوقعة او الفجائية، والتي قد يكون لها ضرر واضح على البيئي وعلى الكائنات والمجتمعات البيئية المحيطة، والتي تستلزم وقف مثل هذه المشاريع حتى تتم اتخاذ الاجراءات التخفيفية الطارئة او الالتزام بالمطلوب. ومن القضايا المهمة في عملية منح الموافقات هو توقيع والتزام صاحب المشروع على القرار بوقف المشروع أو الإبلاغ عن أية نتائج جانبية، وأن يتم وقف العمل بالمشروع فوراً وبدون ملاحظة في حالة عدم التزامه بالتعليمات أو عدم إبلاغه عن أية آثار جانبية تضر بالبيئة، وسيتم العمل على وضع آلية او خطة للمراقبة البيئية تتمثل في الآتي:

1- الالتزام اولا بالشروط المرجعية المعتمدة من الوزارة او السلطة المعنية مع الاستمرار في مراقبة تطبيق هذه الشروط.

2- استحداث فرع وزاري خاص تقوم على عاتقه المراقبة والمتابعة واتخاذ الاجراءات المناسبة، وان يكون العاملين في هذا المجال من المختصين في تحديد الأثار ومخاطرها على صحة الكائنات الحية وكذلك على المصادر الطبيعية، ووقف عملية استنزافها وان يوضع تحت تصرفهم آلية قانونية او شرطة بيئية وتمتلك امكانيات تنفيذية.

(1) وزارة الدولة لشؤون البيئة المصري، جهاز شؤون البيئة: إجراءات تقييم الأثر البيئي للمشروعات الجديدة.- القاهرة: مصر.

3- يجب ان تمتلك السياسة خطة واضحة للمراقبة وهذه الخطة، عادة ما تكون مشتركة في اجرائاتها للحماية العامة تبعا للمشروع المنوي اقامته، وبناءً على ذلك سنقوم بطرح الية للمراقبة لمشروع محطة غاز على ان تكون أساس تنطلق منه خطة المراقبة لضمان تطبيق الاجراءات البيئية المقترحة، وتهدف الخطة الى الحفاظ على عناصر البيئة المختلفة، ومنع تدهورها، وفي نفس الوقت تعزيز الآثار الإيجابية، بما يساهم في تنمية البيئة وتطورها تتضمن الخطة عدة مستويات و عدة مراحل، أما المستويات فهي:

أ- المستوى الذاتي: ويعني التزام اصحاب المشروع بتطبيق الإجراءات البيئية المقترحة ومتطلبات السلامة.

ب- المستوى الرسمي: ويعني مراقبة الهيئات الرسمية لأصحاب المشروع بتطبيق الإجراءات البيئية والادارية، وإجراء الفحوصات والمراقبة على عناصر البيئة المختلفة، بما يكفل المحافظة عليها وعدم إلحاق الأذى بها.

أما مراحل خطة المراقبة فهي:

أ- مرحلة الإنشاء: مراقبة تطبيق الاجراءات المطلوبة لدى تركيب الآلات والمعدات وإعداد الأرض وغيرها.

ب- مرحلة التشغيل: مراقبة تطبيق الاجراءات التخفيفية المطلوبة لمنع انبعاث الملوثات او التأثير السلبي على البيئة مع تعزيز الآثار الايجابية. وهذه الخطة موضحة بالملحق رقم (10).

ج- المشاركة المجتمعية: وهي إحدى البنود الأساسية لعملية تطوير المنهجية، وهذا بدوره يؤكد الاهمية التي تتبع منها اهمية المشاركة المجتمعية في عملية تطوير وتحسين عمل واداء بناء واقامة المشاريع، وقد تم التعرض للمشاركة الجماهيرية بشيء من الاسهاب في الفصل الخامس.

الفصل السابع

النتائج والتوصيات العامة

الفصل السابع

النتائج والتوصيات العامة

- 1- العمل على بناء مؤسسة قادرة على تنفيذ السياسة ومركز أبحاث قادر على اكتشاف الآثار التراكمية للآثار البيئية، وكذلك العمل على استحداث مركز بيانات او مركز استراتيجي علمي وبيئي تابع لقسم تقييم الاثر البيئي، إضافة الى توسيع العمل من خلال القسم، بحيث يكون قادر على تنظيم العمل من خلال اضافة عدد من المختصين في مجال تقييم الاثر البيئي.
- 2- اعتماد الموافقة البيئية اساس لترخيص المشاريع البيئية، وان تتم المتابعة والتفتيش من خلال استحداث دائرة للتفتيش والمتابعة وسحب التراخيص من المؤسسات التي لا تلتزم بالكشف عن الاخطار اذا لزم الامر، حتى الالتزام بالشروط التخفيفية للآثار.
- 3- استحداث لائحة تنفيذية للقانون الفلسطيني، بالاضافة الى نصوص توضيحية، وكذلك استحداث شرطة بيئية مهمتها المتابعة والتنفيذ.
- 4- وضع آلية ومعايير مهنية يتم من خلالها ترخيص المكاتب الاستشارية العاملة في مجال تقييم الآثار البيئية، مثلا الزامها بتوظيف متخصصين في تقييم البيئي.
- 5- اعتماد المشاركة الاجتماعية الحقيقية اساس من الاسس التي تقوم على سياسة تقييم الاثر البيئي.
- 6- اعتماد دائرة اعلامية يكون دورها توضيح المخاطر التوضيحية الحقيقية لاقامة جزء من هذه المشاريع وخلق حالة من الوعي الجماهيري، وزيادة الاهتمام الشعبي في حالة ظهور مخاطر فجائية او تراكمية.
- 7- استخدام اسلوب القياس على المشاريع المتشابهة، وكذلك العمل على وضع لائحة واحدة للمواصفات، شريطة الالتزام بها، وكذلك إلزام الشركاء المانحين بالمواصفات الفلسطينية للتقليل من الوقت والجهد وللتقليل من محاولة الالتفاف على سلطة جودة البيئة.

المراجع

فهرس المراجع العربية

اشتية، محمد سليم، وحمد، علي خليل، وأبو جاموس، رنا: دليل الباحث العربي في كتابة البحث. مطبعة الحاسوب العربي- نابلس: فلسطين. 2000.

اشتية، محمد سليم، وحمد، علي خليل: حماية البيئة الفلسطينية. مركز الحاسوب العربي، نابلس: فلسطين. 1995.

الحو، ماجد راغب: قانون حماية البيئة في ضوء الشريعة. دار المطبوعات الجامعية، كلية الحقوق، جامعة الاسكندرية: مصر. 2002.

سعد، سامية جلال: المنظمة العربية للتنمية الادارية (بحوث ودراسات). المنظمة العربية للتنمية الادارية، القاهرة: مصر. 2005.

شفيق، محمد. البحث العلمي. المكتب الجامعي الجديد، الاسكندرية: مصر. 1996.

صالح، نادية حمدي: الادارة البيئية المبادئ والممارسات. المنظمة العربية للنشر والتوزيع. 2003.

طاحون، زكريا، تقديم: القصاص، محمد: إدارة البيئة نحو الانتاج الانظف. جمعية المكتب العربي للبحوث البيئية. القاهرة: مصر. 2005.

عباس، محمد صلاح الدين: نظم إدارة البيئة والموصفات القياسية العالمية ايزو 14000. دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، القاهرة: مصر. 1998.

العزاوي، محمد عبد الوهاب: جامعة بغداد - الطبعة الأولى، دار وائل للنشر. عمان: الأردن. 2002.

غرايبة، سامح، الفرحان، يحيى: المدخل الى العلوم البيئية. طبعة منقحة. دار الشروق للنشر والتوزيع،-عمان: الأردن. 2002.

المغربي، كامل محمد: الإدارة البيئية والسياسة العامة. مكتبة بغداد للنشر والتوزيع، عمان: الأردن. 1994.

المليجي، أسامة، علي، عبد العزيز علي: الأيزو 14000 نظام الادارة البيئية. الشركة العربية للإعلام العلمي (شعاع). 1999.

برنامج الامم المتحدة للبيئة. قسم التكنولوجيا والصناعة والاقتصاد فرع التجارة والاقتصاد. تقييم الاثار البيئية كتيب التدريب. الطبعة الثانية. 2002.

سلسلة الدراسات الفنية الصادرة عن البنك الدولي: المرجع الاساسي للتقييم البيئي. المجلد الاول، السياسات والاجراءات الوقائية المشتركة بين القطاعات. دراسة 139 البنك الدولي. واشنطن العاصمة: الولايات المتحدة الأمريكية.

سلطة جودة البيئة: مسودة قانون البيئة الفلسطينية. رام الله: فلسطين. 1999.

سياسة تقييم الاثر البيئي الأردنية، نظام حماية البيئة في منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة لسنة 2001.

وزارة الدولة لشؤون البيئة المصري، جهاز شؤون البيئة: إجراءات تقييم الاثر البيئي للمشروعات الجديدة. - القاهرة: مصر.

مؤسسة الأرض والمياه للخدمات والدراسات القانونية: وقائع اليوم الدراسي حول البيئة. القدس: فلسطين. آيار، 1992.

وزارة التخطيط والتعاون الدولي: التخطيط الاقليمي لمحافظة الضفة الغربية. رام الله: فلسطين. كانون أول، 1998.

وزارة شؤون البيئة: سياسة تقييم الاثر البيئي الفلسطينية. رام الله: فلسطين. نيسان، 2000.

وزارة شؤون البيئة: الاستراتيجية البيئية الفلسطينية. رام الله: فلسطين. 2001.

Alan Giplin (1995). Environmental Impact Assessment (part one)
Cambridge University Press. 1997.

An Foras Forbartha (1986). EEC Directive on Environmental Assessment,
Dublin.

Carson R. (1962). Silent Spring Houghton- Mifflin, USA.

Guideline for Environmental Impact Assessment in International
Development Cooperation, July 1998-Sida, (Swedish International
Development Cooperation Agency), Department for Natural
Resources and the Environment.

Hussein Abaza (Dtie-etb, Uneb) Ron Bisset (BMT Cardah Limited) Barry
Sadler (UNDP Adviser). (2004) EIA & Strategic EA; Towards &
Integrated Approach.

Khemtp ,King Hussein Environmental Manegment Training
Program, Public Participation in Environmental Impact Assessment.

Larry W. Canter. (1996). E.I.A- Second Edition. University of Oklahoma-
McGraw-Hill, Inc.

United Nations Environmental Programme (UNDP) Studies of EIA Practice
in Developing Countries, Edited by: Mary Mccube & Barry
Sadler.

الملاحق

الملحق الأول: استبانة الدراسة الرئيسية

الملحق الثاني: الاستبانة الثانية.

الملحق الثالث: كتاب الجامعة.

الملحق الرابع: الشروط المرجعية.

الملحق الخامس: جداول التحليل الإحصائي.

الملحق السادس: المكاتب الاستشارية التي تم جمع المعلومات من خلالها.

الملحق السابع: المكاتب الاستشارية التي تقوم بإجراء عملية تقييم الأثر البيئي.

الملحق الثامن: دراسات تقييم الأثر البيئي التي قامت بها المجموعة العالمية للهندسة والأستشارات (معالم).

الملحق التاسع: دراسات تقييم الأثر البيئي التي قام بها الدكتور عماد الخطيب.

الملحق العاشر: الموافقات البيئية التي تمت من قبل مكاتب سلطة البيئة في مختلف محافظات الضفة الغربية.

الملحق الحادي عشر: خطة مراقبة تطبيق الإجراءات التخفيفية المطلوبة لمنع انبعاث الملوثات أو التأثير السلبي على البيئة مع تعزيز الآثار الإيجابية.

الملحق الثاني عشر: قائمة المشاريع التفصيلية لعملية التخيل حسب حجم المشاريع وطبيعة الأنشطة وكمية الإنتاج.

ملحق رقم 1. الإستمارة

الإخوة والأخوات الأعزاء، نشكر لكم تعاونكم على المشاركة في تعبئة هذه الإستمارة حول إجراءات تقييم الأثر البيئي للمشاريع البيئية في منطقتكم، حيث أن هذه الإستمارة هي جزء من رسالة الماجستير، بعنوان "إستراتيجية التقييم البيئي في فلسطين"، والتي يقوم بها الطالب "رياض حامد" من جامعة النجاح الوطنية/ نابلس.

كل المعلومات التي تدلون بها هي لأغراض البحث العلمي فقط، والباحث يتحمل المسؤولية القانونية أمام القضاء عن تسريب لأية معلومات شخصية حول إدلائكم.

الطالب

رياض حامد

رقم الإستمارة

معلومات شخصية:

1.الجنس 1.ذكر 2.أنثى

2.العمر: 1.أقل من 20 سنة 2. 20-30 سنة 3. 30-40 سنة 4. 40 سنة فأكثر

3.المستوى التعليمي: 1.أقل من ثانوي 2.معهد 3. جامعي 4. دراسات عليا

4.مكان السكن: 1.قرية 2.مدينة 3.مخيم

5.هل أنت من منطقة 1.شمال الضفة 2.وسط الضفة 3.جنوب الضفة

6.العمل (مالك قطاع خاص ، عامل قطاع خاص، عامل قطاع عام، موظف في قطاع خاص، موظف في قطاع عام، عاطل عن العمل، غير ذلك حدد.....)

7.هل يوجد بالقرب من مكان سكنك مشاريع تعتقد أنها تضر بالبيئة: 1.نعم 2.لا

8.إذا كان نعم حدد هذه الصناعات

9.هل سبق وأن سمعت عن التقييم البيئي للمشاريع: 1.نعم 2.لا

10.إذا كان نعم، فهل سبق وأن استشارك أحد في تقييم هذا الأثر: 1.نعم 2.لا

11.إذا كان نعم، فمن هذه الجهة التي أجرت التقييم البيئي:

1.السلطة 2.الجهة المنشأة للمشروع 3.جهة خاصة 4.أحد أفراد المجتمع المحلي 5.غير ذلك

هنالك أسباب وأهداف لمشاركة المجتمع المحلي في تقييم الأثر البيئي للمنشأة الصناعية، كيف ترى هذه الأسباب والأهداف من وجهة نظرك:

لا أوافق بشدة	لا أوافق	لا أعرف	أوافق	أوافق بشدة	الأسباب والأهداف
					1.اطلاع الأطراف المؤثرة
					2.عرض وجهات النظر،والإهتمامات،والقيم
					3.تحقيق الحد الأقصى من الفوائد
					4.التأثير على تصميم المشروع
					5.الحصول على معرفة محلية
					6.زيادة الثقة العامة
					7.شفافية ومساءلة أفضل في عملية صنع القرار
					تضاربا أقل
كيف يجب أن تكون مستويات المشاركة المجتمعية:					
					الإطلاع
					تدقق في اتجاه واحد من المستثمر الى الجمهور
					التشاور
					تدقق معلومات مزدوج الإتجاه، وإتاحة الفرص لتبادل المعلومات
					المشاركة
					التفاعل مع العامة
					التفاوض
					المناقشة وجها لوجه
من هم الأطراف المؤثرون في التقييم:					
					الأفراد المحليين المتأثرون بالمشروع
					المؤيدون والمنتفعون من المشروع
					الوكالات الحكومية
					المنظمات غير الحكومية
					آخرون، مثل المانحين، القطاع الخاص، الأكاديميين
ان عملية تقييم الآثار البيئية للمشاريع:					
					1.يجب أن تشمل جميع الأطراف
					2.مفهومة وواضحة الخطوات
					3.تركز على المشاكل الرئيسية الخاصة بالمشروع

لا أوافق بشدة	لا أوافق	لا أعرف	أوافق	أوافق بشدة	الأسباب والأهداف
					4. يتم إعدادها بدون تحيز أي طرف دون الآخر
					5. متجاوبة مع متطلبات جميع الأطراف ومداخلات المشروع
					6. هي عملية بناء ثقة بين الأطراف
في أي المراحل يجب أن تكون المشاركة الجماهيرية في تقييم الآثار البيئية:					
					1. الفحص: الحاجة الى تقييم الآثار البيئية وتحديد مستواها
					2. دراسة النطاق: المشاكل والبدائل المقرر دراستها
					3. تحليل الآثار: تطوير الخيارات، وتقديم الآثار وتخفيفها
					4. الإستعراض: التعليق والرد على التقرير المعروض
					5. التنفيذ والرصد: تنفيذ المشروع ورصده
من مبادئ تطبيق تقنية المشاركة الجماهيرية الناجحة:					
					توفير المعلومات اللازمة بصورة كافية
					إتاحة فترة زمنية كافية للقراءة والمناقشة
					إتاحة فترة زمنية كافية لإستعراض الآراء
					توفير الفرص المناسبة والوسائل لمشاركة جميع الأطراف
					توفير الردود على المسائل/ المشكلات المثارة
					اعتبار التعليقات العامة كمدخل للدراسة
					اختيار أماكن وأوقات تنظيم الأحداث بما يتناسب مع الأطراف المؤثرة
ما هي العوامل الأكثر تأثيرا في فعالية المشاركة الجماهيرية في التقييم البيئي حسب وجهة نظرك:					
					1. الفقر
					2. الأوضاع الريفية
					3. الأمية
					4. القيم الثقافية/ القيم المحلية
					5. اللغات
					6. النظم التشريعية الغالبة على النظم التقليدية
					7. سيطرة الجماعات المهمة

لا أوافق بشدة	لا أوافق	لا أعرف	أوافق	أوافق بشدة	الأسباب والأهداف
					8. درجة سرية المشروع
					إذا كنت قد شاركت في تقييم أثر بيئي لمشروع صناعي، كيف كانت المشاركة المجتمعية:
					1. هل تم اشراك جميع الأطراف المؤثرة
					2. هل تم فتح قنوات اتصال مع المجتمع المحلي
					3. هل تم الى اهتمامات ومصالح الأشخاص المتأثرين
					4. هل تم معاملة الأفراد بأمانة وإنصاف
					5. هل طلب منك أن تكون متعاطفا ومتعاوننا
					6. هل تم التطرق الى التخفيف من الآثار البيئية السلبية
					7. هل تم التطرق الى التعويض عن الأضرار البيئية إذا وجدت
					8. هل تم الإقرار بالإهتمامات وتوفير دورة المعلومات
					من وجهة نظرك، ما هي الأسباب الشائعة لتفادي المشاركة الجماهيرية:
					1. سابق لأوانه
					2. سوف تستغرق وقتا طويلا وتتكلف كثيرا جدا
					3. سوف تثير المعارضة
					4. سوف نستمتع فقط الى من لهم القدرة على البيان
					5. سوف تثير التطلعات
					6. الأفراد لن تعي الموضوع

أي ملاحظات تحب أن تضيفها

انتهت الإستمارة ونشكر لكم حسن تعاونكم

1- اسم المكتب

2- طبيعة عمل المكتب 1. استشاري هندسي 2. استشاري بيئي 3. بيئي 4. غير ذلك

3- عدد العاملين في المكتب

4- المؤهلات العلمية للعاملين

5- عدد سنوات الخبرة في التقييم البيئي

6- هل قامت المؤسسة بأي دراسة أثر بيئي 1. نعم 2. لا

7- كم عدد المشاريع التي قام بها مكتبكم في دراسة الأثر البيئي ()

8- أنواع هذه المشاريع 1. كسارة 2. مصنع باطون 3. محجر 4. غير ذلك

حدد

سنة منح التقييم

المؤسسة التي قدمت المشروع

9- من يمنح التراخيص للمصانع المقيمة بيئيا 1. الصحة 2. الحكم المحلي 3. سلطة جودة

البيئة 4. غيرها حدد

10- ما هي المشاكل التي تواجه مؤسساتكم في انجاز دراسات التقييم البيئي:

1.

2.

3.

4.

11- الإقتراحات التي ترغبون بإضافتها في آلية عمل المكاتب بخصوص التقييم البيئي

12- ما هي اقتراحاتكم حول تطوير المنهجية الخاصة بسلطة جودة البيئة:

- 1.
- 2.
- 3.
- 4.

13- المنهجية التي اتبعت في عملية تقييم الأثر البيئي للمشاريع المنجزة من قبلكم.
1. سلطة البيئة 2. البنك الدولي 3. أخرى حدد

14- هل هناك تأثير للوضع السياسي على منهجية التقييم
نعم لا

15- اذا كان يؤثر، ما هو نوع التأثير بنظركم

16- ما هي المواصفة المتبعة لديكم في تقييم الأثر البيئي

الباحث

ملحق رقم 3. تسهيل مهمة الباحث من جامعة النجاح الوطنية

An-Najah
National University
Deanship of Graduate Studies



جامعة
النجاح الوطنية
كلية الدراسات العليا

التاريخ : 2006/4/12

السيد المهندس محمود ابو شنب المحترم
سلطة جودة البيئة / رام الله

الموضوع : تسهيل مهمة الطالب / رياض حامد يوسف عامر (رقم تسجيل 10151193)

الطالب المذكور اعلاه هو احد طلبة الماجستير في جامعة النجاح الوطنية ، تخصص العلوم
البيئية في كلية الدراسات العليا، وهو بصدد اعداد الأطروحة الخاصة به، ويحتاج الى معلومات
واحصائيات خاصة دراسات تقييم الأثر البيئي لاستكمال دراسته والتي هي بعنوان :

(تطوير منهجية تقييم الأثر البيئي بما يتوافق مع حاجة المجتمع الفلسطيني التنموية والبيئية)

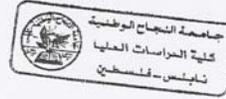
يرجى من حضرتكم تسهيل مهمته لجمع البيانات واثمام مشروع البحث.

شاكرين لكم حسن تعاونكم.

مع وافر الاحترام ،،،

منسق عمادة كلية الدراسات العليا

د. سائد الكونسي



فلسطين، نابلس، ص.ب.: 7، 707، هاتف: 7-2345113، 2345560 (09)(970) فاكسيل: (09)(970)2342907
Palestine, Nablus, P.O. Box: 7, 707, Tel. (970)(09)2340200, 2342901-3, Facsimile: (970)(09)2342907
Home Page: <http://www.najah.edu>, E-Mail: fgs@najah.edu

سلطة جودة البيئة

الشروط المرجعية

لتقييم الأثر البيئي

المشروع:

مقدم المشروع:

الإتصال "بالجهة المشرفة"

رقم المشسروع:

تاريخ شروط المرجعية:

1. المتطلبات العامة:

هذه الشروط المرجعية الخاصة بتقييم الأثر البيئي، تنطبق على المشروع المذكور أعلاه، كما هو موصوف في طلب مقدم المشروع، للحصول على الموافقة البيئية (نموذج الطلب) المرفقة بهذه الشروط المرجعية، كما هي موضحة في الملحق "ج".

إن أي تغييرات مهمة قد تطرأ على المشروع كما هو موضح في الطلب، ربما تتطلب تقديم شروط مرجعية جديدة، والحصول على موافقة سلطة جودة البيئة (السلطة)، قبل أن يتم النظر في الطلب.

وسيتم تنفيذ تطبيق الأثر البيئي بما ينسجم مع المتطلبات التي تحددها سياسة التقييم البيئي الفلسطيني.

وسيكون تقييم الأثر البيئي تقييماً تفصيلياً شاملاً للأثار البيئية التي قد تنجم عن المشروع، ويجب أن تتم خلال دراسات الجدوى الإقتصادية الأولية أو التفصيلية للمشروع.

سلطة جودة البيئة

الشروط المرجعية / تقييم أثر بيئي

مصنع روتس للأسفلت

لتقييم الأثر البيئي غرضان رئيسيان هما :

1. مساعدة الجهة المقدمة للمشروع على التخطيط للمشروع .

2. تزويد سلطة جودة البيئة بالمعلومات التي تحتاج إليها للنظر في المشروع ومنحه الموافقة البيئية .

سيركز تقييم الاثر البيئي على وصف التخطيط البيئي للمشروع، والمظاهر والخطوات التي تم اعتمادها، للتخفيف من الآثار السلبية وتحسين الآثار الايجابية . كما ستشتمل على تحليل دقيق لمدى خطورة ودرجة حدية الآثار المحتملة، خاصة بالنسبة للأفراد والمجتمعات المتأثرين مباشرة بالمشروع .

كذلك يجب ان يشتمل التقييم على خطة للإدارة البيئية .

يجب ان يكون تقرير تقييم الاثر البيئي وافيا، بحيث يقدم للسلطة المعلومات اللازمة من اجل :

1. منح الموافقة البيئية بشروط او بدون شروط .

2. تحديد التغييرات الواجب اجراؤها على المشروع، وكذلك الحاجة لتقييم بيئي اولي جديد، او

تقييم الآثار البيئية بشكل اكثر تفصيلا، وذلك قبل النظر في مسألة منح الموافقة البيئية .

2. آفاق التقييم :

سيركز تقييم الاثر البيئي على معالجة القضايا الرئيسية الهامة وذلك من اجل :

أ. تحسين تخطيط وتصميم المشروع.

ب. المجتمع المحلي.

ج. الوزارة لغرض الموافقة البيئية.

د. الجهات التي تمنح التراخيص، وذلك عند النظر في إصدار التراخيص المطلوبة لبدء المشروع.

يجب اعتبار العناصر البيئية الهامة عند عمل التقييم البيئي ويتم التأشير عليها بعلامة (*) في الملحق "أ" ، وسيتم مناقشة وتوضيح العناصر البيئية الهامة والقضايا الأخرى المتعلقة بها وذلك في الملحق "ب".

سيعمل تقييم الأثر البيئي على تقييم مدى انسجام المشروع مع السياسات والبرامج والخطط المتعلقة والخاصة باستخدام الأراضي على المستوى المحلي والإقليمي والوطني، وأية معايير قانونية ذات علاقة بها.

سيتم تحديد حدود المكان والزمن اللازم للتقييم البيئي، من أجل معالجة جميع الآثار المباشرة وغير المباشرة والمتراكمة والمؤثرة على عناصر البيئة الهامة، وكما هو مطلوب للتوضيح سيتم تقديم التعليمات أو التوجيهات الخاصة بالحدود المكانية والإطار الزمني للتقييم البيئي وذلك في الملحق "ب".

3. التخطيط البيئي:

تتوقع السلطة أن يساهم تقييم الأثر البيئي بشكل ايجابي وهام باتجاه تخطيط وتصميم المشروع، وأن يوثق تقرير تقييم الأثر البيئي كيفية دمج العوامل البيئية في عملية تخطيط المشاريع وتصميمها، وكذلك النتائج المترتبة عن ذلك، ويجب على صاحب المشروع أن يولي اهتماما خاصا الى ما يلزم من أجل:

- أ- الأخذ بالإعتبار البدائل عند تخطيط المشروع وتصميمه.
 - ب- تطوير ووضع خطة للإدارة البيئية.
- للمزيد من التوضيح في الملحق "ب" عرض مزيد من التعليمات الخاصة بدراسة البدائل وتطوير خطة للإدارة والمراقبة البيئية.

4. استشارة الجهات المشاركة:

عند دراسة تقييم الأثر البيئي، يتوجب على مقدم المشروع أن يستشير السلطات المحلية والإقليمية والوطنية الحكومية ذات الصلة، لضمان تحقيق اهتماماتهم ومتطلباتهم القانونية بشكل كاف في استراتيجية وتقرير وتقييم الأثر البيئي، وبدون حصر مجال هذه الإستشارات، فقد تم ادراج قائمة أولية بأسماء هذه السلطات في الملحق "ب" الخاص بشروط المرجعية. وتتم مناقشة المتطلبات المحددة للإستشارات لهذا المشروع وذلك في الملحق "ب".

5. الحد الأدنى لمتطلبات تقرير تقييم الأثر البيئي:

سيتم تقديم توجيهات مفصلة حول طريقة سير تقييم الأثر البيئي وعملية إعداد التقارير الخاصة بالتقييم البيئي، وذلك في الدليل الإرشادي Guidelines .

وعلى الأقل يجب أن يتضمن تقرير التقييم البيئي الآتي:

- أ- ملخص تنفيذي غير فني.
- ب- تمهيد للمشروع وصاحب المشروع واستراتيجية تقييم الأثر البيئي، والوضع البيئي القائم قبل إقامة المشروع.
- ت- موجز عن استشارات الجهات المشاركة حول المشروع.
- ث- وصف للتخطيط البيئي للمشروع لا سيما البدائل التي تم مناقشتها أو دراستها.
- ج- وصف للمشروع بما فيه تقديم التصميم والتكنولوجية المستخدمة ومظاهر الوقاية البيئية.
- ح- تقديم خراط مناسبة تبين موقع المشروع والطرق المؤدية اليه والبدائل الأخرى وتوفير الخدمات في إطار الموقع أو الطريق الأفضل.
- خ- تقييم الآثار المحتملة والهامة للمشروع والإجراءات التخفيفية.
- د- وضع خطة للمراقبة والإدارة البيئية.

ذ- تحديد أسماء ومسؤوليات الأشخاص الذين قاموا بإعداد تقييم الأثر البيئي.
يتوجب أن يشير تقرير تقييم الأثر البيئي أو الرسالة المرفقة عند التقديم بوضوح الى أي مدى تكون الجهة المتقدمة للمشروع:

أ- متوافقة مع محتويات التقرير.

ب- ملتزمة بتطبيق التخطيط البيئي، والتصميم، والتخفيف من الأضرار، والتعويض وإجراءات الإدارة الواردة في التقرير.

يجب على الجهة المتقدمة بالمشروع العلم أن تقييم الأثر البيئي سيتم مراجعته من قبل السلطة ومؤسسات أخرى تابعة للسلطة الوطنية الفلسطينية، مستخدمة المعايير القياسية الواردة في الدليل الإرشادي Guidelines، هذه المعايير للمراجعة التفصيلية المستخدمة في هذه الإجراءات، تمثل معايير الجودة التي تتوقع السلطة من الجهة المقدمة للمشروع أن تستوفيها في تقريرها للتقييم البيئي.

كذلك على الجهة المتقدمة بالمشروع العلم أنه في حالة فشل مسودة تقرير تقييم الأثر البيئي، أن يستوف الحد الأدنى في المتطلبات المحددة أعلاه، فلن يُقبل للمراجعة من قبل السلطة.

6. تقديم وفحص تقرير تقييم الأثر البيئي:

يجب على الجهة المتقدمة بالمشروع أن تقدم نسختين من مسودة تقرير تقييم الأثر البيئي الى مدير دائرة التقييم في السلطة في بيت لحم، وعند اقتناع السلطة أن مسودة التقرير تستوف الحد الأدنى من متطلبات التقرير، فعلى صاحب المشروع أن يقدم إثنا عشر نسخة عن التقرير، ليتم عمل المراجعة الفنية التفصيلية وفق الأسس الواردة في سياسة التقييم البيئي الفلسطينية.

كذلك يجب توفير نسخ من التقرير في الأماكن التالية:

-وزارة الإقتصاد الوطني.

-مجلس محلي مراح رباح.

(أ) العناصر البيئية المقيمة

العنصر البيئي	الصف
المناخ وجودة الهواء	1.العناصر البيوفيزيائية والمصادر واستخدامات الأراضي
هندسة المياه السطحية والجودة	
هندسة المياه الجوفية والجودة	
الأخطار الطبيعية والتضاريس	
التربة والنبات الطبيعي	
موارد الحياة البرية واستخدامها	
الموارد المائية واستخدامها	
الموارد الترفيهية والسياحة واستخدامها	
موارد الغابات واستخدامها	
الموارد الزراعية واستخدامها	
الموارد المعدنية واستخدامها	
التشغيل أو العمالة المباشرة والدخل	2.العناصر الإقتصادية
العمالة غير المباشرة والدخل	
شروط سوق العمل	
مصادر الإمدادات والمواد والخدمات	
متطلبات النقل	
متطلبات وتكلفة تطوير البنية التحتية	
إيرادات ومصاريف حكومية	
فرص مباشرة وغير مستحثة للتنمية الإقتصادية	
مواقع أثرية	3.العناصر الثقافية والتراثية
مواقع للإستخدام التراثي	
مواقع تاريخية وسمات المناظر الطبيعية	
ملامح الوضع الإجتماعي والسكاني	4.العناصر الإجتماعية

العنصر البيئي	الصف
السكان	
الإسكان والمأوى	
استخدام الأراضي قوالماء	
النقل والمواصلات	
خدمة توصيل الخدمات والسلع للمجتمع	
ايرادات ومصاريف الحكم المحلي	
خدمات الدعم الإجتماعي	
استقرار المجتمع والترابط الإجتماعي	
المساواة بين الجنسين	
تقديم الخدمات والتسهيلات الصحية	
توصيل المياه للسكان وتجميع مياه الأمطار وخلافه	
معالجة النفايات والتخلص منها	
جودة الهواء والماء المحيطة بالمشروع	
أخطار على الصحة العامة	
صحة ووقاية العامل	
الضوضاء	
صحة المجتمع المحلي	

(ب) متطلبات محددة لتقييم الأثر البيئي

1. العناصر البيئية الهامة والمسائل المثيرة للإهتمام

على تقرير تقييم الأثر البيئي، دراسة المسائل المثيرة للإهتمام المرتبطة بالعناصر البيئية الهامة التي تم تحديدها في الملحق (أ) بما في ذلك ما يلي:

1. جودة الهواء:

- تحديد ملوثات الهواء سواء الغبار الناتج عن المشروع أو أي ملوثات غازية أخرى، خاصة الناتجة عن تصنيع الأسفلت، وتحديد آثارها البيئية والصحية.
- تأثير الرياح وحدود المكان المتأثر بهذه الملوثات .

- كيفية التخفيض من اثار هذه الملوثات، من خلال اعتماد اجراءات تخفيفيه في مواقع الإنتاج .

- اجراءات الرقابة الدائمة المقترحة .

2.المياه:

- معدل مياه الأمطار السنوي .

- كيفية تصريف المياه السطحية الطبيعي في الموقع .

- كيفية المياه الصناعية الناتجة عن المشروع ونوعيتها وسبل التخلص منها .

- الاجراءات التخفيفية لمنع تلوث المياه السطحية، والمحافظة على تصريفها الطبيعي .

3.مصادر المياه واستخداماتها :

- مصادر مياه المشروع وطاقتها ، واستهلاك المشروع .

- وسائل الحفاظ على مصادر المياه والتخفيض من الاستهلاك .

- أثر استهلاك المياه على البيئة المحيطة والاجراءات التخفيفية لهذه الاثار .

4.المواصلات :

- حجم ونوعية حركة النقل عن الطرق الناتجة عن المشروع .

- الاثار البيئية المتوقعة لهذه الحركة على الطرق .

- وصف مع مخططات تبين الطرق المستخدمة للمشروع المعبدة والغير معبدة .

- الاجراءات التخفيفية لاثار حركة النقل ومنع الحوادث .

5.البنية التحتية :

- البنية التحتية المقترحة للمشروع .

- المظاهر البيئية للمشروع .

- قدرة هذه البنية لخدمة المشروع .

- الاثار البيئية والاجراءات التخفيفية

6.سمات المناظر الطبيعية للمنطقة :

• أثر المشروع على التناغم الطبيعي للموقع مع المنطقة المحيطة وجمالها .

• الاجراءات التخفيفية لدمج المشروع ضمن هذا التناغم الطبيعي .

7.خدمة العمال :

• عدد الأيدي العاملة والمتوقع والخدمات المقدمة لهم .

• اجراءات السلامة العامة الخاصة بالعمال والحفاظ على سلامتهم .

8.الصحة العامة :

• الأخطار الصحية المتوقعة نتيجة العمل في الموقع .

• اجراءات الوقاية في الموقع .

• اجراء الحماية الصحية .

9. مياه الصرف الصحي والمياه الصناعية :

• الكميات المتوقعة لمياه الصرف الصحي والمياه الصناعية .

• اجراءات المعالجة في الموقع .

10. المخلفات الصلبة والزيوت :

• نوعية المخلفات الصلبة المتوقعة .

• الاجراءات التخفيفية لمنع الاثار البيئية لهذه المخلفات بما في ذلك أي زيوت .

11. الضجيج:

• مصادر الضجيج في الموقع ومستوياتها .

• الاثار البيئية المتوقعة للضجيج .

• الاجراءات التخفيفية المتبعة في الموقع .

12. اجراءات أخرى:

• أخيرا على منفذ الدراسة معالجة أي اثار بيئية يتم التعرف عليها أثناء اعداد الدراسة

الخاصة، خلال دراسة المجال والرجوع الى الجهات المشاركة .

2- الحدود الزمانية والمكانية للدراسة:

وكما هو مناسب لتطويق الاثار المتوقعة على كل عنصر أو مجموعة من مجموعات العناصر

البيئية الهامة :

1. التعرف بواسطة الخرائط لمواقع الدراسة مشتملة على البدائل التي يجب أخذها بعين الاعتبار.

2. تحديد اطار زمني للدراسة لمرحلة الانشاء ، ومرحلة التشغيل ومرحلة ما بعد التشغيل .

3- البدائل الواجب اعتبارها :-

• تحديد المعايير المعتمدة في تحديد الممرات أو الطرق البديلة سواء عبر القرى المجاورة أو ضمن منطقة المشروع .

• دراسة المعايير تحديد مواقع كل نشاط مقترح داخل الموقع المقترح.

• كما يجب دراسة البدائل من حيث :

1. اختيار التكنولوجيا والعمليات المناسبة .

2. تزويد المشروع بالمواد الخام والسلع والخدمات ولا سيما في حالة وجود مزودين محليين .

3. توفير العمالة ووضع جدول للانشاءات .

4. ادارة النفايات .
5. وأخيرا توفير الموارد المائية والطاقة .

الحد الأدنى لمتطلبات خطة المراقبة والادارة البيئية

- من أجل مراقبة كل مرحلة من مراحل المشروع:
 - أ- يجب مراقبة ورصد المتغيرات البيئية ودرجة تكرارها,
 - ب- تقديم التقارير للسلطات المختصة.
- المسائل أو الإهتمامات التي ستكون موضوع خطة الإدارة البيئية ومتطلبات التقرير يجب أن تقدم الى السلطة.

متطلبات استشارة الجهة المشاركة

- أثناء اعداد دراسة تقييم الأثر البيئي يجب الرجوع الى الجهات المشاركة التالية، للتأكد من استيفاء متطلباتها أو عدم اعتراضها التقرير:
 1. وزارة الإقتصاد الوطني.
 2. وزارة الحكم المحلي.
 3. مجلس محلي مراح رباح.
- كما يجب توضيح طرق وأساليب جمع المعلومات التي سيتم استخدامها.

Frequencies

التعليم

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid 1.00	2	4.0	4.0	4.0
2.00	5	10.0	10.0	14.0
3.00	16	32.0	32.0	46.0
4.00	27	54.0	54.0	100.0
Total	50	100.0	100.0	
Total	50	100.0		

الجنس

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid 1.00	39	78.0	78.0	78.0
2.00	11	22.0	22.0	100.0
Total	50	100.0	100.0	
Total	50	100.0		

السكن

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid 1.00	18	36.0	36.0	36.0
2.00	29	58.0	58.0	94.0
3.00	3	6.0	6.0	100.0
Total	50	100.0	100.0	
Total	50	100.0		

العمر

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid 1.00	3	6.0	6.0	6.0
2.00	13	26.0	26.0	32.0
3.00	15	30.0	30.0	62.0
4.00	19	38.0	38.0	100.0
Total	50	100.0	100.0	
Total	50	100.0		

العمل

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid 1.00	7	14.0	14.0	14.0
2.00	3	6.0	6.0	20.0
3.00	6	12.0	12.0	32.0
4.00	10	20.0	20.0	52.0
5.00	16	32.0	32.0	84.0
6.00	4	8.0	8.0	92.0
7.00	4	8.0	8.0	100.0
Total	50	100.0	100.0	
Total	50	100.0		

المنطقة

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid 1.00	25	50.0	50.0	50.0
2.00	15	30.0	30.0	80.0
3.00	10	20.0	20.0	100.0
Total	50	100.0	100.0	
Total	50	100.0		

سؤال 10

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid .00	2	4.0	4.0	4.0
1.00	31	62.0	62.0	66.0
2.00	17	34.0	34.0	100.0
Total	50	100.0	100.0	
Total	50	100.0		

سؤال 11

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid .00	15	30.0	30.0	30.0
1.00	5	10.0	10.0	40.0
2.00	5	10.0	10.0	50.0
3.00	13	26.0	26.0	76.0
4.00	9	18.0	18.0	94.0
5.00	3	6.0	6.0	100.0
Total	50	100.0	100.0	
Total	50	100.0		

سؤال 7

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid 1.00	26	52.0	52.0	52.0
2.00	24	48.0	48.0	100.0
Total	50	100.0	100.0	
Total	50	100.0		

سؤال 8

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid .00	22	44.0	44.0	44.0
1.00	6	12.0	12.0	56.0
2.00	10	20.0	20.0	76.0
3.00	3	6.0	6.0	82.0
4.00	2	4.0	4.0	86.0
5.00	4	8.0	8.0	94.0
6.00	3	6.0	6.0	100.0
Total	50	100.0	100.0	
Total	50	100.0		

سؤال 9

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid 1.00	46	92.0	92.0	92.0
2.00	4	8.0	8.0	100.0
Total	50	100.0	100.0	
Total	50	100.0		

Descriptive Statistics

	N	Mean	Std. Deviation
درجہ کلیتہ	50	3.7941	.3387
1سے	50	4.5000	.6468
10سے	50	3.0200	1.1337
11سے	50	3.7600	.9381
12سے	50	4.1200	.5206
13سے	50	4.0000	.8081
14سے	50	4.0400	.8071
15سے	50	3.5800	1.0515
16سے	50	3.9800	.6848
17سے	50	4.3200	.7677
18سے	50	3.8000	1.2617
19سے	50	3.9200	.9223
2سے	50	4.3200	.5127
20سے	50	3.5000	1.1294
21سے	50	4.0600	.6518
22سے	50	4.1600	.9971
23سے	50	4.4000	.5345
24سے	50	4.3200	.5511
25سے	50	4.6200	.5675
26سے	50	4.0400	.8320
27سے	50	3.9800	.8687
28سے	50	3.4000	1.3093
29سے	50	3.8200	1.0437
3سے	50	4.3400	.5194
30سے	50	3.5400	1.0919
31سے	50	4.0000	.9476
32سے	50	3.4200	1.2631
33سے	50	4.3800	.6354
34سے	50	4.3000	.7626
35سے	50	4.2000	.6389
36سے	50	4.2400	.7440
37سے	50	4.2000	.7825
38سے	50	3.6600	.8478
39سے	50	4.0000	.5345
4سے	50	4.1200	.7461
40سے	50	3.2800	1.2623
41سے	50	3.6600	1.0022
42سے	50	3.4200	1.2950
43سے	50	3.8200	.9624
44سے	50	2.9800	1.2696
45سے	50	3.6800	.9988
46سے	50	3.8600	.7827
47سے	50	3.0200	1.0971
48سے	50	3.3400	.9172
49سے	50	3.6200	1.0280
5سے	50	4.2600	.6328
50سے	50	3.4200	.9708
51سے	50	3.5000	.9949
52سے	50	2.9200	1.2262
53سے	50	3.3800	1.1586
54سے	50	3.3600	1.2081
55سے	50	3.3200	1.0190
56سے	50	3.6600	4.5022
57سے	50	3.2400	1.0984
58سے	50	3.6800	1.2526
59سے	50	3.7800	1.1301
6سے	50	4.3400	.5928
60سے	50	3.2200	1.0746
61سے	50	2.9800	1.0971
7سے	50	4.1400	.9478
8سے	50	3.5000	1.0152
9سے	50	4.0000	.8571
1مجال	50	4.1900	4050
2مجال	50	3.8689	.4275
3مجال	50	3.8880	.6555
4مجال	50	4.1267	.4213
5مجال	50	3.8320	.6186
6مجال	50	3.9829	.4809
7مجال	50	3.4914	.4388
8مجال	50	3.3575	.7249
9مجال	50	3.4267	.9829
Valid N (listwise)	50		

T-Test

Group Statistics

الجنس	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
درجةكلية 1.00	39	3.8218	.3078	4.928E-02
2.00	11	3.6960	.4342	.1309

Independent Samples Test

		Levene's Test for Equality of Variances		t-test for Equality of Means						
		F	Sig.	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Std. Error Difference	95% Confidence Interval of the Mean	
									Lower	Upper
درجةكلية	Equal variances assumed	.547	.463	1.090	48	.281	.1258	.1154	-.1062	.3578
	Equal variances not assumed			.899	12.966	.385	.1258	.1399	-.1765	.4281

One way

Descriptives

		N	Mean	Std. Deviation	Std. Error	95% Confidence Interval for Mean		Minimum	Maximum
						Lower Bound	Upper Bound		
درجةكلية	العمر 1.00	3	3.7978	.1575	9.095E-02	3.4065	4.1891	3.66	3.97
	2.00	13	3.8436	.4502	.1249	3.5716	4.1157	2.90	4.61
	3.00	15	3.7158	.2973	7.675E-02	3.5512	3.8805	3.33	4.28
	4.00	19	3.8214	.3130	7.181E-02	3.6705	3.9723	2.90	4.31
	Total	50	3.7941	.3387	4.790E-02	3.6978	3.8904	2.90	4.61

ANOVA

		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
درجةكلية	Between Groups	.138	3	4.598E-02	.386	.764
	Within Groups	5.483	46	.119		
	Total	5.621	49			

Descriptives

		N	Mean	Std. Deviation	Std. Error	95% Confidence Interval for Mean		Minimum	Maximum
						Lower Bound	Upper Bound		
درجةكلية	التعليم 1.00	2	3.5984	8.114E-02	5.738E-02	2.8693	4.3274	3.54	3.66
	2.00	5	3.7902	.1917	8.572E-02	3.5522	4.0281	3.49	3.97
	3.00	16	3.8607	.4096	.1024	3.6424	4.0789	2.90	4.61
	4.00	27	3.7699	.3274	6.300E-02	3.6404	3.8994	2.90	4.31
	Total	50	3.7941	.3387	4.790E-02	3.6978	3.8904	2.90	4.61

ANOVA

		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
درجة كلية	Between Groups	.163	3	5.447E-02	.459	.712
	Within Groups	5.457	46	.119		
	Total	5.621	49			

One way

Descriptives

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error	95% Confidence Interval for Mean		Minimum	Maximum
					Lower Bound	Upper Bound		
درجة كلية السكن 1.00	18	3.8015	.3302	7.783E-02	3.6372	3.9657	3.33	4.61
2.00	29	3.8208	.3245	6.025E-02	3.6974	3.9442	2.90	4.31
3.00	3	3.4918	.5114	.2952	2.2215	4.7621	2.90	3.80
Total	50	3.7941	.3387	4.790E-02	3.6978	3.8904	2.90	4.61

ANOVA

		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
درجة كلية	Between Groups	.296	2	.148	1.305	.281
	Within Groups	5.325	47	.113		
	Total	5.621	49			

One way

Descriptives

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error	95% Confidence Interval for Mean		Minimum	Maximum
					Lower Bound	Upper Bound		
درجة كلية المنطقة 1.00	25	3.7626	.3207	6.413E-02	3.6303	3.8950	2.90	4.30
2.00	15	3.8776	.3420	8.831E-02	3.6882	4.0670	3.33	4.61
3.00	10	3.7475	.3893	.1231	3.4690	4.0261	2.90	4.26
Total	50	3.7941	.3387	4.790E-02	3.6978	3.8904	2.90	4.61

ANOVA

		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
درجة كلية	Between Groups	.151	2	7.551E-02	.649	.527
	Within Groups	5.470	47	.116		
	Total	5.621	49			

Descriptives

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error	95% Confidence Interval for Mean		Minimum	Maximum
					Lower Bound	Upper Bound		
					العمل 1.00 درجة كلية	7		
2.00	3	3.8361	8.675E-02	5.008E-02	3.6206	4.0516	3.77	3.93
3.00	6	3.8962	.2184	8.916E-02	3.6670	4.1254	3.62	4.28
4.00	10	3.7967	.2450	7.748E-02	3.6214	3.9720	3.41	4.21
5.00	16	3.8053	.2923	7.308E-02	3.6496	3.9611	3.33	4.26
6.00	4	3.6270	.7226	.3613	2.4772	4.7768	2.90	4.61
7.00	4	3.6311	.6216	.3108	2.6421	4.6202	2.90	4.30
Total	50	3.7941	.3387	4.790E-02	3.6978	3.8904	2.90	4.61

ANOVA

		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
درجة كلية	Between Groups	.308	6	5.131E-02	.415	.865
	Within Groups	5.313	43	.124		
	Total	5.621	49			

T-Test

Group Statistics

	سؤال 7	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
درجة كلية	1.00	26	3.7812	.3757	7.369E-02
	2.00	24	3.8081	.3009	6.141E-02

Independent Samples Test

		Levene's Test for Equality of Variances		t-test for Equality of Means						
		F	Sig.	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Std. Error Difference	95% Confidence Interval of the Mean	
									Lower	Upper
درجة كلية	Equal variances assumed	.038	.845	-.277	48	.783	-2.68E-02	9.679E-02	-.2215	.1678
	Equal variances not assumed			-.280	47.094	.781	-2.68E-02	9.593E-02	-.2198	.1661

Descriptives

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error	95% Confidence Interval for Mean		Minimum	Maximum
					Lower Bound	Upper Bound		
					سؤال 8 0.00 درجة كلية	22		
1.00	6	3.7568	.3157	.1289	3.4255	4.0882	3.41	4.28
2.00	10	3.9475	.2927	9.257E-02	3.7381	4.1569	3.54	4.61
3.00	3	3.7978	.1575	9.095E-02	3.4065	4.1891	3.66	3.97
4.00	2	3.3525	.6376	.4508	-2.3757	9.0807	2.90	3.80
5.00	4	3.5984	.5946	.2973	2.6522	4.5445	2.90	4.21
6.00	3	3.6448	.2466	.1424	3.0321	4.2575	3.36	3.80
Total	50	3.7941	.3387	4.790E-02	3.6978	3.8904	2.90	4.61

ANOVA

		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
درجةكلية	Between Groups	.883	6	.147	1.335	.263
	Within Groups	4.738	43	.110		
	Total	5.621	49			

T-Test

Group Statistics

	سؤال9	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
درجةكلية	1.00	46	3.7787	.3288	4.848E-02
	2.00	4	3.9713	.4540	.2270

Independent Samples Test

	Levene's Test for Equality of Variances	t-test for Equality of Means								
		F	Sig.	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Std. Error Difference	95% Confidence Interval of the Mean	
									Lower	Upper
درجةكلية	Equal variances assumed	.330	.568	-1.093	48	.280	-.1926	.1762	-.5469	.1617
	Equal variances not assumed			-.830	3.280	.463	-.1926	.2321	-.8969	.5117

T-Test

Group Statistics

	سؤال10	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
درجةكلية	1.00	31	3.7779	.3030	5.443E-02
	2.00	17	3.8534	.4085	9.907E-02

Independent Samples Test

	Levene's Test for Equality of Variances	t-test for Equality of Means								
		F	Sig.	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Std. Error Difference	95% Confidence Interval of the Mean	
									Lower	Upper
درجةكلية	Equal variances assumed	1.086	.303	-.729	46	.470	-7.55E-02	.1036	-.2841	.1331
	Equal variances not assumed			-.668	25.861	.510	-7.55E-02	.1130	-.3079	.1569

One way

Descriptives

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error	95% Confidence Interval for Mean		Minimum	Maximum		
					Lower Bound	Upper Bound				
					درجتيكية	سؤال 11			.00	15
		1.00	5	4.0164	.1769	7.913E-02	3.7967	4.2361	3.89	4.26
		2.00	5	3.6393	.2292	.1025	3.3547	3.9239	3.36	3.95
		3.00	13	3.7402	.3360	9.318E-02	3.5372	3.9432	2.90	4.21
		4.00	9	3.6466	.3905	.1302	3.3464	3.9468	2.90	4.13
		5.00	3	3.7814	.3218	.1858	2.9820	4.5808	3.41	3.97
	Total		50	3.7941	.3387	4.790E-02	3.6978	3.8904	2.90	4.61

ANOVA

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.	
درجتيكية	Between Groups	.800	5	.160	1.460	.222
	Within Groups	4.821	44	.110		
	Total	5.621	49			

ملحق رقم 6. المكاتب الاستشارية التي تم جمع المعلومات من خلالها

1- المكاتب الاستشارية:

المكتب أو الشخص المسؤول	الموظف المسؤول الذي تمت مقابلته أو محادثته	موقعه أو مكان عمله	مؤهلة العلمي	طريقة الاتصال
معالم	المهندسة غادة الأسمر	نابلس	BA هندسة	مقابلة شخصية
مكتب بناء الهندسي	المهندسة تغريد النجار	رام الله	MA هندسة بيئية	مقابلة شخصية
مؤسسة جلوبل	ماهر السيد	رام الله	BA	مقابلة شخصية
CDM	المهندس شكور البيطار	الرام - القدس	MA هندسة	مقابلة شخصية
الأكاديمية الفلسطينية	د. عماد الخطيب	رام الله	دكتورة	مكالمة تلفونية، عبر البريد الإلكتروني
معهد أريج	جين هلال	بيت لحم	BA	الاتصال التلفوني
مكتب الحجاوي	المهندس علي الحجاوي	نابلس	BA هندسة	مقابلة شخصية
د. نور الدين أبو الرب	د. نور الدين أبو الرب	جنين الجامعة الأمريكية	دكتورة	مقابلة شخصية
بيت الخيرة الفلسطيني	ا. سليمان الضعيفي	نابلس	ماجستير	الاتصال الهاتفي من خلال علا مرعي
معهد الدراسات المائية والبيئية	د. محمد المصري ا. عاطف أبو جيش	نابلس/ جامعة النجاح الوطنية	دكتورة ماجستير	مقابلة شخصية
مركز الهندسة والتخطيط	د. رامي عبد الهادي	بيت لحم	دكتورة	هاتفيا
المجموعة الهندسية للتنمية والإعمار	المهندس حسام سلسع	بيت لحم	مهندس	هاتفيا
WEDO	نادر الخطيب	بيت لحم		هاتفيا

2- مكاتب سلطة جودة البيئة.

المكاتب	المدير أو المسؤول	الموقع	الدرجة العلمية	طريقة الاتصال
سلطة جودة البيئة رام الله	محمود أبو شنب	رام الله	ماجستير	مقابلة شخصية
سلطة جودة البيئة جنين	عبد المنعم الصانوري	جنين	ماجستير	مقابلة شخصية
سلطة جودة البيئة نابلس	ماجد ثابت بشير	نابلس	ماجستير ماجستير	مقابلة شخصية
سلطة الطاقة	وليد حلايقة	الخليل - رام الله	BA	مقابلة شخصية

3- أشخاص اعتباريون.

يوسف صادق	يوسف صادق	جنين، الجامعة الأمريكية	MA	مقابلة شخصية
م. رامز التيتي	م. رامز التيتي	بلدية نابلس	MA	مقابلة شخصية

ملحق رقم 7. المكاتب الاستشارية التي تقوم بإجراء عملية تقييم الأثر البيئي

اسم الشركة	الشخص المسؤول	العنوان	هاتف	فاكس	ص ب	e-mail
مركز الهندسة والتخطيط	م.رامي عبد الهادي	رام الله	022955655	022955654	رام الله 301	Cep-ramallah@cep-Palestine.com
المجموعة الاستشارية للتنمية والإعمار	م.حسام سلسع	بيت لحم	022777274	022741532	بيت لحم - 690	Cdgroup@pol.com
المجموعة العالمية (معالم)	م.عماد كنعان	نابلس	092383282	092383280	نابلس-445	
جلوبال	ناثل شبارو	رام الله	022958771	022958772	رام الله-2429	www.inc.com/users/gmc.html e-mail global@planet.com
الدار العالمية للهندسة والبيئة	عبد الحي أبو غربية	رام الله	050437004	022981703	القدس-38532	unidar@p-ol.com
معهد الأبحاث التطبيقية (أريج)	د.جاد إسحاق	شارع الكاريتاس بيت لحم	022741889	022776966	بيت لحم-860	www.arij.org
بيت الخبرة الفلسطيني	م.سليمان الضعيفي	نابلس	092345066	092345067	نابلس-1318	Hope consultants2004@yahoo.co
الأكاديمية الفلسطينية للعلوم والتكنولوجيا	د.عماد الخطيب	رام الله	022960524	022960525		Palistineacademy.org
معهد الدراسات البيئية والمائية	د. محمد المصري	جامعة النجاح نابلس				

e-mail	ص ب	فاكس	هاتف	العنوان	الشخص المسؤول	اسم الشركة
		022342066	022342067	الرام	م. شكور البيطار	CDM
			092381522	نابلس	م. علي الحجاوي	مركز الحجاوي HEC
		022965306	022965306	رام الله		مكتب الدراسات البيئية ESC
			0599315246	سعير الخليل	م. عبد الهادي شالدة	مكتب سعير الهندسي
bena-pal.com		02220097	02220097	الخليل	م. محمد زهدي سلهب	مكتب العرين الهندسي
		022988278	022988277	رام الله	م. تغريد النجار	بناء للتطوير المؤسسي
			02223110	عين سارة- الخليل		مجموعة الهيدرولوجيين
				طولكرم	ماجد حموضة	مركز الاستشارات الهندسية CEC

ملحق رقم 8. دراسات تقييم الأثر البيئي التي قامت بها المجموعة العالمية للاستشارات الهندسية
(معالم)

الرقم	عنوان الدراسة	مقدم المشروع	التاريخ	الجهة الموجهة إليها المشروع	نوع المشروع
-1	دراسة الأثر البيئي للكسارة المتنقلة المراد إقامتها في أراضي قرية سيريس	شركة شام للكسارات والتعهدات العامة نابلس/ فلسطين	تشرين ثاني 1996	وزارة الصناعة والتجارة رام الله	كسارة متنقلة
-2	دراسة الأثر البيئي للكسارة المنوي إنشائها في أراضي قرية عجة جنين	شركة كسارات وتعهدات السلحوس نابلس	1996	وزارة الصناعة والتجارة رام الله	كسارة
-3	Annex : EIA Tulkarem (KTDC) Feasibility Study	An-Najah – NU by USAID and other International Donors	1997		معهد زراعي
-4	Zaatara Site Assessment for the Nablus Industrial Stat	وزارة الصناعة والتجارة/ رام الله	1997		منطقة صناعية زعترة
-5	EIA for Ein Sultan Irrigation Rehabilitation Project	وزارة الصناعة والتجارة/ أريحا	1997		تأهيل مشروع ري - مياه
-6	The Development Plan of the Master of the New University Campus	An- Najah National University	1997		مشروع علمي
-7	نفس رقم (6)	An- Najah	1998		مشروع علمي
-8	دراسة الأثر البيئي لمصنع دباغة الجلود أريحا	سلطة جودة البيئة/ الخليل	1998		مصنع دباغة جلود
-9	جدوى اقتصادية لكسارات سلفيت		1998		كسارة
-10	دراسة الأثر البيئي	شركة كسارات	1999	وزارة	كسارة

الرقم	عنوان الدراسة	مقدم المشروع	التاريخ	الجهة الموجهة إليها المشروع	نوع المشروع
	لمصنع الكسارة المراد إقامته في أراضي قرية مردة/ سلفيت	البركة		الصناعة رام الله	
-11	دراسة/ كسارة أراضي رامين طولكرم	كسارة الشركة العربية لمنتجات الباطون	1999	دائرة صحة البيئة طولكرم	كسارة
-12	دراسة مصنع النعيم للباطون قرية الرامة/جنين	مصنع شركة النعيم للباطون	1999	دائرة صحة البيئة جنين	مصنع باطون
-13	مصنع الكروان لدباغة الجلود قرارة بني زيد		1999	سلطة البيئة رام الله	مصنع دباغة
-14	دراسة الأثر البيئي لمشروع كسارة قباطية - جنين	الأخوة للتعهدات والمقاولات/ قباطية	2000		كسارة
-15	EIA for the Preliminary of Khadory in Tukarem		2000		مشروع علمي زراعي
-16	دراسة الأثر البيئي - كسارة	الإخوة للتعهدات والمقاولات قباطية/ جنين	2001		كسارة
-17	دراسة محطة تعبئة غاز/ قرية دير أبو ضعيف	سلطة جودة البيئة	2004		محطة تعبئة غاز
-18	دراسة محطة تعبئة غاز -برقين جنين	سلطة جودة البيئة	2004		محطة تعبئة غاز
-19	دراسة لمصنع الأفق للإسفلت فحمة/جنين	سلطة جودة البيئة	2004		مصنع إسفلت
-20	دراسة لكسارة متقلبة/عجة/جنين	سلطة جودة البيئة	2004		كسارة متقلبة

المصدر: مكتب الاستشارات الهندسية (معالم).

ملحق رقم 9. دراسات تقييم الأثر البيئي التي قام بها الدكتور عماد الخطيب

الرقم	عنوان الدراسة	معد الدراسة	تاريخ الدراسة	نوع الدراسة	مقدم الطلب
1	Professional Architectural Engineering Services and Initial Environmental Examination	د.عماد الخطيب	1998	علمية بيئية تطويرية IEE	Holy land Company & University of Bethlehem
2	Environmental Impact Assessment of Produce of Package 4 Facilities	مكتب د.عماد الخطيب	2003	دراسة علمية تطويرية IEE	USAID
3	Cow Breeding Farm	مكتب د.عماد الخطيب	2001	تطويرية بيئية IEE	صالح عواد الخليل
4	Cow Breeding Farm	مكتب د.عماد الخطيب	2001	تطويرية بيئية IEE	صالح قدري الخليل
5	Neirokh Solar Hot Water System Factory	مكتب د.عماد الخطيب	2000	تطوير صناعي IEE	نيروخ الخليل
6	AL Taqadom Scale & Balances Factory.	مكتب د.عماد الخطيب	2001	تطوير صناعي IEE	الخليل
7	Abu Sneineh Stone Crushing Firm	مكتب د.عماد الخطيب	2000	تطوير صناعي IEE	بيت لحم
8	AL Aiaideh Quarring Co.	مكتب د.عماد الخطيب	2001	تطوير صناعي IEE	بيت فجار الخليل
9	Shaheen for Liquid Gas Filling & Distribution	مكتب د.عماد الخطيب	2004	تطوير صناعي EIA	دورا الخليل
10	Halhoul Liquid Gas Filling & Distribution Station	مكتب د.عماد الخطيب	2004	تطوير صناعي EIA	حلحول الخليل

ملحق رقم 10. الموافقات البيئية التي تمت من قبل مكاتب سلطة البيئة في مختلف محافظات الضفة الغربية
 1- محافظتي بيت لحم والخليل: نورد المشاريع التي خضعت لدراسة تقييم الأثر البيئي الأولي، وتقييم الأثر البيئي الشامل.
 الدراسات التي تم إنجازها في مكتب سلطة جودة البيئة في محافظتي بيت لحم والخليل حتى شهر 10 عام 2004

الرقم	اسم المشروع	صاحب المشروع	نوع التقييم	المكتب الذي قام بالدراسة	المكان	تاريخ الموافقة	الجهة المعنية
1	مصنع الزيوت المعدنية	كمال حسونة	ت.ا.ب	مكتب المهندس خضر القواسمة	الخليل	96/6/31	الصناعة
2	الشركة الفلسطينية الأردنية المصرية للتجارة	محمد راشد البكري	ت.ا.ب	مكتب الدراسات البيئية ESC	بني نعيم	2000/5/10	الصناعة
3	شركة التقدم للقبانات والموازن والأثاث المعدني	غسان نبروخ وشركاه	تقييم بيئي أولي	د. عماد الخطيب	الخليل	2000/6/24	الصناعة
4	الشركة العمرية الحديثة للصناعة والاستثمار	احمد محمد العمري	إسفلت	مكتب الدراسات البيئية ESC	بني نعيم	2000/8/13	الصناعة
5	كسارة ومحجر طه	فوزي طه	ت.ا.ب	د. عماد الخطيب	بيت فجار	2000/7/18	الصناعة
6	مسلخ العفيفي للدواجن	عبد الله العفيفي	ت.ب.ا	مكتب العرين الهندسي	بيت لحم	2000/5/17	الصناعة
7	شركة الحاج/ كسارات	خضر طقاطقة وإبراهيم الشلالدة	ت.ا.ب	مجمع بدر	بيت فجار	2000/7/19	الصناعة

الرقم	اسم المشروع	صاحب المشروع	نوع التقييم	المكتب الذي قام بالدراسة	المكان	تاريخ الموافقة	الجهة المعنية
8	مصنع مرشد حماد للدهانات	مرشد عبد الجبار حماد	ت.ب.ا	مكتب الدراسات البيئية esc	بيت أولا	2000/12/17	الصناعة
9	مصنع نيروخ للسخانات الشمسية	سعيد إسماعيل نيروخ	ت.ب.ا	د.عماد الخطيب	الخليل	2000/8/24	الصناعة
10	مصنع الشلة للقداحات	فراس محمد الزرو	ت.ب.ا	مكتب الدراسات البيئية ESC	الخليل	2000/10/11	الصناعة
11	مزرعة جنات الأراضي الخضراء	يعقوب اسكافي	ت.ب.ا	مكتب سعير الهندسي	الخليل	2001/8/5	الحكم المحلي
12	مزرعة العدة للأبقار	سامي عيسى العدة	ت.ب.ا	مكتب العرين الهندسي	يطا	2002/2/9	الحكم المحلي
13	مزرعة عواد للأبقار	عبد الله عواد	ت.ب.ا	د.عماد الخطيب	يطا	2001/10/7	الحكم المحلي
14	محجر العيادة	عمر العيادة	ت.ب.ا	د.عماد الخطيب	الشيوخ	2001/5/16	الصناعة
15	محجر البادية	مجاهد الحلايقة	ت.ب.ا	مكتب الطاقة الهندسي	الشيوخ	2001/8/25	الصناعة
16	مزرعة الجمعية الخيرية الإسلامية	الجمعية الخيرية الإسلامية	ت.ب.ا	مكتب العرين الهندسي	دورا	2001/10/7	الحكم المحلي
17	مشروع الصرف الصحي ومعالجة المياه العادمة	مجلس قروي دير سامت	ت.ب.ا	مجموعة الهيدرولوجيين	دير سامت	2002/8/21	الحكم المحلي

الرقم	اسم المشروع	صاحب المشروع	نوع التقييم	المكتب الذي قام بالدراسة	المكان	تاريخ الموافقة	الجهة المعنية
18	مشروع الصرف الصحي	بلدية خاراس	ت.ب.ا	مجموعة الهيدرولوجيين	خاراس	2003/8/20	الحكم المحلي
19	مشروع الصرف الصحي	مجلس قروي بيت نوبا	ت.ب.ا	مجموعة الهيدرولوجيين	نوبا	2003/9/2	الحكم المحلي
20	شركة الوحدة للباطون الجاهز	محمود طبيش	ت.ب. ا.	مكتب سعير الهندسي	الظاهرية	2003/6/25	الصناعة
21	كسارة خليل حلايقة	خليل حلايقة	ت.ا.ب	مكتب المهندس مازن ناصر الدين	دورا	2003/5/10	الصناعة
22	محطة شاهين لتعبئة الغاز	حمزة شاهين	ت.ا.ب	مكتب العرين الهندسي و د.عماد	دورا	2003/10/12	الحكم المحلي
23	محطة غاز إبراهيم كرجة	إبراهيم كرجة	ت.ا.ب	مكتب العرين الهندسي و د.عماد	ححول	2004/2/24	الحكم المحلي
24	كسارة الطويل	سمير الطويل	ت.ا.ب	-----	بيت لحم	2000/12/4	الحكم المحلي
25	مزرعة غيث للأبقار	ناصر غيث	ت.ا.ب	مركز البناء الهندسي	دورا	2004/12/20	الحكم المحلي
26	شركة روتس للإسفلت	شركة روتس للبنية التحتية والإسكان	ت.ا.ب	معالم	بيت لحم	2004/7/10	الاقتصاد الوطني

محافظة جنين: مشاريع حصلت على موافقات بيئية، وتتطلب دراسات شاملة، الدراسات التي أنجزت من قبل مكتب سلطة جودة البيئة جنين.

1	كسارة فلسطين الحديثة	ت.ا.ب	نور الدين أبو الرب	كسارة	قباطية	شامل	د.نور أبو الرب	2000/6/27
2	كسارة الإخوة	ت.ا.ب	كامل الحاج حسن	كسارة	قباطية	شامل	معالم	2001/2/19
3	كسارة فلسطين الحديثة	ت.ا.ب	نور أبو الرب	كسارة	قباطية	شامل	د.نور الدين أبو الرب	2001/10/6
4	كسارة الأشقر	ت.ب.ا	ماهر نياز الأشقر	كسارة	سيريس	شامل	مكتب منصور الهندسي	2002/8/1
5	كسارة ابو حسن	ت.ب.ا	عبد الرحمن كميل	كسارة	قباطية	شامل	بيسان جنين	2003/2/6
6	مصنع الزايد للإسفلت	ت.ب.ا	صلاح الدين جبر	مصنع إسفلت	قباطية	شامل	بيسان جنين	2003/8/18
7	مصنع السويطي للإسفلت	ت.ب.ا	سليمان اكميل	مصنع إسفلت	قباطية	شامل	بيسان جنين	2003/10/29
8	كسارة وتعهّدات الحجر الماسي	ت.ب.ا	إبراهيم منيزل	مصنع إسفلت	قباطية	شامل	بيسان جنين	2004/5/20
9	محطة أبو الحسن	ت.ب.ا	محمد أبو الحسن	محطة تعبئة غاز	دير أبو ضعيف	شامل	معالم	10.6.2004
10	كسارة فحمة	ت.ب.ا	فريد صعابنة	كسارة	عجة	شامل	معالم	2004/6/17
11	كسارة عجة	ت.ب.ا	هاني صعابنة	كسارة	عجة	شامل	معالم	2004/6/17
12	مصنع باطون	ت.ب.ا		مصنع باطون	عجة		الشركة العربية	2001/8/15

2000/6/27	د.نور أبو الرب	شامل	قباطية	كسارة	نور الدين أبو الرب	ت.ا.ب	كسارة فلسطين الحديثة	1
	للتقنيات الحديثة رام الله							
2003/1/7	بيسان جنين		جنين المنطقة الصناعية	مصنع باطون		ت.ب.ا	مصنع طوباس للباطون الجاهز	14
2004/10/5	معالم	شامل	فحمة	مصنع إسفلت		ت.ا.ب	مصنع الأفق للإسفلت	15
			عراية			في طور الإعداد	كسارة الشمالي	16
			عقابا			في طور الإعداد	محطة غاز	17
			طوباس			في طور الإعداد	كسارة الأشقر	18

4- محافظة نابلس: الدراسات التي تمت في محافظة نابلس المشاريع التي حصلت على موافقات بيئية في محافظة نابلس.

1	مصنع الزيوت المعدنية	دير شرف	محمد قزمار	مركز الدراسات الهندسية	ت.ا.ب 2001/1/28
2	طريق نابلس - جنين	مسارات	وزارة الإشراف العامة	Wilbur Smith Association Universal Group	ت.ا.ب 2001
3	مدينة نابلس الصناعية	East of Zatarra West to the Village Usarin	هيئة المدن الصناعية	UNDP\ PAPP Project	ت.ا.ب 2001-2002
4	كسارة عزون	عزون	علي احمد بدوان	الجيوسياسي للاستشارات الاقتصادية والهندسية	ت.ب.ا 2000/10/12
5	شركة القيسي للإسفلت والاستثمار	دير شرف	حسن القيسي		ت.ب.ا 2004/2/24
6	مصنع باطون الكيان	بيتا	زهدي داود صرصور		ت.ب.ا 2000/9/18
7	مصنع باطون الهدف	عزموط	نظمي احمد الضبع	مكتب دراسات الجيوسياسي	ت.ب.ا 2000/9
8	شركة باطون العلا	سلفيت	نمر جاسر احمد	مركز المنار الهندسي	ت.ب.ا 2004/6/12
9	كسارة عبد العزيز فالح	قيلان	عبد العزيز فالح		ت.ب.ا 2000/4/29
10	الشركة الشرقية للكسارات	جماعين	عبد الباسط خير الله	مركز الدراسات المائية	ت.ب.ا 1999/12
11	مصنع رامما للمياه المعدنية	طلوزة	سامح عزمي عبد الحميد		ت.ب.ا 2000/5/25

1	مصنع الزيوت المعدنية	دير شرف	محمد قزمار	مركز الدراسات الهندسية	ت.ا.ب 2001/1/28
12	شركة باطون السلعوس	نابلس	وائل السلعوس		ت.ب.ا 2004
13	مصنع شركة الأنوار للباطون الجاهز	قلقيلية	شركة الأنوار للتعهدات	مكتب الجيوسي	ت.ب.ا 2004
14	شركة كسارات العنان	جماعين	تحسين المحتسب	مكتب الأهرام	ت.ب.ا 2005
15	الشركة العربية للباطون /كسارة متقللة	عصيرة القبلية	الشركة العربية للباطون	معالم	ت.ا.ب 2005

5- محافظة رام الله والبيرة، توضيح المشاريع التي حصلت على الموافقات البيئية.

1	مصنع التمباك	مازن عوض عبد العزيز	أم الشرايط/ رام الله	ت.ا.ب	2004/5/18
2	مصنع الطريفي للصناعات الكيماوية	رائد مصلح	المنطقة الصناعية بيتونيا	ت.ا.ب	2004/5/8
3	مصنع الباطون الجاهز	وليد يوسف حرنوش	دير ابزيع	ت.ا.ب	2004/8/14
4	شركة الطريفي للباطون الجاهز	د.جمال الطريفي	الرام- القدس	ت.ا.ب	2004/10/20
5	شركة المزرعة للباطون الجاهز	إياد خميس زين	الطيبة رام الله	ت.ا.ب	2004/6/20
6	محطة محروقات	ماهر مصلح	بئر زيت	ت.ا.ب	2004/1/11
7	مصنع النبالي للباطون الجاهز	إياد فيصل جودة	بئر زيت	ت.ا.ب	2005/2/9
8	الشركة الغربية للباطون الجاهز	عزيز عبد الله عبد العزيز	سلواد	ت.ا.ب	2005/2/9
9	محطة محروقات	احمد عثمان	عبوين	ت.ا.ب	2005/4/17
10	مصنع الأمير للطوب	خير الدين عبد	رمون رام الله	ت.ا.ب	2005/5/8

			المحسن		
2005/12/28	ت.ب.ا.	ظهرة ام النجوم		بركس زراعي	11
2006/2/18	ت.ب.ا.	ببر زيت	شركة منشار بيتلو	شركة منشار بيت لو للرخام	12
2006/2/20	ت.ا.ب.	دير دبان	عبد الجبار صالح	محطة وقود	13
		عناتا - القدس	د.احمد أبو هنية	شركة الهنية للباطون الجاهز	14

6- محافظة طولكرم: الدراسات البيئية التي حصلت على الموافقات في محافظة طولكرم.

اسم المصنع	آلية التقييم	المكتب الاستشاري	الموقع	الجهة المعنية	التاريخ	صاحب المشروع
محطة الغانم لتعبئة الغاز	ت.ا.ب.	د.عماد الخطيب	دير الغصون	هيئة البترول	1/22 2004	ماهر الغانم
محطة حسونة لتعبئة الغاز	ت.ا.ب.	د.عماد الخطيب	زيتا	هيئة البترول	4/17 2004	فتحي حسونة

7- دراسات تقييم أثر بيئي أنجزت الموافقة لها من قبل مديرية سلطة البيئة المركز الرئيسي.

1999	منطقة صناعية	Ministry of Industry	Jenin Industrial Estate	1
2002	مياه	PWA	Environmental Assessment for Storm Water Domestic Waste Water & Industrial Waste Water Master Plan for Hebron-Task & Feasibility Study Task	2
2000	معهد زراعي علمي	The Services Group 2300 Clarendon Boulevard 1110 Arlington, Va 22201 USA	EIA Feasibility Study for Khadoury Technology Development Center at Tulkarm	3
2000	مجاري طولكرم	DAR &- معالم German	Sewage Project Tulkarem Region	4

		Environmental Consultants		
2004	كسارة	معالم	كسارة الإخلاص/ عجة جنين	5
2000	كسارة	د.نور الدين أبو الرب	كسارة فلسطين الحديثة/ قباطية جنين سفيريا	6
2001	كسارة	د.نور الدين أبو الرب	كسارة فلسطين الحديثة/ أم نعيم قباطية جنين	7
2000	كسارة	مكتب سعيير الهندسي	كسارة ومحجر الخليل	8
2000	مصنع زيوت	مركز الاستشارات الهندسية CEC	المصنع الوطني لتكرير الزيوت المعدنية كفر صور طولكرم	9
2004	كسارة	معالم	كسارة فحمة	10
2004	محطة تعبئة غاز	معالم	محطة تعبئة غاز دير أبو ضعيف	11
2000	كسارة	الشركة العلمية للتقنيات	كسارة مصلح	12
2001	طريق عامة	معالم	Nablus-Jenin Highway EIA	13
2002	إنتاج غاز CO2	جلوبل	تقييم بيئي أولي لمشروع إنتاج غاز ثاني أكسيد الكربون	14
2002	صناعة كيمياوية		تقييم بيئي أولي لشركة ميديتوكس لصناعة المبيدات الكيماوية	15
2000		مركز الدراسات البيئية	تقييم أولي الشركة العمرية	16
2001	مزرعة	مكتب العرين الهندسي	تقييم أولي مزرعة أبقار الجمعة الخيرية الإسلامية	17

ملحق رقم 11. خطة مراقبة تطبيق الإجراءات التخفيفية المطلوبة لمنع انبعاث الملوثات أو التأثير السلبي على البيئة مع تعزيز الآثار الإيجابية

البند	الإجراء البيئي المقترح	إجراءات المراقبة	فترات المراقبة	مسؤولية المراقبة
التأثير على العمال والناس				
1-1 حماية الجهاز التنفسي	- استخدام نظام الكشف المبكر عن تسرب الغاز ونظام التحكم بعمل صمامات الغلق.	- مالك المشروع/ سائل السلامة الأمان. - العمال سيتم تدريبهم سيكون هناك مسؤول فني مدرب على ضمان عمل كفاءة الأجهزة.	باستمرار	أصحاب المحطة ووزارة العمل.
	- استخدام أقمعة خاصة عند التعامل مع الغاز المتسرب. في حالة الإصابة إخلاء المصاب وتعريضه للهواء. نقل المصاب إلى اقرب مستشفى إذا تطلب الأمر.	السلامة والأمان إضافة لمسؤول الإسعاف الأولي.		
2-1 حماية العين	- استخدام نظام الكشف المبكر عن تسرب الغاز ونظام التحكم بعمل صمامات الغلق. - استخدام أقمعة	- مالك المشروع سيوفر وسائل السلامة والأمان. - العمال سيتم تدريبهم وسيكون هناك مسؤول فني مدرب	باستمرار	أصحاب المحطة ووزارة العمل.

مسؤولية المراقبة	فترات المراقبة	إجراءات المراقبة	الإجراء البيئي المقترح	البند
		على ضمان عمل وكفاءة أجهزة السلامة والأمان إضافة لمسؤول الإسعاف الأولي. - توفير متطلبات الإسعاف الأولي.	خاصة عند التعامل مع الغاز المتسرب. - في حالة الإصابة إخلاء المصاب وتعريضه للهواء. - فتح العين المصابة وتظيفها بكمية كبيرة من الماء والصابون. - نقل المصاب إلى أقرب مستشفى إذا تطلب الأمر.	
أصحاب المحطة وزارة العمل.	باستمرار	- مالك المشروع سيوفر وسائل السلامة والأمان. - العمال سيتم تدريبهم وسيكون هناك مسؤول فني مدرب على ضمان عمل وكفاءة أجهزة السلامة والأمان إضافة لمسؤول الإسعاف الأولي. - توفير متطلبات الإسعاف الأولي.	- استخدام نظام الكشف المبكر عن تسرب الغاز ونظام التحكم بعمل صمامات الغلق. - استخدام قفازات خاصة مقاومة للبرودة من مواد PVC عند التعامل مع الغاز المتسرب لوقف التسرب عند تعبئة عبوات الغاز في المحطة. - في حالة الإصابة إخلاء المصاب وتعريضه	3-1 حماية الجلد

مسؤولية المراقبة	فترات المراقبة	إجراءات المراقبة	الإجراء البيئي المقترح	البند
			للهواء. - غسل مكان الإصابة تنظيفها بكمية كبيرة من الماء والصابون. - نقل المصاب إلى المستشفى إذا تطلب الأمر.	
أصحاب المحطة.	باستمرار	توفير كافة الوسائل اللازمة وأنظمة التعامل مع حالات الطوارئ بما فيها الحريق.	- نظام السلامة وإدارة الطوارئ وإنذار الحريق. - نظام مكافحة الحريق ومنع الانفجار.	2- الحريق والانفجار.
		- توفير التجهيزات التي تمثل أفضل التكنولوجيا المتوفرة. - العمال المدربون سيطبقون التعليمات بشكل دقيق. فحص وصيانة وتحديث شبكة الكشف وإطفاء الحريق ومنع الانفجار.		
أصحاب المشروع وسلطة جودة البيئة.	باستمرار شهريا.	- الأشجار مزروعة. - الأشجار يتم رعايتها. - لا توجد مياه عادمة متسربة. - جودة الهواء.	- إحاطة الموقع بالأسوار. - زراعة الأشجار على جانبي الطريق. - منع تصريف المياه العادمة إلى الأراضي الزراعية.	3- المنظر العام والأراضي الزراعية.

مسؤولية المراقبة	فترات المراقبة	إجراءات المراقبة	الإجراء البيئي المقترح	البند
- شرطة السير ووزارة المواصلات	- من فترة لأخرى يوميا.	- وزن الشاحنات. - سجلات التحميل. - الأوراق اللازمة.	- الالتزام بالحمولات المقررة للشاحنات وشروط نقل الغاز.	4- حركة الشاحنات.
شرطة السير.	باستمرار.	- سير الشاحنات على المسرب الأيمن. - إفساح الشاحنات المجال للسيارات الأخرى بالمرور.	- الالتزام بقاعد المرور للشاحنات.	
شرطة السير هيئات الترخيص.	من فترة إلى أخرى.	- توفير الأوراق والتراخيص.	- السيارات تلتزم بالتراخيص والتأمينات اللازمة.	
أصحاب المحطة وسلطة جودة البيئة.	باستمرار	- مراقبة مكان التخزين - مراقبة طريقة التخزين	- التخزين الجيد للوقود.	5- حماية مصادر المياه.
أصحاب المحطة وزارة الصحة سلطة جودة لبيئة	باستمرار	- جمع النفايات في أماكن مخصصة - مراقبة تراكم النفايات - معدل تصريف النفايات.	- التصريف السليم للنفايات والتخلص من النفايات أولا بأول وعدم السماح بتراكمها.	
أصحاب المحطة جهات الترخيص	في بداية المشروع	- الجدران والأرضية غير منفذة - التصميم السليم.	- إنشاء حفر معالجة للمياه العادمة.	
أصحاب المحطة سلطة جودة البيئة.	كلما دعت الحاجة	- مراقبة أماكن التخزين.	- التخزين الجيد للوقود والمواد اللازمة للصيانة.	
أصحاب المحطة	أثناء عملية الصيانة	- ضع الأوعية اللاقطة للزيوت المتسربة.	- الاحتياطات المطلوبة أثناء عملية صيانة الآلات.	

البند	الإجراء البيئي المقترح	إجراءات المراقبة	فترات المراقبة	مسؤولية المراقبة
	- ضمان التصريف الجيد لمياه الإمطار.	- توفر مخطط هيكلي. - توفر مخطط مياه سطحية.	في بداية المشروع	أصحاب المحطة جهات الترخيص
6- حماية الهواء من التلوث.	- تعبيد الطريق المؤدي للمحطة بعرض 12م وطول 700م.	- تعبيد الأجزاء الترابية من الطريق.	في بداية المشروع	أصحاب المحطة وزارة الأشغال العامة
	- رش الأجزاء غير المعبدة بالماء.	- وجود المعدات اللازمة - وجود آثار الرطوبة.	يوميًا	أصحاب المحطة سلطة جودة البيئة
	- التأكد من أن الشاحنات مهيأة.	- وجود التراخيص اللازمة. - تطبيق مواصفات نقل الغاز.	باستمرار	شرطة السير وزارة المواصلات
	- الصيانة الدورية للآلات والمعدات.	- وجود ورشة صيانة - وجود سجلات صيانة.	شهرياً كلما دعت الحاجة	أصحاب المحطة
7- تخفيف الضجيج	- تركيب وسائل مطاطية للأجهزة والآلات حسب المواصفات.	- جودة الوسائد.	عند ترتيب الأجهزة	أصحاب المحطة وسلطة البيئة
	- تركيب كاتم للصوت للمولد الكهربائي.	- وجود كاتم للصوت.	عند تركيب الأجهزة.	أصحاب المحطة سلطة البيئة
	- تحديد ساعات العمل في النهار.	- سجلات الدوام. - ساعات تشغيل الآلات.	يوميًا	أصحاب المحطة وزارة العمل
	- تحديد سرعة سير الشاحنات داخل المحطة على الطريق المؤدية إليه.	- وجود شواخص إرشادية. - التزام السائقين بها.	شهرياً	وزارة المواصلات وشرطة السير.

البند	الإجراء البيئي المقترح	إجراءات المراقبة	فترات المراقبة	مسؤولية المراقبة
	- إجراء صيانة دورية للمعدات والشاحنات.	- وجود ورشة صيانة. - توفير سجلات الصيانة.	شهرياً كلما دعت الحاجة	أصحاب المحطة
8- حماية البيئة البريئة النباتية	- إجراءات تخفيف انبعاث الغبار والغازات السامة.	- الأنشطة المذكورة في بند حماية الهواء.	باستمرار	سلطة البيئة
	- إجراءات تخفيف الضجيج.	- الأنشطة المذكورة في بند تخفيف الضجيج.	باستمرار	سلطة البيئة
9- استهلاك الطاقة والوقود	- الحد من الحركة الزائدة للشاحنات والمركبات داخل الموقع.	- تحديد خط سير الشاحنات. - برنامج عمل الآليات. - وضع الإشارات والشواخص الإرشادية.	باستمرار	أصحاب المحطة
	- إطفاء مولد الكهرباء خلال فترات الاستراحة.	- تحديد فترة الاستراحة. - تقف الأعمال خلال فترة الاستراحة.	يوميًا	أصحاب المحطة
	- إطفاء محركات السيارات أثناء التحميل.	- ضع لافتات إرشادية. - التزام السائقين.	باستمرار	أصحاب المحطة

المصدر: المجموعة العالمية للهندسة والاستشارات- 2004- دراسة الأثر البيئي لمحطة تعبئة الغاز المراد إقامتها في قرية أبو ضعيف - جنين.

ملحق رقم 12. قائمة المشاريع التفصيلية لعملية الترخيل حسب حجم المشاريع وطبيعة الأنشطة وكمية الإنتاج

أ- مشاريع يجب إجراء تقييم اثر بيئي شامل وتفصيلي لها وهي:

أولاً: المشاريع الصناعية وتنقسم أو تتوزع إلى:

1- الصناعات الغذائية:

أ- تكرير واستخراج الزيوت النباتية.

ب- تكرير الزيوت النباتية ومعالجات أخرى لها والزيوت المهدرجة، ومصانع المارجرين والزيوت والدهون النباتية والحيوانية المهدرجة المعدة للطعام.

2- صناعة الغزل والنسيج والألياف الصناعية:

أ- مصانع الألياف الصناعية كالحريير الصناعي والنايلون والتي تحتوي على وحدات صباغة.

ب- أعمال صباغة المنسوجات والسجاد وغيرها بطاقة إنتاجية تزيد عن 10 طن/ يوم.

3- الصناعات الكيماوية (الجلود، الورق، المطاط، الزجاج، الأدوية):

أ- مصانع إنتاج الأحماض والقلويات ومشتقاتها.

ب- إنتاج البولييمرات بطاقة إنتاجية أكثر من 50 طن/ يوم.

ج- مصانع إنتاج المبيدات الحشرية، ومصانع التعبئة والخط لكيماويات المبيدات.

د- مصانع تقطير الفحم وإنتاج مشتقاته.

هـ- مصانع إنتاج لب الورق بطاقة إنتاجية تزيد عن 100 طن/يوم من قشر الأرز و500 طن/يوم من نقل (مصاصة) قصب السكر.

و- المدابغ التي يزيد إنتاجها عن مليون قدم مربع سنويا أو تستخدم أكثر من 750 قطعة كاملة من جلود الحيوان/ يوم.

ز- إنتاج اللقاحات بأنواعها.

س- إنتاج زيوت المحركات.

ش- الصناعات الكيماوية المتكاملة مثل مصانع الأسمدة ومصانع الزيوت والشحومات وإنتاج الأدوية.

4- الصناعات الحرارية والتعدين ومواد البناء:

أ- مصانع الاسمنت التي تستخدم العملية الصناعية الجافة وإعمال الجير التي تبلغ طاقتها 100 طن/ ساعة أو أكثر، ومصانع الاسمنت التي تستخدم عمليات صناعية أخرى (رطبة-شبه رطبة-شبه جافة) وتكون طاقتها الإنتاجية 50 طن/ ساعة أو أكثر.

ب- استخراج المعادن في المناطق الجديدة والتي تزيد المساحة الكلية لمنطقة الاستخراج بها عن 1500 فدان.

ج- المرافق الخاصة بإنتاج الألياف المعدنية الطبيعية المسامية.

5- الصناعات المعدنية:

أ- مسابك ومصانع وصهر تشغيل الرصاص.

ب- المصانع التي تقوم بأعمال الطلاء الكهربائي والتي تزيد الطاقة الإنتاجية لها عن 25 طن من المشغولات يومياً.

ج- مصانع استخلاص المعادن غير الحديدية من الخام.

د- مصانع الصلب والحديد الوهر بطاقة إنتاجية أكثر من 150طن/يوم.

هـ- إنتاج وتصنيع فحم الكوك.

6- مشروعات معالجة أو التخلص من المخلفات الخطرة والسامة:

أ- منشآت معالجة أو التخلص من المخلفات السامة والخطرة.

ثانياً: المشروعات الزراعية:

الاستصلاح الزراعي للأراضي في مساحة تزيد عن 400 فدان.

إقامة مزارع سمكية بمناطق حساسة بيئياً.

ثالثاً: المشروعات البترولية:

أ- إنشاء خطوط أنابيب بالبحر أو على البحر إذا زاد طولها عن 50 كلم.

ب- الحفر الاستكشافي والتنمية على البر أو في البحر للبحث عن البترول والغاز.

ت- تنمية حقول البترول والغاز على البر والبحر.

ث- إنتاج البترول/الغاز على البر والبحر.

ج- إنشاء خطوط أنابيب على البر والبحر بطول اقل من 50كم في المناطق الحساسة بيئياً.

ح- مستودعات تخزين الوقود (البنزين أو الغاز أو الديزل) بسعة تخزينية إجمالية أكبر من

15000م مكعب بخلاف محطات الخدمة.

خ- محطات تكرير البترول والبتنر وكيمويات.

د- شبكات توزيع الغاز الطبيعي للمدن.

ذ- وحدات فصل ومعالجة وتداول وتخزين البترول والغاز.

ر- مصانع البتر وكيمويات التي تزيد طاقتها الإنتاجية عن 50 طن.

رابعاً: المنشآت الصحية.

ا- المحارق ووحدات المعالجة المركزية الخاصة بالمخلفات الخطرة والطبية.

خامساً: مشروعات الطاقة والبنية الأساسية.

- أ- أنظمة النقل الضخمة والطرق السريعة (بامتداد أكثر من 50 كم) شاملة مترو الإنفاق.
- ب- إنشاء المطارات أو توسع في هبوط الطائرات والذي يزيد طوله عن 1500م.
- ت- خطوط سكك حديدية جديدة والذي يزيد طولها عن 50 كم.
- ث- مشروعات الري والصرف الكبرى الجديدة شاملة السدود والقناطر.
- ج- محطات معالجة مياه الصرف بطاقة تزيد عن مليون شخص مكافئ PE شاملة شبكات الصرف الصحي.
- ح- مشروعات إنشاء مناطق صناعية.
- خ- مشروعات التنمية العمرانية الجديدة أو التوسع فيها.
- د- طرق داخلية وطرق سريعة في المدن التي يزيد المتوسط السنوي لحركة السيارات بها عن 10000 سيارة يومياً.
- ذ- إنشاء مجاري مائية.
- ر- محطات تحليه المياه شاملة شبكات التوزيع.
- ز- إنشاء أو إجراء توسعات في الموانئ التجارية أو موانئ البترول أو موانئ التعدين أو الموانئ الحرة سواء داخل ميناء بحري أو بشكل منفصل أو مستقل.
- س- محطات القوى الحرارية التي تزيد طاقتها عن 30 ميغواط.
- ص- محطات القوى التي تستخدم وقود نووي في التشغيل أو المنشآت المصممة كمخازن دائمة ومكبات فضلات نووية مشعة.
- ض- خطوط ربط القوى الكهربائية عبر القارات.
- ك- محطات توليد الكهرباء باستخدام الطاقة المائية.
- ل- محطات تويد القوى الكهربائية شاملة الشبكات الخاصة بها.
- م- أماكن وموقع معالجة الحمأة.
- ن- مواقع الدفن الصحي.
- ق- إقامة أحواض جديدة لبناء السفن والأحواض الجافة والعائمة لإصلاح وصيانة السفن.
- سادساً: المشروعات السياحية:**
- أ- إنشاء فنادق أو منتجعات في مناطق بيئية حساسة وفي المناطق السياحية والأثرية والمناطق المزدحمة بالسكان وعلى شواطئ البحر أو البحيرات أو داخل المحميات الطبيعية.
- ب- إنشاء الملاهي الكهربائية الترفيهية (مدينة ملاهي).
- ت- المارينات المجمع.
- ث- أية إنشاءات داخل منطقة حرم الشاطئ أو في البحر بخلاف ما ورد بالقائمة.

ب- المشروعات التي يجب إجراء تقييم اثر بيئي أولي أو مبدئي لها:

أولاً: المشروعات الصناعية:

الصناعات الغذائية:

1- مصانع تجفيف البصل.

2- مصانع المعكرونة.

3- مصانع الحلوى والشراب والعصائر والمرطبات والمياه الغازية.

4- تصنيع اللبان.

5- تصنيع الحلاوة والطحينة.

6- مصانع البسكويت والعجائن.

7- مصانع استخراج الزيوت النباتية التي لا تحتوي على تكرير أو معالجة.

8- مصانع العسل الأسود.

9- عصارة السمسم والزيوت النباتية وسرجة الطحينة.

10- مصانع ملح الطعام.

11- المصانع التي تنتج الفواكه والخضراوات المعلبة بكميات تزيد عن 1000طن/سنة.

12- مصانع تدخين المواد الغذائية والتي تزيد طاقتها عن 500كجم/يوم من المواد الغذائية المدخنة.

13- منشآت تصنيع وإنتاج أعلاف الحيوانات والأسمك.

14- مصانع الخميرة وتخمير الشعير ومصانع المياه المعدنية أو تعبئة مياه طبيعية التي تقام خارج المناطق الصناعية المعتمدة.

15- مصانع النشا.

16- مصانع الألبان ومنتجاتها بطاقة إنتاجية أكثر من 1 طن/يوم.

17- مصانع فرم الدخان وتعبئة وصناعة السجائر ومحال صنع الدخان المعسل والنشوق.

18- مصانع تكرير السكر.

19- المصانع التي تقوم بتصنيع منتجات الأسماك بكميات تتجاوز 1000طن/سنة، ومصانع الفسيخ والأسماك المملحة ومخازنها.

20- مضارب الأزر/ مطاحن الغلال.

21- تصنيع الايس كريم.

ب- صناعة الغزل والنسيج والألياف الصناعية:

1- مصانع تنتج الألياف كالكتان والتيل.

- 2- مصانع الألياف الصناعية كالحرير الصناعي والنايلون والتي لا تحتوي على وحدات صباغة.
- 3- أعمال صباغة المنسوجات بطاقة تبلغ 10طن يوميا أو اقل.
- 4- منشآت تشغيل السليلوز ومصانع الغزل والنسيج التي تقع خارج المنطقة الصناعية المعتمدة.
 - ج- الصناعات الكيماوية (الجلود, الورق, المطاط, الزجاج, الأدوية):
 - 1- تشغيل الورق والمنتجات الكرتونية وعمل ورق الحائط.
 - 2- صنع الكولونيا والروائح العطرية ومستحضرات التجميل.
 - 3- تصنيع الأقفعة الواقية من الغازات السامة.
 - 4- المطابع (الأوفست, العمومية, مطابع المجلات والصحف) وطباعة الصحف.
 - 5- محال تصنيع الفلين.
 - 6- مصانع إنتاج وتعبئة الغازات الصناعية.
 - 7- مصانع الصابون والجلسرين.
 - 8- مصانع الكبريت.
 - 9- مصانع تصنيع اسطوانات الغازات البترولية المسالة وملحقاتها.
 - 10- إنتاج الإسفنج الصناعي.
 - 11- تشكيل البلاستيك، حقن البلاستيك، مصانع مواسير البلاستيك، تخريز البلاستيك، كسارات البلاستيك، مصانع الاستيك.
 - 12- تعبئة وتغليف الكيماويات السائلة والصلبة والمنتجات في مواقع خارج المناطق الصناعية المعتمدة.
 - 13- مصانع الصمغ الصناعي والغراء.
 - 14- منشآت تصنيع الجلود والأحذية خارج المناطق الصناعية المعتمدة.
 - 15- مصانع البويات الزيتية والورنيش/ أحبار طباعة.
 - 16- تصنيع منتجات المطاط والكاوتشوك.
 - 17- تصنيع معجون الأسنان وبودرة الأسنان والشامبو وزيت الشعر.
 - 18- تصنيع الفيبرجلاس.
 - 19- المدابغ التي لا يزيد إنتاجها عن مليون قدم مربع سنويا أو تستخدم 750 اقل من قطعة كاملة من جلود الحيوان/ يوم
 - 20- تصنيع كيماويات معالجة المياه.
 - 21- مصانع خلط وتعبئة الأسمدة الورقية أو العضوية.
 - 22- تصنيع أقلام الرصاص والجاف.

23- مصانع إنتاج الورق بطاقة إنتاجية تقل عن 100طن/يوم من قش الأرز و500طن/يوم من قش قصب السكر.

24- تعبئة الأدوية والكريمات فقط بدون تصنيع للمواد الخام أو المواد الفعالة.
د- الصناعات الخشبية:

1- مصانع نقع الأخشاب (المعالجة الكيميائية للأخشاب)، مصانع الأخشاب الصناعية.

2- مصانع تصنيع الأبواب والنوافذ والتجهيزات والأثاث والمكاتب الخشبية.

هـ- الصناعات الحرارية والتعدين ومواد البناء:

1- صناعة الزجاج.

2- مصانع وورش تصنيع البلاط الآلي.

3- مصانع الطوب والقرميد والفخار والمواسير المصنوعة منها والصيني/ مصانع الطوب

الطفلي.

4- تصنيع المنتجات الإسمنتية.

5- قمائن الطوب الجير والجبس/ الفخورات.

6- ورش طحن الجبس والجير والحمرة والزلجاج.

7- المصانع التي تقوم بخلط الإسفلت وإنتاج مواد إنشاء ورص الطرق وخلطات الخرسانة

المسلحة.

8- مصانع الاسمنت التي تستخدم العملية الصناعية الجافة وأعمال الجير التي لا تزيد طاقتها

عن 100 طن/ ساعة.

9- تصنيع وتنظيف ومعالجة الفحم النباتي /مكامير الفحم.

10- معالجة طفلة محاجر.

11- محاجر وكسرات الرخام والرمال.

12- استخراج المعادن في مناطق جديدة تشغل مساحة إجمالية تبلغ 1500 فدان أو اقل.

13- المشروعات الخاصة بصناعة البورسلين والخزف ويزيد إنتاجها عن 200 كجم/ يوم إذا

كانت تقع خارج المناطق الصناعية المعتمدة.

14 - استخراج الفحم الحيواني من عظام الحيوانات.

و- الصناعة المعدنية:

1- تصنيع علب المعلبات المعدنية.

2- تصنيع المشغولات النحاسية.

3- تصنيع الأثاث المعدني.

4- تصنيع معدات أدوات الجراحة.

- 5- طرق سبك النحاس ودرقلته.
 - 6- تصنيع ورق تغليف الأطعمة.
 - 7- مصانع وورش صهر وصب المعادن فيما عدا الثمينة والرصاص.
 - 8- مصانع المواسير الصلب.
 - 9- مصانع الأفلام وأوراق التصوير الفونوغرافية.
 - 10- مصانع الأسلاك الكهربائية.
 - 11- مسابك الحديد ومسابك الصلب والمعادن غير الحديدية.
 - 12- مصانع المعالجة السطحية لإعمال الحديد والصلب أو المعادن غير الحديدية، مصانع الطلاء الكهربائي التي تنتج 25 طن أو أقل من المشغولات يوميا.
 - 13- مصانع الغلايات والمرجل البخارية.
 - 14- مصانع الصلب والحديد والزرهر إذا كانت الطاقة الإنتاجية لا تزيد عن 150 طن/يوم.
- ز- الصناعات الكهربائية والالكترونية:
- 1- تصنيع أجزاء مكيفات الهواء.
 - 2- تصنيع وتجميع الأدوات الكهربائية/الثلاجات.
 - 3- تصنيع المعدات العلمية والحسابية والمعدات الالكترونية.
 - 4- تصنيع المنتجات الكهربائية.
 - 5- مصانع مصابيح وأنابيب الإضاءة.
 - 6- محطات إنتاج القوى باستخدام طاقة الرياح.
 - 7- تصنيع خلايا شمسية.
 - 8- مشروعات التقنيات الكهربائية وتشمل مصانع البطاريات والمراكم.
- ح- المشروعات الحرفية والخدمية:
- 1- ورش الدهان/ورش الدهان.
 - 2- استوديوهات التصوير واخذ المناظر والصور بالآلات.
- ط- صناعة الماكينات ووسائل النقل:
- 1- تصنيع المعدات الزراعية والمقطورات.
 - 2- تصنيع وتجميع العربات والسيارات.
 - 3- المكابس الحرارية.
- ج مشروعات تدوير المخلفات:
- 1- المنشآت والمواقع الخاصة بأعمال التدوير وإعادة استخدام المخلفات.
- ثانيا: المشروعات الزراعية:

- 1- الاستصلاح الزراعي للأراضي في مساحة 400 فدان أو أقل.
 - 2- إقامة مزارع سمكية بمناطق غير حساسة بيئياً.
 - 3- مجزر نصف آلي/ مجزر آلي.
- ثالثاً: المنشآت الصحية:
- 1- المستشفيات الجديدة أكثر من خمسة أسرة أو التوسعات في المستشفيات القائمة المؤسسات العلاجية.
 - 2- محارق المستشفيات/ ووحدات المعالجة.
- رابعاً: المشروعات البترولية:
- 1- إنشاء أنابيب بحرية أو برية طولها 50 كلم أو اقل في مناطق غير حساسة بيئياً.
 - 2- إنشاء مستودعات لتخزين الوقود البنزين أو الغاز أو الديزل (بخلاف محطات الخدمة) والتي تبلغ سعة تخزينها الإجمالية 15.000م مكعب أو اقل.
 - 3- محطات الخدمة وتموين السيارات (غاز-سائل)/ محال تشحيم السيارات.
 - 4- مصانع الكيماويات البترولية الأساسية بطاقة إنتاجية 50طن/يوم أو اقل.
 - 5- المسح الاستكشافي (الجيولوجي/ الجيوفيزيقي) فقط على البر أو في الحر للبحث عن البترول والغاز.
 - 6- الحفر الإنتاجي في مناطق بها تسهيلات إنتاج والتي لها القدرة على استيعابها مع ربط الآبار الجديدة مع هذه التسهيلات دون إضافة أية توسعات جديدة.
- خامساً: مشروعات الطاقة والبنية الأساسية:
- 1- تعديل رصيف ميناء قائم بحيث لا يضمن التعديل التخلص المحتمل من أي مواد ملوثة في الماء.
 - 2- إنشاء ممر هبوط للطائرات طوله 1500م أو اقل (توسع في مطار قائم).
 - 3- إنشاء سكة حديد بامتداد 50 كم أو اقل.
 - 4- محطات معالجة مياه الصرف بطاقة تبدأ من 1000 شخص مكافئ PE حتى مليون شخص. مكافئ PE.
 - 5- وحدات معالجة المخلفات الحضرية.
 - 6- الطرق الداخلية والطرق السريعة في المدن (تبلغ حركة السيارات بها 10,000 سيارة أو اقل يومياً).
 - 7- تعبئة وتنقية مياه الشرب/ محطات مياه الشرب ونظم التوزيع-منشآت إمداد المياه.
 - 8- نظم النقل الضخمة والطرق السريعة بامتداد 50 كلم أو اقل شاملة مترو الإنفاق.

- 9- التوسعات والتعديلات المقترحة في هياكل الري والصرف القائمة بحيث تؤدي هذه التوسعات إلى زيادة المنشأة.
- 10- تعديل أو توسيع طريق قائم بحيث امتداده أو توسيع عرضه بنسبة أكثر من خمسة عشرة بالمائة.
- 11- توسعات في أحواض بناء السفن والأحواض الجافة والعائنة لاصلاح وصيانة السفن.
- 12- الاستادات الرياضية.
- 13- محطة القوى الحرارية بطاقة 30 ميغاواط او اقل.
- 14- خطوط نقل القوى الكهربائية ومحطات التحويل التي لم تذكر في القائمة الأولى.
- 15- أعمال التطهير للمجاري المائية الرئيسية.
- سادساً: لمشروعات السياحة:
- إنشاء فنادق أو منتجعات داخل مركز سياحي تم عمل دراسة متكاملة له أو في مناطق خلفية (خلف الطريق).
- تسيير ورسو خط ملاحى - إنشاء ممشى أو سقالة.
- الكافتيريا التي تقع مبانيها على البحار والأنهار.
- ج- المشاريع والمنشآت التي لا تحتاج إلى تقييم أثر بيئي:**
- أولاً: المشروعات الصناعية:
- أ- الصناعات الغذائية:
- 1- المخابز البلدي والافرنجى الآلي والنصف إلي/ الأفران العمومية والمخابز العمومية.
- 2- محال تحميص وتسوية الحبوب والبقول/ مقالى الحبوب, محال تجهيز وطهي وتقسير الحبوب.
- 3- مخازن التبريد أو ثلاجات الحفظ لأقل من 10 طن.
- 4- محال تجهيز الفواكه والخضراوات للحفظ.
- 5- محال بيع وذبح وتجهيز وتعبئة الدواجن والطيور ومحال التفريخ.
- 6- محال عمل الحلوى من عجين/ تصنيع حلوى جافة.
- 7- مصانع الخميرة وتخمير الشعير.
- 8- تخمير وبيع الألبان وتعبئتها في زجاجات أو صفائح أو أي أوعية أخرى/ محال تجميع وتعبئة وبيع اللبن الخام للشرب/ معمل منتجات الألبان/ محال فرز الألبان/ محال تصنيع اللبن الزبادي / معامل الألبان وبيعها، وتصنيع الزبادي والجبن الأبيض جميعها بطاقة اقل من 1طن/ يوم.

9- المصانع التي تنتج الفواكه والخضروات المعلبة بكميات تبلغ 1000 طن سنويا أو اقل والتي تقام بالمناطق الصناعية المعتمدة.

10- المصانع التي تقوم بتصنيع منتجات الأسماك بكميات تبلغ 1000 طن أو اقل سنويا.

11- معامل تدخين المواد الغذائية التي تنتج 500 كيلو من المواد الغذائية أو اقل يوميا.

12- مصانع الثلج.

13- فرم وتعبئة العجوة.

14- معامل تعبئة الخل.

15- فراكة أرز ومطحن صغير ومجرشة الحبوب وطحن التوابل وخلافه.

16- المطاعم ومحال تجهيز المأكولات والتي لا تقام على المجاري المائية او البحار.

17- شونة الحبوب.

ب-صناعة الغزل والنسيج والألياف الصناعية:

1- مصانع المنسوجات التي لا تتضمن وحدات صباغة والتي تقام بالمناطق الصناعية المعتمدة.

2- محالج الأقطان، محال كبس وتنظيف القطن، مصانع القطن الطبي.

3- مصانع الدوبار والحبال (بشرط عدم احتوائها على تصنيع بلاستيكي).

4- تشغيل التريكو ويدخل فيها (رفي الجوارب- عمل شريط- عمل اسنك- قيطان- عراوي)،

عمل الزراير والكبش، تصنيع الملابس، النسيج اليدوي، محال تشغيل المنتجات النسيجية

ومحال المنسوجات والسجاد ومحال التجديد البلدي بماكينات الخياطة.

ج-الصناعات الكيماوية:

1- مستودعات الأسمدة الكيماوية.

2- مصانع تشغيل الجلود والأحذية التي تقام بالمناطق الصناعية المعتمدة بدون القيام بأعمال

دباغة.

3- مستودعات الجلود الغير مدبوغة (الخضراء والطرية والجافة) ولا تشمل على التصنيع.

4- محال تشغيل المصنوعات الجلدية دون الدباغة.

د- الصناعات الخشبية:

1- ورش النجارة الميكانيكية.

2- تصنيع الأدوات الموسيقية.

ه- الصناعات الحرارية والتعدين ومواد البناء واللدائن:

1- تقطيع ولحام البلاستيك، تقطيع الرولات الجاهزة لعمل الأكياس البلاستيكية.

2- كسارة بلاستيك داخل المناطق الصناعية المعتمدة.

3- تقطيع وصقل وتشطيب الرخام والجرانيت بالمناطق الصناعية.

و- الصناعات المعدنية:

1- محال صهر وتشغيل المعادن الثمينة كالذهب والفضة والبلاطين (ورش الصناعة)، طلي الذهب.

2- تصنيع اللوف المعدني.

ورش تشغيل الحديد، ورش الحدادة، ورشو خراطة المعادن، المخارط، ورش تشكيل الألواح المعدنية بدون صهر أو سبك، ورش تشكيل المعادن بالقطع على البارود والطرق، ورش لحام المعادن بالكهرباء والأكسجين، ورش صيانة الماكينات والمحركات.

ز- المشروعات الحرفية والخدمية:

1- أعمال تشغيل الزجاج- وورش تقطيع وشطف الزجاج بالكمبيوتر، محال شطف البلور وتفضيض المرايا.

2- تصنيع وتجميع المظلات والتند.

3- عمل مراتب إسفنج وسوست.

4- معامل الأفلام وتحميضها وطبعها.

5- محل بيع البذور والتقاوي والمبيدات الحشرية والأسمدة والمخصبات الزراعية.

6- محال بيع الأسماك الطازجة.

7- المطابع.

8- محال تصليح و شحن البطاريات.

9- ورش تصليح السيارات، ورش السمكزية، ومحال إصلاح وصيانة المحركات والأجزاء الميكانيكية.

10- ورش الحفروالزنكوغراف.

11- المغسلة والتتظيف الجاف .

12- محلات دهان الموبيليات.

13- محال بيع البويات وأحبار الطباعة.

14- مستودعات ومحال بيع الفحم والكسب ومواد الوقود الجاف.

15- محال تبييض المعادن دون القيام بأي أعمال طلاء معدني.

16- الجراجات العمومية التي لا تقوم بالعمال صيانة.

ثانيا: المشروعات الزراعية:

1- مزارع الدواجن والأغنام والنعام.

2- زرائب المواشي والأغنام والجمال والخيول والدواجن أي كان عددها.

3- المجازر اليدوية.

ثالثاً: المشروعات البترولية:

- 1- محال بيع المواد البترولية 50 لتر، 200 لتر، 1000 لتر، محال بيع البنزين بكمية لا تزيد عن 180 لتر/ يوم
 - 2- محطات تموين السيارات في المناطق الغير حساسة بيئياً.
 - 3- تعبئة اسطوانات الغاز بالمناطق الصناعية المعتمدة.
 - 4- مستودعات أنابيب الغاز.
- رابعاً: مشروعات الطاقة والبنية الأساسية:
- 1-محطات معالجة مياه الصرف بطاقة تبلغ 1000 شخص مكافئ PE أو اقل.
 - 2- توسيع أو تعديل طريق قائم بحيث يتم امتداده أو توسيع عرضة بنسبة خمسة عشر بالمائة أو اقل.
 - 3- التوسع في خطوط القوى الكهربائية قائمة بحيث لا يتم زيادة طول الخطوط بأكثر من 10 بالمائة.
 - 4- إنشاء أو التوسع في محطة التشغيل المصاحب لجهد لا يتجاوز 130 كيلوات.
- خامساً: أخرى:
- المحطة الأساسية للتليفون المحمول⁽¹⁾.

(1) وزارة الدولة لشؤون البيئة المصري، جهاز شؤون البيئة: إجراءات تقييم الأثر البيئي للمشروعات الجديدة.- القاهرة:

**An-Najah National University
Faculty of Graduate Studies**

**Development of the Environmental Impact Assessment
Methodology in Accordance with the Development and
Needs Environmental of the Palestinian Society**

**By
Riyad Hamed Yousef Amer**

**Supervisor
Dr. Haffez Shaheen**

*Submitted in Partial Fulfillment for the Requirements for the Degree of
Master in Development and political Planning, Faculty of
Environmental, at An-Najah National University, Nablus, Palestine
2006*

**Development of the Environmental Impact Assessment
Methodology in Accordance with the Development and
Needs Environmental of the Palestinian Society**

**By
Riyad Hamed Yousef Amer
Supervisor
Dr. Hafez Shaheen**

Abstract

This study is about the environmental impact assessment (EIA) which is required as a prerequisite for any development project by most of the international and local institutions prior to the approval of the project implementation. The Palestinian Environmental law has clearly stated the necessity for EIA studies in accordance with the Palestinian strategy for Environmental Assessment.

The study evaluates Palestinian Methodology for environmental assessment and its different and approval procedure. It also evaluates the EIA contents, procedures and policies in comparison to the Jordanian and Egyptian Environmental Impact Assessment Methodologies and policies.

The study has analyzed the data and information collected about the different EIA studies that has been prepared by the consultancy Firms in the West Bank and those submitted and approved by the Palestinian Environmental Authority> The studies have been listed and evaluated according to their subjects, evaluation results and the development of these studies in accordance with the Palestinian society development and environmental needs.

After that, the researcher has applied questionnaire about the public participation in the environmental assessment process. Using the statistical package SPSSM the researcher has analyzed the reasons of public

participation, its requirements, procedures and the different factors affecting its application.

The study has concluded several recommendations for developing the EIA methodology in accordance with the Palestinian development and environmental needs. These recommendations include suggestions for developing the consultancy firms, the approval procedure, requirements and analyses towards developing the environmental assessment methodology in Palestine.